



# التعددية الإثنية

إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية

للإيجرام : مناسفون الأزيكية  
أكبر مكتبة ورقمية

دار

د. محمد علقوم مصري

أستاذ العلوم السياسية المساعد

جامعة القاهرة

أهم جزيئات علي تلجرام

المتن

هنا سجد الأزيكية

فوائد في البحر كسب

قناة مصر الثقافية والفنية

# التعددية الإثنية

إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية

تأليف

د . محمد عاشور مهدي

أستاذ العلوم السياسية المساعد

جامعة القاهرة



المركز الأكاديمي للدراسات السياسية

*The Academic Centre for Political Studies*



أهم جروبات علي تيجرام

المنتخبين

هنا سعد الأزبكية

مواقع في مصر

قناة مصر الثقافية والفنية

# التعددية الإثنية

إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٢/٧/١٧٠٦)

٣٠٢

مهد مهدي، محمد عاشور

التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية/ محمد  
عاشور مهدي. - عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،  
٢٠٠٢.

(١٩٢) ص

و.إ. : ٢٠٠٢/٧/١٧٠٦.

الواصفات : الصراع الاجتماعي // التعددية الاجتماعية

\* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) ISBN 9957-416-04-9

# المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة .....	٩
<b>الفصل الأول</b>	
التعددية الإثنية: التعريف، أنماط التصنيف، اتجاهات التحليل.....	١٩
المبحث الأول: التعريف بالتعددية الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها.....	١٩
- المطلب الأول: التعددية .....	٢٠
- المطلب الثاني: الإثنية .....	٢٦
- المطلب الثالث: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها .....	٣٥
المبحث الثاني: أسس تصنيف الجماعات الإثنية .....	٤٢
- المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإثنية وفقا للسمات المميزة .....	٤٣
- المطلب الثاني: تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لطبيعة العلاقات .....	٤٧
- المطلب الثالث: تصنيف الجماعات الإثنية وفقا للغاياتها .....	٥٤
المبحث الثالث: اتجاهات تحليل الظاهرة الإثنية .....	٥٩
- المطلب الأول: الاتجاه العضوي .....	٦٠
- المطلب الثاني: الاتجاه الاقتصادي/ الاجتماعي .....	٦٤
- المطلب الثالث: الاتجاه التكاملي .....	٦٩
<b>الفصل الثاني</b>	
المطالب الإثنية: الأنواع و المبررات وعوامل الفعالية.....	٧٧
المبحث الأول: أنواع المطالب الإثنية .....	٧٨
- المطلب الأول: المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية .....	٧٩
- المطلب الثاني: المطالب المتعلقة بشكل الدولة .....	٨٨

المطلب الثالث: المطلب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته .....	٩١
المبحث الثاني: مبررات مطالب الجماعات الإثنية	
وعوامل فاعليتها .....	٩٩
المطلب الأول: مبررات مطالب الجماعات الإثنية .....	٩٩
المطلب الثاني: عوامل فاعلية المطلب الإثنية .....	١٠٣
المبحث الثالث: أنماط المطلب الإثنية وفق متغيري	
الجماعة/ الإقليم .....	١١٠
المطلب الأول: الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة .....	١١١
المطلب الثاني: الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية .....	١١٥
المطلب الثالث: الجماعات الغنية في أقاليم فقيرة .....	١١٧
المطلب الرابع: الجماعات المتقدمة في أقاليم غنية .....	١٢٠
<b>الفصل الثالث:</b>	
إدارة التعددية الإثنية: الإستراتيجيات والمؤسسات والسياسات .....	١٢٧
المبحث الأول: استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية .....	١٢٨
المطلب الأول: الاستراتيجيات التساومية للإدارة التعددية .....	١٢٨
المطلب الثاني: الاستراتيجيات القسرية للإدارة التعددية .....	١٣٧
المبحث الثاني: مؤسسات إدارة التعددية الإثنية وأثر الفساد	
السياسي عليها .....	١٤٥
المطلب الأول: المؤسسات الحكومية .....	١٤٥
المطلب الثاني: المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح .....	١٥١
المطلب الثالث: الفساد السياسي وأثره على إدارة التعددية الإثنية .....	١٥٤
المبحث الثالث: سياسات إدارة التعددية الإثنية .....	١٥٩
المطلب الأول: السياسات الاستخراجية والتوزيعية .....	١٥٩
المطلب الثاني: سياسة الضبط والتنظيم .....	١٦٤
المطلب الثالث: السياسات الرمزية .....	١٦٧
<b>الخاتمة</b> .....	١٧٣
<b>قائمة المراجع</b> .....	١٧٩



## شكر و تقدير

إن الحمد لله الذي وفق الخطى بهداه فكان هذا العمل بعونه وتوفيقه، فهو نعم المولى ونعم المعين. ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال "لم يشكر الله من لم يشكر الناس". لذا يتقدم الباحث بجزيل الشكر والامتنان لجميع الأساتذة والأخوة والأصدقاء والمؤسسات، الذين عاونوه في إعداد هذا الكتاب وهم :

الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين أستاذ العلوم السياسية والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن (كلية الاقتصاد) والأخ الكريم الدكتور عبد السلام نوير (جامعة أسيوط)، والأخ العزيز الدكتور محمد شوقي (كلية الاقتصاد)، الأستاذ الدكتور عراقي الشربيني، الدكتور صبحي قنصوه، الأستاذة الدكتورة هيام الببلاوي (أعضاء هيئة التدريس بقسم النظم السياسية والاقتصادية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة) على ما أمدوني به من مراجع، وعلى مناقشاتهم وملاحظاتهم القيمة على مسمودات الكتاب.

و يطيب للباحث أن يتقدم بشكر خاص للأستاذ الدكتور عبد الملك عودة علم الدراسات الأفريقية بمصر والوطن العربي ؛ لتشجيعه الخاص للباحث وملاحظاته القيمة التي كان لها عظيم الأثر في تصويب الموضوع وإحكامه.

ويدين الباحث بالعرفان كذلك للزملاء أحمد على سالم (جامعة النوي)، علاء بيومي (هيئة كير الإسلامية للإغاثة)، الدكتور محمد كمال (كلية الاقتصاد)، على ما أمدوني به من مراجع أثناء وجودهم بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أشكر الأخ الحبيب محمود عاشور وزملاءه بمركز سوزان مبارك الاستكشافي لما قدموه لي من بيانات عبر شبكة المعلومات الدولية.

كما يتقدم الباحث بشكره العميق للمؤسسات التالية:

معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ،مركز دراسات المستقبل الإفريقي، مركز الدراسات المعرفية، ومركز الحضارة للدراسات السياسية، وبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد، على دعمهم المادي والمعنوي للباحث وما أتاحوه من ساعات طوال على شبكة المعلومات الدولية للحصول على البيانات اللازمة للموضوع. ويتقدم الباحث بالشكر كذلك للأستاذة هدى جمال سكرتيرة برنامج الدراسات المصرية الأفريقية لتحملها عبء إعداد الكتاب.

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. محمد عاشور مهدي



## مقدمة

إن التعدد بمعنى " التنوع والاختلاف " ظاهرة واقعية وسنة من السنن الإلهية في الكون. وهي في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. وقد عرفت العديد من مناطق العالم ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة " إثنية، دينية، ثقافية، اقتصادية ، " منذ القدم . إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة؛ وتحديدًا منذ مطلع التسعينيات ؛ حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب " الوحدة " من خلال الصهر هو السائد في كثير من دول العالم النامي، وبخاصة الدول حديثة الاستقلال.

ويمكن القول أنه، من بين الصور والأشكال المختلفة للتعددية . اكتسبت " التعددية الإثنية " أهمية خاصة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحته الصراعات الإثنية التي شهدها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم (يوغسلافيا، الشيشان ، روندا ، بوروندي ، زائير ، الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، الهند ، ... ) من تحديات لأنماط إدارة التنوعات الإثنية وما ينجم عنها من صراعات في هذه المجتمعات .

وعلى الصعيد الإفريقي مثلاً، يمكن القول أنه منذ الاستقلال طُرحت قضية "التعددية الإثنية" وأثيرت إشكالية البحث عن الصيغ الملائمة لنظم الحكم في الدول الإفريقية بعد مرحلة الاستعمار وتحديد العلاقة بين مختلف الجماعات الإثنية وبعضها البعض وبينها وبين النظام السياسي .

ويمكن القول أن، أساليب إدارة التعددية الإثنية قد خضعت لاختيارات سياسية واعتبارات أيديولوجية مختلفة ، أسفرت عن تنوع واختلاف في طبيعة تلك الأساليب، على نحو ألقى بظلاله على الرضاء والقبول السياسي من جانب الجماعات الإثنية في المجتمع المعنى، وعلى الاستقرار الداخلي للنظام السياسي في هذا المجتمع .

وتشير خبرة الدول النامية عامة والدول الإفريقية بخاصة، إلى أن معظم هذه الدول في تعاملها مع واقع التعددية بعامة والتعددية الإثنية بخاصة قد مرت بما أطلق عليه البعض. " اللحظة الليبرالية " والمقصود بذلك أنها قد مارست تجارب دستورية

وبرلمانية وانتخابات واستفتاءات على النمط الغربي ، إلا أن هذه البلدان غلبت في النهاية الشكل " السلطوي " أو " التسلطي " للدولة بدرجات متفاوتة في محاولة للإسراع بتحقيق " الاندماج الوطني " بين الجماعات الإثنية المختلفة إلا إنه مع تفاقم عجز هذه الأنظمة عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعجزها عن الوفاء بالتوقعات والاحتياجات المادية والنفسية للشعوب، والأمني القومية التي علقها عليها الجماهير، وإزاء تزايد الطابع السلطوي للدولة ، تفاقم مظاهر عدم الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات الأمر الذي أسفر - عبر تفاعله مع عوامل أخرى - عن انهيار دول (ليبيريا - الصومال ...) والإطاحة بأنظمة (رواندا، بوروندي ، زائير)(الكونغو الديمقراطية حالياً) ، أثيوبيا - سيراليون) وتفاقم الأزمات الداخلية في بلدان ثالثة (السودان - نيجيريا - كوت ديفوار - السنغال - موريتانيا - غينيا بيساو - .... ) .

وتلعب التعددية الإثنية دوراً متعدد الجوانب في الحياة السياسية في الدول المختلفة ، الأمر الذي يثير الكثير من المشكلات النظرية والعملية على المستويين النظري والتطبيقي.

فعلى الصعيد النظري يمكن القول ، أن الآثار السياسية لظاهرة التعددية الإثنية يصعب دراستها منفصلة عن واقع تفاعلها مع ممارسات النظام السياسي ، أو بعزلة عن الإطار الاقتصادي الاجتماعي الذي توجد فيه وعلى ذات الصعيد؛ ونظراً لتشعب الآثار المترتبة على ظاهرة التعددية الإثنية وتداخلها مع العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فقد تنازعتها العديد من المجالات البحثية ، وتعددت بها الدراسات ، على نحو أثار الكثير من القضايا الخلافية بشأنها ، ما زال الكثير منها قائماً دون قول فصل؛ الأمر الذي يضع تحدياً أمام الباحثين في محاولة الإحاطة بأبعاد تلك الظاهرة وآثارها على الأصعدة المختلفة .

وعلى الصعيد التطبيقي ، تكشف خبرة الواقع الدولي وما شهده من صراعات إثنية -سلفت الإشارة إلى بعضها- عن أن ثمة إخفاقاً في إدارة النظم السياسية الإفريقية للتعددية الإثنية ؛ الأمر الذي يبرر البحث عن أمثل السبل لتلاقي تلك الآثار السلبية الناجمة عن سوء إدارة التعددية الإثنية وما تفرزه من تحديات .

وفي ضوء الاعتبارات سالفة البيان، تم اختيار موضوع التعددية الإثنية والنظام السياسي ليكون محلاً للبحث ، وتحدثت طبيعة الدراسة ونطاقها على أساس محاولة



التعرف على طبيعة العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي، ومحاولة تقديم إطار نظري حول انعكاسات واقع التعددية الإثنية على النظم السياسية والاستراتيجيات والسياسات، التي اتبعتها النظم السياسية في التعامل مع ذلك الواقع. من ناحية أخرى، يرجع تاريخ ظهور أدبيات صريحة عن الإثنية إلى عقد الخمسينيات من هذا القرن، وقد ظهرت أول الأمر في حقل علم الاجتماع العمراني، بادعاء أن المراكز العمرانية تمثل ميادين التنافس بين الجماعات المختلفة، وسرعان ما انتشرت الدراسات في حقول المعرفة المختلفة.

وقد اختلفت الاتجاهات ووجهات النظر بصدد أسباب تبلور الإثنية، وما تسفر عنه من صراعات، وعلاقة ذلك كله بالنظام السياسي. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة اتجاهات من حيث نظرة كل منها لطبيعة العلاقة بين الإثنية والنظام السياسي ومسارها. الاتجاه الأول: وتجسده المحاولات المبكرة لدراسة من خلال نموذج التعددية الثقافية الذي بلوره "فيرنغال" عام ١٩٤٨، في دراسته عن السياسات الاستعمارية في "بورما" و"إندونيسيا". حيث يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات التعددية - التي تشكل فيها كل جماعة هوية اجتماعية مغلقة تتطلب بالضرورة وجود نظام راتبي لهذه الجماعات، وهيمنة إحداها على الأخرى من خلال سيطرتها على الأدوات القسرية في الدولة<sup>(١)</sup>.

الاتجاه الثاني: ويرى مؤيدوه أن منشأ الهوية الإثنية وما تؤدي إليه من صراعات مؤثرة على النظام السياسي، يرجع إلى التنمية المتفاوتة بين الجماعات المكونة للمجتمع، بفعل تغلغل الرأسمالية والتوزيع غير العادل للفرص والخدمات (الوظائف، مواقع الطرق والمواصلات، المدن، المراكز، البعثات التبشيرية والتعليمية...) خلال الحقبة الاستعمارية.

---

(١) انظر في هذا الاتجاه - مع مراعاة أن الكثير من قصاصه قد هجروه -

- Kuper & Smith (eds), **Pluralism in Africa** (Berkeley: University of California Press, 1969)

- Maquet, **The Premise of Inequality in Rwanda: A Study of Political Relations in A Central African Kingdom** (London: Oxford University Press, 1961).

- Crawford Young, **The Politics of Cultural Pluralism** (Madison: University of Wisconsin Press, 1976).

حيث أدى حجب هذه الفرص عن بعض الجماهير إلى عدم إدراجهم في النخب الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال .

ويرى هؤلاء أن التنمية غير المتساوية تعتبر عاملاً قوياً في الصراع الإثني، لا سيما عند الاستقلال من جراء خشية كل جماعة من هيمنة الجماعة الأخرى، على نحو يؤدي إلى الاستبعاد الدائم للجماعات المحرومة من فرص الحراك الاجتماعي والسياسي . وقد ذهبت أدبيات هذه الاتجاه إلى استبعاد احتمال استمرار بقاء الانتماءات الإثنية حيث اعتقدوا أن عملية التحديث والتنمية كفيلة بالقضاء على ظاهرة الإثنية لصالح انتماءات وولاءات أخرى للدولة ومؤسساتها أو للطبقة<sup>(١)</sup>.

الاتجاه الثالث : يركز هذا الاتجاه على حيوية المحدد السياسي في بلورة وتشكيل الهويات الإثنية المعاصرة ، فعلى العكس من التيارين السابقين ، يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن علاقة السببية لا تسير من الإثنية إلى الصراع السياسي بل العكس هو الصحيح . فالسياسات المتبعة - من منظور هذا الاتجاه - ذات أثر هام في صياغة وتشكيل الإثنية وما تؤدي إليه من صراعات، بدءاً من السياسات التي اتبعتها النظم الاستعمارية في نقل السلطة، والنشأة الفجائية للمنافسة الحزبية ، ووصولاً إلى سياسات توزيع الموارد المجتمعية في مرحلة ما بعد الاستقلال. حيث أدت هذه السياسات وتلك، إلى سعي التنظيمات والنخب السياسية المتنافسة إلى البحث عن التأييد الانتخابي استناداً إلى الدعاوى الإثنية، باعتبارها أداة فعالة للتعبئة، لا سيما في ظل عجز النظم السياسية عن تلبية مطالب الجماهير وتوقعاتهم، الأمر الذي دفع الأفراد إلى الالتفاف حول جماعاتهم الضيقة بحثاً عن إشباع هذه المطالب<sup>(٢)</sup>.

---

(١) Lemarchand , *Political Awakening in the Belgian Congo* (Berkeley : University of California Press 1964).

J Colman , *Nigeria : Background to Nationalism* (Berkeley : University of California Press . 1958).

Okwudibia Nnoni, *Ethnic Conflict in Africa* (Dakar: CODESRIA, 1989).

د. شفيق الغبرا ، "الإثنية المميسة : الأدبيات والمفاهيم" . مجلة العلوم الاجتماعية ( الكويت : جامعة الكويت ،

المجلد ١٦ ، العدد ٣ ، خريف ١٩٨٨).

( ٢ ) انظر على سبيل المثال :

- Donald Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley :University of California Press,1985)

وتجدر الإشارة إلى أن تعدد الاتجاهات والكتابات التي تدرس ظاهرة الإثنية بأبعادها المختلفة من الناحية النظرية يشير -في جانب منه- إلى مدى تعقد الظاهرة وتعدد الزوايا والجوانب التي يمكن دراستها من خلالها. فهي ظاهرة متعددة الأبعاد، الأمر الذي يفسر تعدد مداخل دراستها وفقا للخلفية النظرية لكل باحث من ناحية، واختلاف يؤر الاهتمام بين الدارسين باختلاف فروعهم المعرفية وتخصصاتهم من ناحية أخرى.

فهنالك من ركز على الأبعاد الداخلية للظاهرة<sup>(١)</sup>، ومن تناول الأبعاد الخارجية المؤثرة لاسيما فيما يتصل بإدارة ما ينجم عن الإثنية من صراعات وربط آخرون بين البعدين<sup>(٢)</sup>، كما تباينت تلك الدراسات في نطاقها ما بين دراسات نظرية عامة

- 
- Donald Rotchild , " An Interactive Model of State – Ethnic Relations" , in Francis M. Deng and I. William Zartman (eds.) , **Conflict Resolution in Africa** (Washington , D.C., The Brookings Institutions , 1992)
  - David Welsh , " Ethnicity in Sub- Saharan Africa " , in **International Affairs** (Vol. 72, No.3, 1996).

(١) انظر على سبيل المثال المقالات الواردة في المصادر التالية:

- Bethwell Ogot (ed), **Ethnicity, Nationalism and Democracy in Africa** (Kenya: Maseno University College, May 28-31, 1995).
- Donald Rothchild Victor Olorunsola (eds), **State Versus Ethnic Claims : African Policy Dilemmas** (Colorado : Westviews Press, 1983).
- Raymond L. Hall, **Ethnic Autonomy- Comparative Dynamics : the Americas , Europe and the Developing World** (New York: Pergamon Press, 1979)
- Timothy D. Sisk, **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflict** (Washington DC: United State Institute of Peace, 1996).

(٢) انظر:

روزا اسماعيلويوفا: **المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية**، ترجمة سامي الرزاز ( القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣).

د. محمود أبو العنين: **إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠).

- Carment David, " The International Dimension of Ethnic Conflict: Concepts Indicators and Theory", **Journal of Peace Research** (Vol.30, No.2, 1993).
- John Mc Garry And Brendan O'leary (eds), **The Politics of Ethnic Conflict Regulation** ( London Routledge, 1993).
- Andrew Bell Fralkoff, **Ethnic Cleansing** (London: Mcmillan, 1996).
- Donald Rothchild, **Managing Ethnic Conflict in Africa** (Washington DC Brookings Institution -Press, 1997).

تهتم بالظاهرة في ذاتها، ودراسات اختصت بمناطق بعينها داخل إفريقيا أو خارجها<sup>(١)</sup>

وقد كشفت مطالعة الدراسات السابقة- فيما يتعلق بالتعددية الإثنية- واقع التباين الشديد في وجهات نظر الباحثين بشأن المفهوم المعبر عن الظاهرة، وأسبابها، وآثارها، وسبل التعامل معها، وذلك تبعاً لاختلاف توجهات الدارسين ومدارسهم الفكرية وأدواتهم البحثية، وتقود تلك الملاحظة إلى الاتفاق- مع اختلاف المجال- مع ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن الدراسات التي تناولت التحولات الجارية على الساحة الدولية فيما يتعلق قضايا الإثنية معظمها يصب في ما يسميه الاتجاه التطوري Genetic Approaches الذي يقوم على توصيف الوضع القائم وتطوره من منظور القوى الفاعلة على الساحة السياسية أفراداً كانوا (نخب)، أو مؤسسات وتكوينات وقوى اجتماعية، دون ما اعتبار لأسباب ذلك التطور أو تلك المواقف<sup>(٢)</sup>

وانطلاقاً مما سبق تأتي جدية هذا الموضوع الذي يسعى للإحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي، موضحاً علاقة التفاعل والتأثير المتبادل بين الجانبين توصلاً لطرح تصور حول مستقبل هذه العلاقة؛ وذلك من خلال التعرف على أسباب تصاعد الشعور الإثني واختبار مقولات الاتجاهات المختلفة في هذا الصدد، وكذلك محاولة بيان طبيعة مطالب وأهداف الجماعات الإثنية ومبرراتها، والعوامل التي تركزن إليها في دعم مطالبها، ونصيب كل منها من الفاعلية؛ في ضوء استجابات النظام السياسي لتلك المطالب وأدواته في إدارتها .

---

(١) الأمثلة في هذا المقام أكبر من أن تحصيها مجلدات كاملة يدلل على ذلك حجم الكتابات والمراجع الخاصة بتلك الظاهرة وأبعادها وتطبيقاتها المختلفة أنظر على سبيل المثال لا الحصر قائمة مراجع للكتاب، وكذا قائمة المراجع الواردة في خاتمة كتابات أي من تلك المراجع لاسيما كتابات: "Young", "Sisk", "Rothchild", "Horowitz" ومن الأمثلة في الكتابات المصرية عن الإثنية في إفريقيا -وهي قليلة- أنظر: روزا إسماعيلوفا: مرجع سبق ذكره، أرشي مافيجي: الإثنية والصراع السياسي في إفريقيا، ترجمة صلاح أبو نار (القاهرة: مركز البحوث العربية، د.ت) دانيال بروميرغ (محرر): التعددية وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، ترجمة عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧).

(٢) تيد روبرت جار : قتل في خطر: ٢٣٠ قتل في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).



وتهدف الدراسة إلى التحقق من صحة مجموعة من الفروض تتمثل في :

- أن مطالب الجماعات الإثنية دالة في أوضاعها الاقتصادية الاجتماعية
- أن طبيعة مخرجات النظام دالة في قدراته .
- أن التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين الجماعات الإثنية يقود إلى عدم الاستقرار السياسي
- أن قدرات الجماعة الإثنية وعوامل فاعليتها دالة في مخرجات النظام ودرجة ثباتها بشأن مطالب تلك الجماعات .

وسعيًا للإجابة على تلك التساؤلات والتحقق من تلك الفروض ، سيتم استخدام منهج تحليل النظم ، بما يشمله من مفردات تحليلية كالبيئة، أو (المحيط) والمدخلات (مطالب ، مساندة) وعمليات التحويل ، والمخرجات والتغذية الاسترجاعية ، لما يتيح ذلك المنهج من إمكانية فهم البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي وكذلك إمكانية التمييز بين الجماعات الإثنية كأحد مكونات بيئة النظام وبين ما تفرزه التنظيمات الإثنية المعبرة عن تلك الجماعات من مطالب تمثل أحد المدخلات Inputs الهامة للنظام السياسي كما أن تحليل مخرجات النظام السياسي Outputs التي تتخذ صورة قرارات وسياسات، يعتبر مؤشراً مكنياً على قدرات الجماعات الإثنية وفاعلية تنظيماتها، خاصة في ضوء علاقات التفاعل ما بين تلك المخرجات وردود أفعال الجماعات والتنظيمات الإثنية تجاهها والتي تترجمها عملية التغذية الاسترجاعية Feed Back .

وفي ضوء كل ما تقدم، تم تقسيم الكتاب إلى عدة فصول؛ يعرض الفصل الأول للتعريف بالتعددية الإثنية وأنماطها واتجاهات تحليلها، موضحاً الأبعاد المختلفة لتلك الظاهرة والعوامل الحاكمة لاتجاهات التحليل، ومناطق القوة والضعف في مقولات كل اتجاه من تلك الاتجاهات. ويعرض الفصل الثاني لمطالب الجماعات الإثنية ومبرراتها وعوامل فاعليتها. حيث يهتم ذلك الفصل ببيان طبيعة الاختلافات بين مطالب الجماعات الإثنية وأولوياتها، والمسار الذي تتخذه مطالب كل جماعة ، والتوقيت المتوقع لتلك المطالب وفق حظ كل جماعة من الغني والفقر ، والتقدم والتخلف ، كما يسعى هذا الفصل لبيان أسباب تلك الاختلافات ومبررات كل جماعة في دعم مطالبها، والعوامل الحاكمة لفاعليتها ، واستكمالاً لعلاقة التفاعل بين واقع

التعددية وسياسات النظم، يعرض الفصل الثالث من هذا الباب لاستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها ، حيث يقصد بالاستراتيجية الفلسفة العامة للنظام في تعامله مع الجماعات الإثنية ومطالبها، وهنا يتم التمييز بين الاستراتيجيات السلمية لإدارة التعددية الإثنية والاستراتيجيات القسرية التي تستهدف إزالة التعددية الإثنية. وعلى صعيد المؤسسات سيتم تناول أهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إدارة التعددية الإثنية؛ حيث سيتم تناول المؤسسات التشريعية، التنفيذية والعسكرية، وكذلك المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح، ويتناول هذا الفصل بالبحث أيضاً، الفساد باعتباره أهم العوارض التي تعترى تلك المؤسسات في أداء مهامها، ويختتم هذا الفصل، بمبحث يعرض لأهم سياسات إدارة التعددية الإثنية عبر السياسات الاستخراجية والتوزيعية، والتنظيمية والرمزية، ودور كل منها في إدارة المطالب الإثنية. وتعرض الخاتمة نتائج الدراسة فيما يتصل بالتساؤلات موضع البحث.

## **الفصل الأول**

### **التعددية الإثنية**

**التعريف، أنماط التصنيف، واتجاهات التحليل**





# التعددية الإثنية

## التعريف، أنماط التصنيف، واتجاهات التحليل

تكشف مطالعة الكتابات التي تناولت مفهوم التعددية بصفة عامة والتعددية الإثنية بصفة خاصة عن تباينات كثيرة في التعريف بكلا المفهومين وذلك لتعدد وجهات النظر والجوانب التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة التي يعبر عنها المفهوم. ولذا فإن أي محاولة لاستخدام مفهوم التعددية في التحليل لابد وأن يسبقها بيان المقصود بالمفهوم وأبعاده ومضامينه وأنماطه.

وانطلاقاً مما سبق، يعمل هذا الفصل على التعريف بالجوانب المختلفة لمفهوم التعددية الإثنية وأنماطها واتجاهات تفسيرها من خلال ثلاثة مباحث يتناول أولها التعريف بكل من "التعددية" و "الإثنية" وتمييز الأخيرة عما قد يتداخل معها من مفاهيم أخرى. ويعرض المبحث الثاني لأنماط المجتمعات الإثنية. وأخيراً يرصد المبحث الثالث اتجاهات تفسير الظاهرة الإثنية من خلال مقولات المدارس النظرية المختلفة.

## المبحث الأول

### التعريف بالتعددية الإثنية و المفاهيم المتداخلة معها

سلفت الإشارة إلى أن مفهوم التعددية الإثنية من المفاهيم شديدة التباين في تعريفها وهو أمر يرجع في جانب منه إلى تعدد مجالات الاهتمام بالمفهوم، إلا أنه يرجع أيضاً إلى أن مفهوم "التعددية الإثنية" مفهوم مركب من مفهومين كل منهما من التركيب والتعقيد بمكان. هما مفهوم "التعددية" ومفهوم "الإثنية" الأمر الذي يفرض ضرورة إعمال قاعدة الفك والتركيب عند تناول المفهوم، وصولاً إلى فهم أعمق وأشمل له، وعليه فإنه سيتم تناول كل من مفهوم "التعددية" ومفهوم "الإثنية" في مطلب مستقل قبل أن يتم تمييز المفهوم الأخير عما يتداخل معه في المطلب الثالث من هذا المبحث.

## المطلب الأول: التعددية

تكشف مطالعة الكثير من الدراسات التي تناولت مفهوم التعددية أن التعريف اللغوي للمفهوم لم يحظ بالتعمق اللازم لسبر أغوار ذلك المفهوم وأبعاده، حيث لم تعرض له بعض الدراسات، واكتفت أخرى بالإشارة إلى أن "الدلالة اللغوية للكلمة "التعددية" في اللغة العربية لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح".

والحق أن النظر إلى معنى الجذر اللغوي للتعددية وهو كلمة عَدَّ ومشتقاته يكشف عن الكثير من مضامين وأبعاد مفهوم التعددية وذلك على التفصيل التالي بيانه.

فكلمة عَدَّ "تعني حسب وأحصى و "عادةً" مُعَادَاةٍ وَعِدَادًا؛ فآخرة في العدد وناهضة في الحرب. و "عَدَّدَ" الشيء إحصاءً و عَدَّدَتْ "الشيء جعلته ذا عدد "تَعَادَ" القوم: عد بعضهم بعضاً. "تَعَدَّدَ" صار ذا عدد. و "العَدَّ" الماء الجاري الذي له مادة لا تنقطع و-الكثرة في الشيء. و-القديم و-القرنُ والنظيرُ "العَدِيدُ": النَّدُّ والقرنُ و - من نَعَدَّ في القوم وليس منهم. و-العدد وإن قل أو العدد الكثير. "العديدة": الحصة والنصيب<sup>(١)</sup>.

والواضح من المعاني سائلة البيان، أن المعنى اللغوي يحمل في طياته بعض الملامح الوصفية لحقيقة التعددية من حيث أنها تعني عدم الواحدية، أو التفرد. ذلك أن أصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء قل أو كثر، بما يعني أن هذا الشيء ليس منفرداً، أو وحيداً، وإلا ما قبل العد والإحصاء وتحمل مشتقات الجذر اللغوي بعض المضامين النفسية ممثلة في عمليات التفاخر والمعاداة<sup>(٢)</sup> التي تنسم بها المجتمعات البشرية التعددية لأسباب عديدة، سيرد بيانها لاحقاً.

علاوة على ما سبق - تكشف مشتقات الجذر اللغوي عن سمة أخرى للتعددية وهي القدم والاستمرارية حتى يعتد بها؛ أكثر من ذلك فإنها تشير أيضاً إلى أن حقيقة التعدد -على نحو ما سيرد البيان- تتطلب "العديدة" أو الحصة والنصيب لكل مشارك في واقع التعددية<sup>(٣)</sup>.

(١) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ج٢، ط٣، ١٩٨٥)، ص٦٠٨.

(٢) المرجع السابق. نفس الصفحة.

(٣) المرجع السابق. وانظر: ابن منظور. لسان العرب (القاهرة: دار المعارف، ج٤، ١٩٨٢)، ص ص

ولا يختلف الأمر في كل من اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية حيث يشير لفظ: "Pluralism" في اللغة الإنجليزية واللفظ الفرنسي "Pluralisme" إلى أن هناك تعدد وعدم أحادية على الأصعدة المختلفة<sup>(١)</sup>.

وعلى الصعيد الاصطلاحي، تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم التعددية فيذهب معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أن التعددية Pluralism تعني "تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة. وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد المجتمعات نفسها"<sup>(٢)</sup>. أما معجم المصطلحات السياسية فيعرف التعددية بأنها "من الناحية الاجتماعية تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وإثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعاً تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون.

وقد تشير التعددية السياسية كذلك إلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها أن تشارك في مزاوله السلطة<sup>(٣)</sup>.

ومن الناحية الفلسفية يرى جانب من الباحثين أن التعددية مذهب يرد الكون إلى ماهيات متعددة لا ترجع إلى مبدأ واحد، فهي فلسفة تدافع عن التعددية في المعتقدات والمؤسسات وتعارض الواحدية والقول أن ثمة مبدأ غائياً واحداً<sup>(٤)</sup>.

---

(١) C.T. Onions (ed.), *The Shorter Oxford English Dictionary* (Oxford: The Clarendon Press, 1956), P1528.

وفي اللغة الفرنسية تم الاعتماد على:

Librairie Larousse, *Nouveau Petit Larousse* (Paris: Librairie Larous 1969), P. 792

(٢) د. أحمد زكي بدوي: *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية* (بيروت: مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦) ص ٣١٧.

(٣) د. علي الديس هلال، د. نيفيس مسعد (محرران): *معجم المصطلحات السياسية* (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ١٠٩.

(٤) د. نيفيس عبد الحالق: "الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية، قراءة في واقع الدول القطرية العربية واستقراء لمستقبلها"، بحث مقدم لنقود التعددية الحزبية والطفلية والعرقية في العالم العربي (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٣) ص ٥ وانظر أيضاً:

Larousse, *Op.cit.*, P: 792.

د. أحمد ثابت: *التعددية السياسية: دراسة* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠) ص ١٦.

ويعتبر الاقتصادي "فيرنغال" هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين. ثم طور عالم الاجتماع م. ج. سميث ما بدأه فيرنغال وحاول صياغة نظرية عامة عن "التعددية الثقافية".

والمجتمع التعددي وفقاً للصياغة الرئيسية "فيرنغال" يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشكل كل منها هوية خاصة وتنتم بأنها جماعات مغلقة حيث لا تلتقي تلك الجماعات إلا في السوق ولأغراض اقتصادية غير شخصية<sup>(١)</sup> وقد ذهب م. ج. سميث في تطويره لمقولات فيرنغال إلى أن مجرد وجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً ل القول بوجود التعددية؛ بل اشترط ضرورة أن تحتوي الاختلافات بين الجماعات على اختلافات في المؤسسات (التعليمية، الدينية، الاقتصادية، السياسية)؛ بل أكثر من ذلك أن تؤدي الاختلافات إلى حدوث تعارض بين الجماعات وبعضها البعض على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والإكراه<sup>(٢)</sup>.

ويرى البعض أن التعددية توجد حيثما يكون هناك تنوع واختلاف أياً كانت الأشكال التي يتخذها ذلك التنوع ( ديني - إثني - إقليمي - طبقي - حزبي....).

في حين يرى آخرون ضرورة التمييز بين التعددية من جانب والتنوع من جانب آخر<sup>(٣)</sup> باعتبار أن ظاهرة التنوع معطى اجتماعي يتبدى في كافة المجالات والجوانب في حين أن مفهوم التعددية يقتصر في دلالاته من وجهة النظر تلك-

---

(١) Crawford Young, "Nationalism, Ethnicity and Class: A Retrospective" in *Chiers d'Etudes Africains*, (vol. Xx vi, No. 3, 1986), P:445.

(٢) د. جابر سعيد عوض: "مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية" بحث مقدم لندوة التعددية العربية والطائفية والعرقية في العالم العربي (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٢)، ص ٧-٨.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنه قد طالب البعض في العالم العربي باستخدام مفهوم التنوع كمفهوم عربي وإسلامي كبديل عن التعددية على اعتبار أن التعددية " مفهوم حادث ومأخوذ من نسق مغربي آخر، وترتبط به شبكة مائلة من المفاهيم الخاصة بذلك النسق المعرفي والاطار الحضاري انظر د. طه جابر الملواني: "التعددية: أصول ومراجعات"، في منبر الحوار (بيروت: دار الفكر، العددان ٣٢-٣٣، ربيع وصيف ١٩٩٤)، ص ٧٥-٧٦. والحق أنه مع الاعتراف بالحاجة إلى بلورة مفاهيم خاصة نابعة من خبرة مجتمعاتنا العربية الإسلامية أو الإفريقية، أو غيرها من التصنيفات والهويات، فإنه فيما يتصل بمفهوم التعددية يرى الباحث أن إضافة مفهوم جديد أياً كانت تسميته يزيد من تعقيد الأمر، لاسيما في ظل حقيقة أن مفهوم التعددية من السعة والتنوع على النحو الذي يتيح استخدامه بدأت دلالة المفهوم المقترح، بدون حاجة لمصك مفهوم جديد للتعبير عن الظاهرة؛ وإن لم يمنع ذلك من الاتفاق على اختلاف الدلالة السلفية لكل من مفهوم للتعدد ومفهوم التنوع انظر: د. عفيف البولي: في الهوية القومية العربية، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٥٧، نوفمبر ١٩٨٢) ص ١٥-١٦.

على مجال القانون والدولة. انطلاقاً من أن الدولة هي التي تملك صلاحية إسباغ الشرعية أو نزعها عن وضع تعددي معين باستخدام الأداة القانونية<sup>(١)</sup>.

وذهب نفر من الباحثين إلى أن التعددية شكل من أشكال تمثيل المصالح؛ حيث تنظم الوحدات المكونة للنظام في عدد غير محدد من الفئات أو الجماعات التنافسية غير التراتبية (الهيراركية) يتم تكوينها دون حاجة لموافقة الدولة على قيامها أو اعترافها بها أو دعمها؛ كما أن اختيار قادة هذه الجماعات لا يخضع لإشراف الدولة<sup>(٢)</sup>.

وعلى صعيد آخر ركز البعض على أن مفهوم التعددية " مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من رولبط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول دون تمرکز الحكم ويحقق المشاركة في المنافع<sup>(٣)</sup>.

ويمكن إجمال التعريفات المختلفة التي قدمت لمفهوم التعددية في مجموعتين أساسيتين<sup>(٤)</sup> أولهما: التعريفات الشكلية التي حاولت رسم حدود المفهوم وبيان معالمه بوجه عام ويمكن القول أن أهم الملامح التي وردت في تلك التعريفات هي الربط بين معنى "التعددية" وبين "التنوع" و "الاختلاف"<sup>(٥)</sup>، والربط بين معنى التعددية وبين مجال "القانون" و "الدولة".

والستفرقة بين الدور الإيجابي (التحريري) للمفهوم؛ عند استخدامه لتبرير مطالب فئة، أو جماعة معينة؛ باحترام معتقداتها وحماية حقوقها في مواجهة تعسف غيرها من الجماعات، والدور السلبي لذات المفهوم؛ عند استغلاله لتبرير الوضع المتميز

(١) د. جابر سعيد: مرجع سابق، ص ٥-٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

(٣) د. مصطفى محمود منجود: "في مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية مدهاجة في فكر الشوامخ، بحث مقدمه إلى ندوة التعددية الحزبية والطفالية والعرقية في العالم العربي (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٩٩٣)، ص ٤.

(٤) تم اقتباس التقسيم من د. تيفين عبد الخالق: مرجع سابق، ص ٧.

(٥) حول تلك الرابطة انظر د. طه جابر العلواني: مرجع سابق، ص ص ٧٦-٧٩. وانظر كذلك عماد الدين خليل: الوحدة والتنوع في تاريخ المسلمين، إسلامية المعرفة (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد الخامس، صفر ١٤١٧ هـ / يولييه ١٩٩٦) ص ٥٩ وما بعدها حيث تستخدم الكاتب مفهوم التعددية كمترادف لمفهوم التنوع

لجماعة معينة على حساب غيرها من الجماعات؛ لاسيما في حالة الجماعات الاستيعادية المغلقة<sup>(١)</sup>.

والثاني: التعريفات الموضوعية، وهي تلك التعريفات التي حاولت أن تتفد لصميم الظاهرة، وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية إذا كان منصبا حول الإثنية أم الدين أم السياسة. وترتبط تلك التعريفات الموضوعية بين مفهوم "التعددية" وبين عملية التفاعل بين كتلتين اجتماعيتين وسياسيتين أو أكثر. وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها نتاجا وانعكاسا للتعددية الاجتماعية<sup>(٢)</sup>.

وواقع الحال أن واقع التعدد باعتباره الاختلاف وعدم الأحادية في مجالات متعددة، وإن كان يعبر عن سنة من سنن الله تعالى في خلقه، اقتضتها الإرادة الحرة التي منحها الله للإنسان فرداً وجماعة- في الاختيار<sup>(٣)</sup>، فإن مفهوم التعددية المعبر عن ذلك الواقع هو مفهوم عام، مضلل، ومركب، ومعتقد في أن واحد على نحو ما وصفه بعض الباحثين<sup>(٤)</sup>.

فهو مفهوم عام حيث يقبل التطبيق على كافة المجتمعات والنظم المعاصرة، حيث أن كل الأنظمة التي يعرفها عالمنا المعاصر هي بشكل أو بآخر أنظمة تعددية، رغم تباين صورها، واختلافها اختلافاً كلياً في الدرجة عن بعضها البعض. والتعددية مفهوم مضلل ومراوغ وذلك انطلاقاً من حقيقة أساسية هي تباين تطبيقاته،

---

(١) William Safaran, "Ethnicity and Pluralism: Comparative and Theoretical Perspectives", paper presented to the panel on "Comparative Ethnicity" at the XIV World Congress of the International Political Science Association, (Washington, DC, August 29 - September 1, 1988), P.11.

(٢) د. نيفين عبد الخالق: مرجع سابق، ص ٧

(٣) حول تضاميل ذلك بالاستشهادات القرآنية ومن السنة النبوية انظر:

- د. نيفين عبد الخالق: "التعددية والاختلاف: دراسة في السطاء الاسلامي في مياديه الحكم والسياسة"، مجلة المعلم المعاصر (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، العددان ٧٥-٧٦، رجب- ذو الحجة ١٤١٦ هـ، فبراير- يوليو، ١٩٩٥)، ص ص ٦٦-٧٠.

- د. محمد سليم العوا: "التعددية السياسية من منظور إسلامي"، المستقبل الاسلامي (بريطانيا: مركز دراسات المستقبل الاسلامي، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤١٢ هـ، نوفمبر ١٩٩١ ص ص ٧٣: ٨٢).

(٤) د. جابر سميد، مرجع سابق، ص ٤ ويشاركة ذلك الوصف باحثون آخرون منهم:

Pathe Diagne, Pluralism And Plurality In Africa. In Dov Ronen (ed.), Democracy And Pluralism In Africa (Great Britain: Lynne Rienner Publication., Inc., 1986), P 65.

واستخداماته في كثير من الأحيان للإشارة إلى حالات وأوضاع جد متناقضة، الأمر الذي يصعب معه عزل المفهوم عن السياق التاريخي وطبيعة التطور المجتمعي في كل حالة على حدة. فأوضاع أفريقيا وقابليتها للتعددية على سبيل المثال، تختلف عن الخبرة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

علاوة على أن المفهوم قد يستخدم للتعبير عن التعددية التي لا تستهدف سوى امتصاص السخط الشعبي. في ذات الوقت الذي يستخدم فيه المفهوم للتعبير عن التعددية السياسية بمعناها الشامل كما تعرفها خبرة البلدان المتقدمة بكل مضامينها المتعلقة بإقرار حق كافة القوى في التعبير عن نفسها<sup>(٢)</sup>، والتعددية مفهوم مركب باعتباره تعبيراً عن ظاهرة متعددة الأبعاد، فهناك التعددية الثقافية والتعددية الاجتماعية والتعددية الاقتصادية والتعددية السياسية - ويرتبط بالتركيب خاصة التعقيد التي يتسم بها المفهوم، فعلى الرغم من أنه لا يؤدي كل تركيب - بالضرورة إلى التعقيد - فإن عملية التركيب في الظاهرة التعددية جعلت من المفهوم المعبر عنها مفهوماً معقداً. وذلك لارتباطه من ناحية بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الإثنية، الطائفية، الطبقة، الدولة القومية، الديمقراطية، المشاركة، وغيرها، ولكون تلك الأبعاد الثقافية والاجتماعية السياسية التي يقوم عليها من ناحية أخرى تتضمن عناصر متشابكة ومتداخلة تتوقف بدورها على مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة سواء في ذلك الداخلية منها أو الخارجية<sup>(٣)</sup>.

وعليه فإن تحليل مفهوم التعددية يقتضي - على نحو ما يرى البعض -<sup>(٤)</sup> ضرورة التعرف على عناصره الأصلية ممثلة في خمسة عناصر هي أساس تكوين الظاهرة التي يعبر عنها وهي "المتعدد" الذي حكمنا عليه بالتعددية والذي هو مناط الإحصاء والحصص. والعنصر الثاني من عناصر التعددية هو المتعدد فيه وهو مناط الحكم على الموضوع الذي يكون التعدد والاختلاف حوله. والمتعدد به وهو الأدوات والوسائل والعوامل التي قادت إلى التعدد وتسببت فيه. والمتعدد له ويقصد به بيان

(١) Elliott Abrams, "Pluralism And Democracy." In Dov Ronen (ed.) Op.cit., PP 61.62

(٢) د. جابر سعيد، مرجع سابق، ص ٤

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة

(٤) د. مصطفى منجد: مرجع سابق، ص ٥



الأهداف التي يتمحور حولها التعدد وأدت إلى ترسيخ وجوده وتجسيده كحقيقة اجتماعية. والعنصر الخامس والأخير وهو المتعدد عليه ويشير إلى الإطار الحضاري للتعددية وقد تحدد زمانياً ومكانياً في بيئة معينة.

ولما كان العنصر الأول قد تبين من التعريفات السابقة حيث أشارت إلى أن المتعدد هو الجماعات البشرية ولما كانت العناصر من الثالث إلى الخامس ترتبط بالمباحث، والفصول التالية فإنه سيتم تناول المتعدد فيه وهو بعد الإثنية بالبيان في المطلب التالي.

### المطلب الثاني: الإثنية

شاع استخدام مفهوم إثني. Ethnic ومشتقاته الإثنية. Ethnicity بين السياسيين وعلماء الاجتماع والعامه في الغرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين وذلك على الرغم من أن ظهوره ك مجال للبحث يرجع إلى بدايات القرن المذكور لا سيما في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن انهيار وسقوط الإمبراطوريات والدول الكبرى كالإمبراطورية العثمانية، والنمسا المجر<sup>(١)</sup>.

ومن الناحية اللغوية، فإن كلمة إثني Ethnic مشتقة من أصل إغريقي هو كلمة éōvikos وتعني الوثني أو الهمجي غير المتمدن. والكلمة الأخيرة مشتقة بدورها من الجذر اللغوي (eōvos) ("Ethnos") بمعنى أمة وأطلقت بصفة خاصة على الأمم من غير بني إسرائيل أو غير اليهود Gentiles. وطوال حقبة العصور الوسطى استخدم اللفظ للإشارة لمن هم غير يهود أو مسيحيين، وحتى الستينيات من القرن العشرين على الأقل ظل ذلك الاستخدام سارياً<sup>(٢)</sup>. ولكن اللفظ منذ الستينيات أصبح يستعمل للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة، كالأصل والملاح الفيزيائية

(١) انظر مقدمة كتاب:

Brian M. du Toit (ed.), *Ethnicity in Modern Africa*. (Boulder: Westview Press, 1978), P1.

ويرى البعض أن الاثنية ظهرت ك مجال للبحث من جراء للتصدعات التي أصابت القومية ك مجال للدراسة ونتاج الوعي المتزايد بأنه سواء تم تجاهل الاثنية -على اعتبار ما تحدثه من تشقاقات في المجتمع- أم لم يتم تجاهلها، فإن

ذلك لن يؤدي إلى التقليل من أهمية دورها وحيويته. انظر: Young, Op.cit., P 442.

(٢) د. عبد الله الأشعل: "أفريقيا جنوب الصحراء: من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقي"، مكرامات امثريجية (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٣، ١٩٩٧) ص ١٥. وانظر:

The Shorter Oxford Dictionary, Op.cit., P636.

الجسمانية، وتعيش في إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في أحد أو بعض هذه السمات<sup>(١)</sup>، وتشير الدلائل إلى إنه على حين ركزت الدراسات الأوروبية على الأبعاد المادية لمفهوم الإثنية مرادفة إياها بالعرقية، أكدت الدراسات على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي، على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمفهوم. الأمر الذي انعكس في التعريفات المعطاة لمفهوم الإثنية في المعاجم والقواميس الصادرة على جانبي المحيط<sup>(٢)</sup>.

ففي تعريفها للجماعة الإثنية تشير الموسوعة البريطانية إلى أنها: "جماعة اجتماعية أو فئة Category من الأفراد في إطار مجتمع أكبر. تجمعهم روابط مشتركة من العرق Race، واللغة، القومية أو الثقافة"<sup>(٣)</sup>. وهي ذات المعاني والدلالات التي تعكسها القواميس المدرسية البريطانية التي تستخدم في التنشئة الاجتماعية حيث تربط تلك القواميس بين الإثنية والعرقية والقبلية<sup>(٤)</sup>. وعلى الجانب الآخر نجد أن قاموس "ويستر" يُعرّف ظاهرة الإثنية والجماعات الإثنية بأنها: "تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها بالعادات (الأعراف)، السمات، اللغة..."<sup>(٥)</sup> أما تعريفات الباحثين والدارسين للظاهرة في المجالات وفروع العلم المختلفة فإنها أكثر من أن تحصى. وبالنظر إلى تعدد وتنوع التعريفات المستخدمة للدلالة على الإثنية فإنه يمكن تصنيف تلك التعريفات إلى عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يقرن أنصاره "الإثنية" بالأقلية، بمعنى تطابق تعريفهم للإثنية مع تعريف الأقلية من ذلك تعريف قاموس علم الاجتماع للإثنية حيث يذهب إلى إنها: "جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر،... وقد

(١) Du Toit (ed) , Op.cit. , P.1 وأنظر أيضا:

د. سعد الدين إبراهيم: الملل والنحل والعرق: هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، ١٩٩٤) ص ٢١.

(٢) Du Toit (ed) , Op.cit, PP2:3

(٣) The New Encyclopedia Britannica (Chicago: Encyclopaedia Britannica , 15th Edition , Vol 4, 1992)., P 582 .

(٤) Longman, Active study Dictionary ( U.K.: 1983) P204

Michael West, The New Method English, Dictionary (U.K.: Longman , 1976 ), P 92

(٥) Webster's New World Dictionary of American language (New Yorks The World Publishing Co., 1962).

يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة، وربما يكون الشعور بالوحدة" كجماعة متميزة من الناحية التقليدية "أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام"<sup>(١)</sup>.  
الاتجاه الثاني: ذهب أنصاره إلى أن مفهوم الإثنية لا تقتصر دلالاته على مجرد جماعات الأقلية داخل المجتمع أو الثقافة الأكبر بل إن الجماعة الكبرى نفسها تعتبر بحد ذاتها جماعة إثنية، فالفرنسيون - من وجهة نظر هذا الفريق- يمثلون إثنية، وكذا يمثل الأيرلنديون إثنية<sup>(٢)</sup>. ولا يخفى تأثير الأصل الإغريقي للمفهوم على هذا التعريف الذي يساوي بين الإثنية والأمة أو القومية.

الاتجاه الثالث: ويرادف أنصاره بين "الإثنية" و "العرق" من ذلك ما سلف بيانه بشأن المعاجم والقواميس البريطانية، ومن ذلك أيضاً تعريف معجم "لاروز" الصغير الحديث Nouveau Petit Larousse الذي يذهب إلى إن لفظ إثني Ethnie يعني تجمع عائلي في نطاق جغرافي معين على أسس قرابية أو اقتصادية اجتماعية أو ثقافية<sup>(٣)</sup> وبالمثل ذهب مترجم كتاب "المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية" إلى استخدام كلمة العرقية كترجمة لكلمة "Lo Ethnos"<sup>(٤)</sup>. ويمكن القول أن ذلك الاتجاه

---

(١) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ١٦٣ ويشترك معه في ذلك الاتجاه تعريف كل من: د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ حيث يرى أن استخدام مصطلح "الجماعة الإثنية" ينطوي على وجود جماعات إثنية أخرى تعيش معها في نفس المجتمع أو الدولة، وأنه نادراً - إن لم يكن مستحيلاً - أن تتساوى الجماعات الإثنية في نفس المجتمع من حيث الحجم الكمي، والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية والمنزلة الثقافية والوظائف الانتاجية، ومن هنا لربط البحث والحديث في موضوع الجماعات الإثنية بملاكة الأقلية مع الأغلبية. وانظر كذلك كلمة: "Ethnic Group" في:

- David L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of Social Science* (New York: Macmillan & Free Press, 1972)

وانظر: -Anthony H. Birch, "Minority Nationalist Movements and Theories of Political Integration", *World Politics* (Princeton: Princeton University Press, Vol. 30 No., 1978), PP: 325-344, Du Tiot, *Op.cit.*, P: 3

(٢) A. Shu Yun, "Ethnonationalism, Ethnic Nationalism and Mini - Nationalism: A Comparison of Conner, Smith and Snyder.", in *Ethnic and Racial Studies* (London: Routledge Journal, Vol 13, No.4, october 1990), PP: 527-539.

(٣) Larousse, *Op.cit.*, P 400

(٤) روزا اسماعيلينا: *مشكلات عرقية في أفريقيا الاستوائية*، ترجمة: سامي الرزاز (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٣)، ص ٥٧.

هو أكثر الاتجاهات شيوعاً في الكتابات الأوروبية والعربية على خلاف الحال في الكتابات الأمريكية<sup>(١)</sup>.

الاتجاه الرابع: يذهب مؤيدوه إلى أن الإثنية تعني الانتماء إلى "جماعة ما" والتمايز بين الجماعات بغض النظر عن معيار العدد أو الحجم من جانب أو معيار اللغة أو العرق أو القبيلة من جانب آخر. فالمحك هو إدراك الجماعة عناصر ترابطها، وإدراك الآخرين لها على هذا الأساس<sup>(٢)</sup>. فالإثنية ليست مسألة دماء أو أي سمات أخرى وراثية مغروسة في الجسد الإنساني وإنما هي نتاج السياق الاجتماعي<sup>(٣)</sup>.

أما الاتجاه الخامس: فيرى أتباعه أن الإثنية بالأساس رابطة ثقافية اجتماعية؛ فالجماعة الإثنية تتحدد كلفة متميزة في المجتمع واعية لذاتها، موحدة حول ثقافات ومعتقدات وتقاليد وتراث وقيم مشتركة؛ كما أنها تعبئ أعضائها لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، واجتماعية مشتركة. لأنها في جوهرها تنظيم اجتماعي ذو

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- Young, Op.cit., Pp 450:451.
- Pierre L. Van den Berghe, **Race and Racism: Comparative Perspective** (New York: John Wiley and Sons, 1967), P.II.
- Richard Jenkins , ' Rethinking Ethnicity, Identity , Categorization and Power ', in **Ethnic and Racial Studies** (Vol. 17 , 2<sup>nd</sup> April 1994), PP 206-207.
- Shamit Saggar, "Race and Politics," in Mary Hawkesworth and Maurice Kogan (eds.), **Encyclopedia of Government and Politics: Volume I** (London:Routledge , 1992 ),PP 534,550.
- Daved Levinson & Melvin Ember (ads), **Encyclopedia of Cultural Anthropology** (New York: Henry Holt and company , Vol 2,1996 ).P1053 , P1054 ,P1056.

وفي الكتابات العربية انظر: د.عبد الله الأشمل: مرجع سبق ذكره، ص ١٦:١٧

- د. محمود أبو العيين: "إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا"، نشرة خاصة محكمة

( القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، عدد ٥٩، ٢٠٠٠)، ص ٥-٩ .

- شفيق الخيرا: "الإثنية المسيسة:الادبيات والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية

(الكويت:جامعة الكويت، عدد ٣، خريف ١٩٨٨)، ص ٤٧

- د. محمد عبد الغني سعودي: قضايا إفريقية (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة

عدد ٣٤، ١٩٨٦).

Du Tiot (ed ), Op.,cit., P: 9

(٢) المرجع السابق، ص ٢، وأيضاً:

Fred w Riggs, "Glossary for Terms Used in I.P.S.R. Symposium", in

(٣)

[http://www.2 Hawaii.edu/~Fedr/7-isala fil: //A/ gloss.htm](http://www.2.Hawaii.edu/~Fedr/7-isala fil: //A/ gloss.htm).

أساس ثقافي<sup>(١)</sup>. ولا يخفى البعد السياسي في هذا التعريف ممثلاً في التركيز على دور الإثنية في تحريك الأفراد نحو غايات معينة.

وبإمعان النظر في التعريفات سالفة البيان، يمكن استخلاص عدة سمات رئيسية تشكل معاً جوهر الجماعة الإثنية باعتبارها الترجمة أو الوعاء الحقيقي لمفهوم الإثنية وتتمثل تلك الخصائص في التميز الثقافي، الماضي المشترك، تفرد الجماعات. وفيما يلي بيان وتفصيل لكل مكون من تلك المكونات<sup>(٢)</sup>.

**التميز الثقافي: Cultural Distinctiveness:** بالنسبة للجماعة الكبيرة

يختلف التميز عنه بالنسبة للجماعات الصغيرة. ففي الجماعات الصغيرة يمكن الاستناد إلى معرفة أفراد الجماعة ببعضهم البعض ووعيهم بأسس ووحدتهم. أما الجماعات الكبيرة فإن أسس التميز والتجمع ذاتها تكون تصورية Imagined. ذلك أنه من غير الممكن أن يحدث تعارف بين جميع الأعضاء الداخليين فيما يعرف بالإثنية، ومع ذلك فإن الأعضاء يشعرون بالانتماء الاجتماعي إلى تلك الجماعة من "الغريباء" كأشخاص عن بعضهم البعض، وفي ضوء تلك الطبيعة نجد أن التشارك في رموز معينة يعتبر أمراً ضرورياً يجسد تلك الجماعة، وفي مقدمة تلك الرموز الرابطة والموحدة الرموز الثقافية كاللغة، الدين، الزي التقليدي، الاحتفالات، وحتى القيم اللصيقة بالجماعة كعاطفية الفرنسيين، ودقة الألمان، والمهارة العسكرية للزولو في جنوب إفريقيا، وقوة الماساي في كينيا<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من تأكيد التعريفات المختلفة على أهمية التمايز الثقافي ودوره في بلورة الوعي بالذات والآخر أو الآخرين؛ فضلاً عن استخدام الرموز الثقافية كأداة لتعيين الحدود بين الجماعات المختلفة<sup>(٤)</sup>، فإن المشاهد عدم كفاية هذه السمة بمفردها لتعيين الجماعة الإثنية والدلالة عليها وذلك لسببين أساسيين أولهما: أن الجماعة

(١) د. عبد السلام بغدادي: مرجع سابق، ص ١٠٢، وكذلك: Du Tiot (ed.), Op.cit., P: 9

(٢) تم الاعتماد في هذا التقسيم للمكونات على ما ورد في:

Gerhard Mare, *Ethnicity and Politics in South Africa* (London: Zed Books, 1993), PP: 6-25.

Ibid., PP. 11.13 (٣)

(٤) د. عبد السلام بغدادي: مرجع سابق، ص ١٠٢، د. غيف البوني: مرجع سابق، ص ص ١٢:٦ د. سعد الدين

إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢١ وانظر أيضاً: فريد فون دير مهند: *الميلانية في الدول النامية*، ترجمة مصطفى

عباس (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم، مشروع الألف كتاب، عدد (٦٩٢)، (١٩٦٨)، ص ٥٨.

الثقافية ليست هي بالضرورة الجماعة الإثنية رغم العلاقة بينهما حيث يمكن الحديث عن ثقافة عمالية دون وجود إثنية عمالية والثاني: أن الرموز الثقافية وإن أضفيت عليها السمة التراثية استنادا إلى جذور تلك الرموز التاريخية الحقيقية أو المفترضة، فإن هذه الرموز لا تحوي كافة أبعاد التراث التاريخي المكون للوجود الإثني القائم<sup>(١)</sup>، الأمر الذي يدفع لضرورة التعرف على ذلك التراث التاريخي أو الماضي.

**الماضي المشترك:** ويمثل المكون الثاني من مكونات الإثنية حيث يعمل ذلك المكون على إحداث التماسك وإضفاء الشرعية على الوجود القائم للجماعة الإثنية عبر الاستشهاد بالخبرة التاريخية أو بالأحرى الماضي ذلك أنها قد لا تعبر عن حقيقة تاريخية فعلية قدر تعبيرها عن أساطير خاصة<sup>(٢)</sup>، ويذهب أحد الباحثين إلى أن ما يميز الإثنية عن غيرها من الروابط الاجتماعية الأخرى هو "رشادة Rationality تحفظ شعور الانتماء والتفرد للجماعة، وترتبط الأجيال المتتالية لأعضائها، وتكمن تلك الرشادة في تاريخ الجماعة الخاص، وفوق كل ذلك، في الأساطير الخاصة بأصل الجماعة".<sup>(٣)</sup>

ويلعب الماضي، بالمعنى المذكور، دوراً هاماً عبر إضفاء الشرعية على استمرارية الجماعة الإثنية. وكذلك تعيين الحدود بين الجماعات الإثنية؛ من خلال التأكيد على مدى الاشتراك أو عدم الاشتراك في التاريخ أو الماضي بين الجماعات المكونة للمجتمع. ويلعب الماضي أيضاً كحافز للفاعلية والإنجاز والتعبئة عبر استنهاض الهمم لإعادة الماضي الزاهر. فالماضي يستخدم لتبرير العمل القائم ويقدم

---

Mare, Op.cit., P.13(١)

(٢) تجسد أساطير الأصل المشترك بشكل واضح الفوارق الثقافية بين الشعوب المتجاورة، حيث تحكي تلك الأساطير أصل النشأة الأولى لكل جماعة اثنية. من ذلك مثلاً أن جماعة التيف TIV ويبلغ تعدادها مليون نسمة ويقطن وادي بيلوي في نيجيريا تعتقد أنها تنتهي إلى سلالة رجل يدعى "تيف" هو الأب الأول للجنس البشري وانهم قد توالدوا جميعاً عنه على مدى ما يقرب من خمسة عشر جيلاً متعاقبة. وفي المقابل يعتقد شعب اليوروبا أنه من سلالة لودودوا Oduduwa وهو الإنسان الأول الذي خلقه الله سبحانه وأمره أن يهبط إلى الأرض لكي يعمرها. على أنه تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة أسطورة الأصل المشترك ترد عليها استنتاجات بالنسبة لبعض الجماعات التي قد لا تعتقد في أصل مشترك ولكن يجمعها عنصر آخر من عناصر الإثنية كاللغة أو الدين أو حتى المشاعر المشتركة بالظلم والقهر. لمزيد انظر: ب.س. لويد: إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨، إبريل ١٩٨٠)، ص ص ٣٤: ٣٥.

(٣) Anthony Smith, *The Ethnic Revival in The Modern World* (Loudon: Cambridge University Press, 1981), P: 65.

سوابق تحتذى لكيفية الأداء. ويتلاءم ذلك المعنى للماضي بصورة كبيرة مع الأفراد المفكرين إلى أمن واستمرارية الماضي الزاهر، حتى وإن كان ذلك الماضي مخترعا ولا أساس له في الحقيقة التاريخية<sup>(١)</sup>. وعلى ذات الصعيد يلعب الماضي المشترك دوراً في تبرير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، عبر إضفاء الشرعية أو حجبها عن الممارسات والعلاقات القائمة<sup>(٢)</sup>.

**تفرد الجماعات: Groups Apart:** تلك هي السمة الثالثة للجماعة الإثنية وتعني استقلال وتمايز كل جماعة عن غيرها من الجماعات الأخرى. فشرعية أي جماعة بالتعريف هي نتاج وجودها كجزء من مجتمع أكبر وأكثر تعقيداً<sup>(٣)</sup>، مفهوم الإثنية في فكرته يقوم على الشعور بالاختلاف عن الآخرين، ففي المجتمعات أحادية الثقافة ما من حاجة لمفهوم الإثنية لانتفاء تعدد الجماعات والثقافات<sup>(٤)</sup>، وعلى الرغم أنه من الناحية المجردة لا يعني التفرد أي حكم قيمي بسمو أو تدني الجماعة الإثنية، إلا أن الواقع يشير إلى أن الإثنية غالباً ما ترتبط بالشعور بالسمو أو الدونية من جانب أعضائها، وأنه عبر التناقض بين الجماعات يتم بلورة تلك الهوية أو تأكيدها<sup>(٥)</sup>.

(١) Mare, Op.cit., PP: 16-17

Jhon Boye Ejibowah, "Reflections on Normative Empirical Approaches to Ethnic Accommodation.", *Journal of Contemporary African Studies*(South Africa :Rods University, Vol. .15, No.1,1997), P: 2 & P: 225.

(٢) من شواهد ذلك، أنه في أحداث العنف التي شهدتها إقليم الترانسفال في جمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٩١م بين عمال الترانسفال القادمين من مدينة دوبي Dube ( بإقليم الناتال ) والماملين القادمين من مدن أخرى، أشار أهل دوبي إلى أن السقاء بعيداً عن الزوجات أمر لا يقلل "وعندما قيل لهم أن الطبيعي أن يعيش الأزواج والزوجات معا كانت إجابتهم أن ذلك بالنسبة للرجل الأبيض أما بالنسبة للرجل الأسود من أهل الزولو فإنه يمكن للزوج أن يغيب أحوالاً ويسود، فيجد زوجته في انتظاره وترعى أولاده دون أن يفكر ذلك أي خلاف بينهما، ويرى هؤلاء أن ذلك التقليد يرجع إلى أجداد الأجداد الذين اعتادوا العمل في المناجم وترك أسرهم في الناتال وهو الأمر الذي توارثه الأحفاد ولم يستطيعوا تغييره". وفي واقع الأمر أن ذلك التقليد إنما هو نتاج عملية تاريخية تضمنت أسس أنماط القهر واستغلال العمال المهاجرين خلال القرن التاسع عشر، وهي العملية التي تحولت إلى ماضٍ "إثني" في العقد الأخير من القرن العشرين واستخدمت لتبرير أوضاع وسلوك الجماعة الإثنية انظر: Mare, Op.cit , PP: 17:18

(٣) Ibid. , PP: 20.21

(٤) Riggs, Op.cit.,

(٥) Ibid., وكذلك Mare, Op.cit., pp 20:21 وأيضا انظر البحث المتميز عن التمايز الاجتماعي Social Differentiation بأبعاده ومستوياته المختلفة في:

The New Encyclopedia Britannica, (Chicago: Encyclopaedia Britannica, vol . 27, 1992), PP 312. 363 .

حول مشاعر السمو لدى الجماعات المختلفة على اختلاف حظوظها من التقدم والرقى انظر:

د. أحمد مويلم العمري: **التفرقة العنصرية ( القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة المكتبة الثقافية عدد ١١٥، ١٥ أغسطس ١٩٨٤ )**، ص من ٤٧-٦٦.

وتجدر الإشارة إلى أن الوضعية الخاصة لجماعة ما - سواء استغلالية أو دونية- يمكن أن تحظى بقبول الجماعات الأخرى ودعمهم لها. على نحو ما تكشف خبرة الجماعات التي خضعت للاستعمار الأوربي في مواجهة جماعة المستعمر. عبر إحساس الجماعات المستعمرة بالدونية وسعيها لبلورة وعي خاص باستلهاام الماضي لمواجهة المستعمر وتفوقه<sup>(١)</sup>، وعلى الجانب الآخر حرصت الجماعات المهيمنة على ترسيخ فكرة الدونية لدى الجماعات الأخرى<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أنه، رغم سمة التفرد والاستقلال التي تتسم بها الجماعة الإثنية فإن الجماعات الإثنية لا تتسم بالجمود حيث تقبل التغيير؛ بالنظر إلى مرونة الأبعاد الثقافية والتاريخية المكونة لها. فالجماعات الإثنية القائمة والأفراد الساعون إلى بلورة هوية إثنية يوجدون في بيئة اجتماعية متغيرة. والمشاهد أن عملية التشكيل هذه غالبا ما يصاحبها صراع بين الجماعات القائمة وتلك الساعية للتشكيل خاصة عندما تستغل هذه الهوية لخدمة أغراض سياسية، على نحو ما سيرد البيان لاحقا. على أن إمكانات التغيير تظل محكومة بحجم المكون المادي الممثل في الخصائص الفيزيقية للجماعة الإثنية وكذا مدى انفتاح الجماعة أو انغلاقها<sup>(٣)</sup>.

خلاصة القول أن الإثنية يجب أن تعامل على أنها ظاهرة تاريخية وليست مجرد تعريف، ولا يعني ذلك بحال الانتقاص من الأهمية التحليلية لمفهوم الإثنية على نحو ما يرى البعض؛ ذلك أن عناصر الإثنية -كما سلف- تتسم بقدر من العمومية يسمح

---

(١) Mare, Op.cit., P: 22، وانظر أيضا: لويد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢) د. عثمان فراج: "الفرقة العنصرية وجهود هيئة الأمم في مواجهتها"، المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة،

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧١)، ص ٥٢: ٥٣.

(٣) انظر في ذلك:

- John R. Bown ,The Myth of Global Ethnic Conflict ~, in **Journal of Democracy** (Baltimore Johns Hopkins University Press , Vol. 7 , No.2, 1996) P: 4

- Encyclopaedia Britanica ,vol. 27 , Op.cit. , P: 336.

وانظر أيضا:

- Aidan Campbell , "Ethical Ethnicity: A Cratique." , in the **Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 35, No.1, 1997), PP.64

- David levinson & Melvin Ember (eds.), Op.cit., P: 394.

Wim M. J van Binsbergen, "The Kazanga Festival: Ethnicity as Cultural Mediation and Transformation in Central Western Zambia.", in **African Studies** ( Harare: AAPS, Vol , 53, No 2, 1994) P: 93.



بإمكانية التعميم، وبالتالي فإنه يقدم أداة مفاهيمية قابلة للتطبيق في ظروف مختلفة<sup>(١)</sup> مفهوم الإثنية إذن يشير إلى هوية اجتماعية تستند إلى:

- ممارسات ثقافية معينة ومجموعة رموز ومعتقدات متفردة تخص كل جماعة على حده بما يعني ضرورة دراستها عند كل جماعة عند الرغبة في المقارنة أو التعميم.
  - الاعتقاد في أصل مشترك وتاريخ (ماضي) مشترك -متفق عليه بدرجة كبيرة- ويزود ذلك الأصل أو التاريخ المشترك الجماعة الإثنية بتراتها ورموزها وأبطالها وقيمتها وأحداثها وهيراركيته<sup>(٢)</sup>.
  - شعور بالانتماء إلى جماعة تقوم عبر مركب معين من الأبعاد (يُختبر في كل حالة) بتأكيد الهويات الاجتماعية للأفراد (الأعضاء) في تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الآخرين من خارج الجماعة<sup>(٣)</sup>.
- وتتضمن الإثنية أيضاً الآليات التي من خلالها تتم صياغة وتشكيل الأتباع والسبل التي من خلالها يُدعون لتقبل الهوية الإثنية كأداة للتفسير، حيث تشكل الإثنية الطريق الذي من خلاله ينظر الأفراد إلى أنفسهم وإلى الآخرين<sup>(٤)</sup>.
- أخيراً فإن القول بوجود إثنية معينة لا ينفي وجود تمايزات واضحة بين الجماعات الفرعية المكونة لهذه الجماعة الإثنية. إذ توجد متغيرات داخلية وخارجية قد تؤدي إلى وجود تباينات بين أفراد الجماعة وهي التباينات التي قد تزداد أو تضعف عبر الزمن، وهي اختلافات يمكن أن تستند إلى متغيرات كالعشيرة والجماعات العمرية، والانتماء الإقليمي وتؤدي في بعض الأحيان إلى صراعات داخلية تزيد من تفاقم الأوضاع داخل الدولة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) Mare, Op.cit., P: 23

(٢) محمد عاطف: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣

(٣) Mare, Op.cit., P. 23

(٤) Ibid., P. 24 والنظر د. محمود أبو العيلين: إدارة الصراعات . . . مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(٥) د.حمدي عبد الرحمن: التطفية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية (القاهرة: مركز دراسات المستقبل

الأفريقي، ١٩٩٦) ص ٢٦ ولمزيد انظر:

Naomi Chazan et-al , *Politics and Society in Contemporary Africa* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992) PP: 106: 109.

## المطلب الثالث: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الإثنية على نحو يخلق شبكة معقدة يمكن تسميتها شبكة مفاهيم الهوية<sup>(١)</sup> Identity ومن أبرز تلك المفاهيم مفهوم العرقية: Racism والأمة Nation والقومية Nationalism.

وسعياً لفهم طبيعة ومضمون تلك المفاهيم وعلاقتها بمفهوم الإثنية فإنه سوف يتم التعريف بكل مفهوم لغة واصطلاحاً، وصولاً إلى الخصائص المميزة لكل منهم، وذلك على التفصيل التالي:

### أولاً: العرق والعرقية (العنصرية): Race and Racism

العرق لغة هو اصل كل شيء، وكل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا يرتقي لصعوبته<sup>(٢)</sup>، واصطلاحاً. يذهب معجم المصطلحات السياسية إلى أن العرق "مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسدية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة"<sup>(٣)</sup>، والعرق وفق هذا التعريف "مجرد مصطلح وصفي يبين الاختلافات بين السلالات التي ينقسم إليها بنو الإنسان" فالعرق أو السلالة إذن، مصطلح مأخوذ من علم الحياة أو البيولوجيا، وقد نشأ في إطار علم الأنثروبولوجيا الفيزيائية<sup>(٤)</sup>. إلا إنه مع انتقاله إلى فروع أخرى من العلوم الاجتماعية أوجد خلافاً وخطأ كبيراً حول طبيعة

---

(١) يقابل مفهوم الهوية في اللغة العربية كلمة Identite في اللغة الفرنسية و Identity في اللغة الإنجليزية وكلاهما من أصل لاتيني يعني: الشيء نفسه. كما يعني في الفرنسية الموصفات التي تجعل من شخص ما شخصاً معروفاً ومتعيناً. وعند الفارابي هوية الشيء عينيته وتخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه إشراك. وهناك مستويات متعددة للهوية حيث يرى البعض ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة عند تحليل موضوع الهوية، فهناك الهوية على المستوى الفردي، أي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة أكبر يشاركها منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات وهناك ثانياً: التعبير السياسي الجمعي عن هذه الهوية في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شيعية ذات طابع تطوعي واختياري، ومن ناحية ثالثة هناك إمكانية لتبلور وتجسد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وأشكال قانونية رسمية على يد الحكومة والأنظمة انظر عفيف البوني: مرجع سبق ذكره، ص ٧٠٥ وانظر كذلك: محمد بور الدين الفاية: "في الهوية والاختلاف: معان وحدود"، للوحدة (باريس): المجلس القومي للثقافة العربية، عدد رقم ٥، فبراير ١٩٨٥، ص ٣٦-٤٤.

(٢) مجمع اللغة العربية: مرجع سبق ذكره، ص ٦١٧:٦١٨

(٣) د. علي الدين هلال د. نيقين مسد (محرران): مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٤) د. محمد عاطف غيث: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٩.

ومضمون هذا المفهوم، يرجع في جوهره إلى اختلاف مناهج النظر ومعياريه؛ وهو الأمر الذي تبرزه الدراسات التي تناولت المفهوم في نشأته ومسيرته.

أما مفهوم العرقية (العنصرية): Racism فيشير إلى الاعتقاد بأن هناك صلة بين السمات الجسدية العضوية والثقافية وتفرق بعض السلالات على الأخرى عبر رابطة سببية بين السمات الفيزيائية الوراثية والاجتماعية البيئية وتلك النظرة الاستعمارية<sup>(١)</sup>. وقد راجت تلك الرؤية بصورة كبيرة في الكتابات الغربية وبخاصة في الخبرة الألمانية وإن لم ينف ذلك خبرة العديد من المجتمعات البشرية الأخرى بمثل هذه النظرة الاستعمارية القائمة على أسس وراثية أو اجتماعية<sup>(٢)</sup>.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين العرق والعرقية من ناحية الإثنية من ناحية أخرى فإنه يمكن القول أن المفهومين من أكثر المفاهيم تداولاً واختلاطاً على نحو ما تكشف تعريفات البعض لمفهوم الإثنية وكذا خبرة تطور دراسة الإثنية لاسيما على الساحة الإفريقية.

فعلى صعيد التعريفات استخدم عدد كبير من الباحثين الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية - فإضافة إلى ما سلفت الإشارة إليه من ترجمة كلمة Ethnos في كتاب روزا إسماعيلوفا إلى العرقية نجد أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية قد ذهبت نفس المنحى<sup>(٣)</sup>.

(١) The New Encyclopedia Britannica, Vol. 11, Op.cit., PP: 880-

محمد عاطف غيث: مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٠، د. أحمد زكي بدوي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤، وكذلك

الظر: Philip Mason, Race Relations (London, Oxford University Press) 1970, pp.5:9

(٢) د. أحمد سويلم المصري: مرجع سبق ذكره، ص ٥٤-٥٨.

(٣) منير البعلبكي: المورد: قاموس إنكليزي - عربي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩)، ص ٣٢١ حيث ترجم كلمة Ethnic إلى عرق أو وثني، والأمر ذاته في ترجمة الدكتور محمد عبد الغني سعودي للكلمة، وفي تمييزه لمفهوم القومية وما يحتويه من مضامين استخدم الدكتور محمد السيد سعيد العرقية في حديثه عن التمايز الاجتماعي القائم على العرقية كترجمة لـ Ethnic Stratification وترجم Ethnic Situation بالموقف العرقي. وذات الأمر نجد نظيره في الكتابات الغربية، بل يمكن القول أن معظم التعريفات سالقة للبيان للإثنية على أنها العرقية جاءت انعكاساً لتطور دراسة المفهوم ودلالاته في الكتابات الغربية على نحو ما سلفت الإشارة، انظر:

د. محمد عبد الغني سعودي: مرجع سبق ذكره، ص ٩٠ وانظر كذلك محمود أبو المينين: حق تقرير المصير.

مرجع سبق ذكره، ص ٢٥ هامش ١. ولغض المؤلف: إدارة الصراعات العرقية، مرجع سبق ذكره، ص: ٥-٩.

د. عبد الله الأشعل: مرجع سبق ذكره، ص ١٥-١٧.

محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم

المعرفة، عدد ١٠٧، نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١١٩، ص ١٢١.

وعلى صعيد تطور دراسة الإثنية نجد أن المفهوم في نشأته اختلط بالعرقية. حيث تشير الدراسات إلى أن أول استخدام للمفهوم في الكتابات المتعلقة بإفريقيا على سبيل المثال، كان على يد ساليجمان Seligman عام ١٩٣٦، وأنه قد تكرر باستخدام علماء بلاده من البريطانيين للمفهوم، فعلى الرغم من حديثه عن مفاهيم ك الدقة الإثنية Ethnic Accuracy والواقعية (الحقيقة) الإثنية Ethnic Reality والجماعات الإثنية Ethnic Groups، فإنه لم يحدد ما يقصده من هذه المفاهيم؛ خاصة وأنه ظل في كتاباته يتحدث عن الجماعات العرقية واللغوية والقبلية والإقليمية بدلاً من توظيف مفهوم الإثنية في التحليل<sup>(١)</sup>. وقد جاءت أكثر الدراسات التي تناولت الأوضاع العرقية في أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية لتؤكد مقولة التفوق العرقي الأوروبي<sup>(٢)</sup> حيث أقرزت العنصرية الغربية العديد من الكتابات المنطلقة أساساً من أسطورة الجنس الحامي<sup>(٣)</sup>.

ويرتبط بما سبق ما تشير إليه عدة دراسات من استخدام الكتابات الغربية مفهوم الإثنية للدلالة على الانتماءات والولاءات التحتية في المجتمعات الغربية في حين استخدم مفهوم القبيلة والقبلية للدلالة على ذات الولاءات والانتماءات في المجتمعات الإفريقية على اعتبار أنها أكثر تخلفاً<sup>(٤)</sup>. الأمر الذي زاد من حجم التعقيد في دراسة

(١) Du Tiot (ed), *Op.cit.*, PP 5:6

(٢) The New Encyclopedia Britannica, Vol. 11, *Op.cit.*, P: 881

(٣) Young, *Op.cit.*, P: 451

Masibula Sithole, "The Salience of Ethnicity in Africa Politics: The Case of Zimbabwe.", *Journal of Asian and African Studies* (Japan Institute For The Study Of Languages And Culture Of Asia And Africa, Vol. 20, No. 3-4, 1985), PP183: 184.

(٤) تجدر الإشارة إلى أن مفهومي القبيلة والقبلية قد سادا الكتابات الغربية بخصوص التكوينات والعلاقات الاجتماعية، انطلاقاً من النظرة الاستعمارية الأوروبية تجاه الشعوب الأخرى إضافة لطبيعة تخصص الكتاب الأوائل عن الشعوب والمجتمعات الإفريقية حيث غلب الطابع الإثنوبولوجي الجغرافي عليهم. وفي ضوء الطابع السلبى سبى السمعة الذي أضفى على استخدام مفهومي القبيلة والقبلية عمد الباحثون الغربيون إلى حصر استخدام مفهوم القبيلة في الإشارة إلى التنظيمات الاجتماعية التقليدية والدلالة على مرحلة بدائية لها، في حين استخدم مفهوم الإثنية في المقابل للدلالة على مرحلة أرقى من مراحل التنظيم الاجتماعي، انظر: Du Tiot, *Op. cit.*, pp.7-9. ومن المعارفات اعتداء المفكر الكبير جمال حمدان ذات النهج الغربي في نظركه للقبيلة في إفريقيا حيث يكشف نقاوله لدور القبيلة في المجتمع الإفريقي عن نظرة سلبية لها، انظر:

د. جمال حمدان: إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ص ٢٢٦-٢٣٥. وقد حاول أحد الباحثين حل المعضلة بالدعوة إلى إطلاق مفهوم القبيلة على التكوينات السابقة على الاستعمار

وإستخدام مفهوم الإثنية في الإشارة إلى مرحلة ما بعد الإستقلال، انظر:

Aidan W Southal, "The Illusion of Tribe.", in Roy. R. Grinker & Christopher B. Steimer (eds), *Perspectives on Africa* (U.K: Blackwell Publishers, 1997), P: 50.

الظاهرة وأبعادها؛ حيث أصبح يتطلب ضرورة تخلص المفهوم المعبر عن الظاهرة مما علق به من شوائب مفاهيمية عبر تطوره؛ ودفع العديد من الباحثين إلى مهاجمة السفركة الغربية سائلة البيان والتي لا تركز على أسس موضوعية<sup>(١)</sup>. ويمكن القول أن الجماعة العرقية يكمن مناط تميزها عن غيرها من المفاهيم في اعتقاد أعضائها أنهم ينتمون إلى أصل سلالي (عرقى) مشترك.

وهي في ذلك تختلف عن الجماعة الإثنية التي تمثل فيها الأبعاد الثقافية والدينية العنصر الأساسي في التعريف على الرغم مما قد ينبني على الروابط العرقية من أبعاد ثقافية وحضارية، وما قد يتزامن مع الأبعاد الثقافية للإثنية من وحدة العرق أو اعتقاد ذلك. ومن ناحية أخرى فإن أحد الفوارق الرئيسية أيضاً أن مكونات الإثنية المستندة إلى أسس ثقافية واجتماعية - بالمعنى الواسع - يمكن تغييرها بدرجة أكبر بكثير من إمكانات تغيير المكون العرقى الأمر الذي يشير إلى إمكانات تجاوز الفوارق الإثنية بعكس الحال بالنسبة للفوارق العرقية<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: مفهوم الأمة Nation

تتعدد التعريفات واتجاهات النظر إلى مفهوم الأمة؛ على نحو يصعب معه القول بوجود تعريف متفق عليه لهذا المفهوم بين الدارسين له في مختلف التخصصات وحتى داخل التخصص الواحد؛ بالنظر إلى اختلاف التوجهات وزاوية النظر والغايات التي تحكم الباحث.

والأمة لغوياً مشتقة من الأم ويقصد بها أصل الشيء (للحيوان والنبات). وأم الطريق: الطريق الأعظم بجانبه طرق أخرى. وكل مدينة هي أم ما حولها من القرى. وأم كذا (قصدته).

والأمة لغة: جماعة من الناس أكثرهم من أصل واحد، وتجمعهم صفات موروثية ومصالح وأماني واحدة، أو يجمعهم أمر واحد من دين أو مكان أو زمان. ومن معانيها كذلك الجيل، والرجل الجامع لخصال الخير، والطريقة، والحين والمدة<sup>(٣)</sup>.

(١) د. ارشي ما فيجي: الإثنية والصراع العنصرى في إفريقيا، ترجمة صلاح أبو ناز (القاهرة: مركز البحوث العربية، د.ت)، ص ١٧ وما بعدها.

(٢) The New Encyclopedia Britannica. , Vol. 2 , Op.cit., P 336

(٣) حول المعنى اللغوي لمفهوم الأمة: انظر: ابن منظور: مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ١٢٣: ١٤٠. وانظر:

مجمع اللغة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧: ٢٨

وهي مفاهيم عبر عنها وعن غيرها القرآن الكريم؛ حيث جاءت في القرآن كلمة الأمة -أيضاً- بمعنى الدين، وجماعة العلماء<sup>(١)</sup>. كما تكررت كلمة الأمة في الحديث الشريف بكيفيات متعددة<sup>(٢)</sup>. ويكشف المعنى اللغوي للفظ الأمة عن مجموعة من السمات التي يتسم بها المفهوم:

- الأصل المشترك
- وحدة الأمانى والمصالح (القصد والغاية)
- عنصر الزمان.
- عنصر المكان.
- الدين.
- النخبة (الملا، جماعة العلماء).

كما يبين من المفهوم القرآني إمكانية تعدد الأمم كما يشير الحديث النبوي "تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة"، إلى إمكانية تفرع وتشعب الأمة الواحدة<sup>(٣)</sup>. وهو أمر متضمن بدوره في الجذر اللغوي لكلمة أمة كطريق أعظم بجانبه طرق أخرى. وفي ظل تعدد السمات المعبر عنها بلفظ الأمة شهد المعنى الاصطلاحي نوعاً من الاختلاف والتعارض -أحياناً- في تعريف المفهوم.

ففي حين أكد البعض على أهمية الأصل المشترك أو الوحدة العضوية كأساس لتعريف الأمة<sup>(٤)</sup>، ذهب آخرون إلى أن العناصر الثقافية والاجتماعية وفي قلبها اللغة المشتركة

---

(١) انظر مع مراعاة اختلاف غاية كل من الكاتبين:

- د. محمد أحمد خلف الله: مفاهيم قرآنية، (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة عدد ٧٩، يوليو ١٩٨٤)، ص ٧٢-٧٨

- د. فاروق حمادة: بناء الأمة: بين الإسلام والفكر المعاصر (الدار البيضاء: دار الثقافة: ١٩٨٦)، ص ص ٢٦: ٣٨. حيث أحصى الكاتبان عدد مرات الكلمة في القرآن ومعانيها ودلالات تلك المعاني من وجهة نظر كل منهما.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩

(٣) المرجع السابق، نص الصفحة.

(٤) انظر: منصور صالح فاضل العواملة: سيادة الأمة وموقف الإسلام منها، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٨٤) ص ص ١٢٦: ١٢٧ حيث يستبعد الإقليم والاتفاق أو التوافق العام كركيب من أركان الأمة على اعتبار أنه لا علاقة بين الإقليم وطبيعة التجمع البشري من حيث قيامه حيث يرى أن الأرض مسرح لسلحركة وليست قفصا للسكون، لما التوافق العام فإنه لا يتأتى إلا بعد قيام الأمة فعلا واقعا وليس قبل ذلك وعليه فلا يتصور أن يكون ركنا من أركان قيامها.

هي الأساس في التعريف<sup>(١)</sup>، وفي حين أكد البعض على أهمية عنصر الإقليم (المكان)<sup>(٢)</sup>، أكد آخرون على التاريخ المشترك (الزمان) كأساس للتعريف<sup>(٣)</sup>، وركز فريق على البعد الديني كجوهر تكوين الأمة<sup>(٤)</sup>، وقد عبر معجم المصطلحات السياسية عن ذلك الغموض وتلك الصعوبة في تعريف مفهوم الأمة حيث يشير إلى أنه:

"لا يوجد تعريف فني للأمة، وإن كان أي تعريف إجرائي لها ينطوي على الإشارة إلى مجموعة من الأفراد يتبلور شعورها بالهوية المشتركة من جرّاء قدر من الاستمرارية التاريخية والتجانس الثقافي والارتباط الجغرافي بمكان بذاته"

ويستطرد التعريف: "ولعل مكن الصعوبة في هذا التعريف، هو ما قد يرتبط بأي من المعايير السابقة (أو كلها) من ادعاءات مضللة، ذلك أن أما كثيرة اكتمل وجودها على افتقارها لمقومات التجانس اللغوي، أو الديني، أو العرقي، أو التواصل الجغرافي، بل وعلى قيام صراع بين مختلف عناصرها حول هذه المقومات ذاتها أحياناً"<sup>(٥)</sup>.

وفي ضوء تلك الصعوبات وانطلاقاً من استقراء التعريفات المختلفة لمفهوم الأمة يمكن القول أن الأمة ظاهرة اجتماعية تعبر عن جماعة تشترك في مركب من سمات جامعة (دين - عرق - لغة - تاريخ - ثقافة...) بصرف النظر عن وجود تلك الجماعة في إقليم واحد أو توزعها في أقاليم متعددة.

والواقع أن مفهوم الأمة هو أكثر المفاهيم اقتراباً وتشابهاً مع مفهوم الإثنية حتى إنه يمكن القول أن جوهر المفهومين واحد والاختلاف في الدرجة والنطاق. حيث أن مفهوم الإثنية أضيق نطاقاً من مفهوم الأمة، وإن حمل نفس خصائصه وسماته. وهو أمر تعرفه الظواهر الاجتماعية والطبيعية على السواء.

(١) د. محمود أبو العنين: حق تقرير المصير... مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) د. ناصيف نصار: تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر

(بيروت: دار أمواج، الطبعة الثانية، ١٩٩٤)، ص ٤٤٧: ٤٢٧

(٣) محمد عاطف عيث: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

(٤) د. فاروق حمادة: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤-٤٨ ولمزيد انظر:

نصار، مرجع سبق ذكره، ص ١٧-١٥٧.

(٥) د. علي الدين هلال - د. نيفين مسعد (محرران): مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

### ثالثاً: مفهوم القومية Nationalism

ورد مفهوم القوم في القرآن الكريم مرات عديدة وبمعان كثيرة<sup>(١)</sup>، إلا إنه على الصعيد اللغوي يمكن القول أن القومية مستمدة لغة من قَوْمٌ وهم الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها وقوم الرجل: أقاربه عصبية ومن يكونون بمنزلتهم تبعاً له. والقَوْمَةُ: النهضة. يقال قاموا قومة واحدة<sup>(٢)</sup>.

والتمتع في ذلك المعنى اللغوي يكشف عن سمتين أساسيتين في الجذر اللغوي للمفهوم السمة الأولى هي ارتباط القوم بالإقامة أي عنصر المكان، وارتباطها كذلك بالقيام أي الفعل والحركة من أجل هدف معين<sup>(٣)</sup>. وهما سمتان اللتان تميزان القومية عن غيرها من المفاهيم الأخرى على نحو ما سيوضح من التعريفات التالية التي عرضت للمفهوم فبعيداً عن الخلط الذي وقعت فيه كثير من التعريفات بين الأمة والقومية يمكن القول بصحة ما ذهبت إليه بعض التعريفات التي تناولت مفهوم القومية من أنه يعني:

"عاطفة وأيديولوجية الارتباط بأرض معينة أو بوطن معين وبمصالح هذا الوطن أو تلك الأرض"<sup>(٤)</sup>، من معانيها أنها حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسي (دولة) يشمل أبناء الأمة التي تعبر عنها الحركة، عبر بث الوعي لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتهم وتميزهم وحقهم في كيان سياسي مستقل<sup>(٥)</sup>.

وتكمن أهمية هذا التعريف، في أنه يكشف العلاقة بين القومية كحركة سياسية والأمة ككيان اجتماعي، يمثل ركيزة قيام للقومية؛ كما يساعد على تفهم طبيعة اختلاف الحركات القومية من زمن إلى آخر ومن مكان إلى آخر في ضوء فهم واقع العلاقة بين الظاهرتين (الأمة، القومية) وعناصر كل منهما عبر الزمان والمكان؛ حيث أن الهوية القومية هوية نسبية وتاريخية يحققها أبناء القومية عن

(١) حول مفهوم القوم كما ورد في القرآن الكريم ودلالات ذلك انظر:

د. محمد أحمد خلف الله: مرجع سبق ذكره، ص ٧٠: ٧٢، ص ٧٩-٨٦.

والنظر برؤية معاصرة د. فاروق حمادة: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩-٤٦.

(٢) ابن منظور مرجع سبق ذكره، ج ٥، ص ٣٧٨١: ٣٧٨٧. وانظر أيضاً: مجمع اللغة العربية،

مرجع سبق ذكره، ص ٧٩٧: ٧٩٨

(٣) د. محمد أحمد خلف الله: مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ وما بعدها.

(٤) د. علي الدين هلال - د. نيفين محمد (محرران): مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨

(٥) انظر محمود أبو العيدين: حق تقرير المصير...، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢



طريق تفاعلهم الجدلي مع معطيات الواقع والتاريخ، وليست إراثاً فطرياً غريزياً أو نفسياً لهذا الشعب أو ذاك<sup>(١)</sup>.

ولما كانت الإثنية -كما سلف البيان- هي الخلية الحاملة لكافة سمات الأمة فانه من المتصور أن تكون القومية أحد غايات -وأدوات- بعض الجماعات الإثنية في تفاعلها مع الكيان السياسي الخاضعة له تلك الجماعات.

## المبحث الثاني

### أسس تصنيف الجماعات الإثنية

يمكن النظر إلى الجماعات الإثنية من عدة زوايا عند محاولة تصنيفها<sup>(٢)</sup>؛ في ظل تعدد أسس تصنيف تلك الجماعات. فمن ناحية؛ يمكن النظر إلى الجماعات الإثنية نظرة وصفية؛ تعتمد على سمة أو أخرى للتمايز بين الجماعات، دون ما خوض في طبيعة العلاقات بين هذه الجماعات؛ ومن ناحية ثانية فإنه يمكن الانطلاق من ذلك المتغير الأخير (طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية) للتمييز بين أنماط المجتمعات التعددية.

(١) لمزيد النظر:

د. محمد السيد سعيد: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤: ١٠٥.

د. نديم البيطار: "الهوية القومية والوحدة العربية" مجلة الوحدة (عدد ٥، فبراير ١٩٨٥).

أريديك هرتز: القومية في التاريخ والسياسة، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٨).

(٢) لعله من المناسب هنا التمييز بين الفئة الاجتماعية Social Category والجماعة الاجتماعية Social Group فالقناة تشير إلى جماعة من الأفراد يشتركون في خصائص معينة كأن يكونوا جميعاً ذوي عيون زرقاء أو شعر أصفر أو يتشابهون في الوظيفة أو مستويات الدخل.... دون أن يعني ذلك بالضرورة وعي الأفراد بذلك. أما الجماعة الاجتماعية فتشير إلى إدراك واع للروابط المشتركة وقبولهم لتلك الروابط وتمسكهم بها. على الرغم من أن أبناء الجماعة الاجتماعية قد لا يعرفون بعضهم معرفة شخصية مباشرة. ويلاحظ أن الفئة الاجتماعية يمكن أن تتحول إلى جماعة اجتماعية حال تعرض أفراد الفئة لمعاملة تمييزية (تفضيلية أو قهرية) بسبب الصفة التي يشتركون فيها حيث يولد ذلك لديهم شعوراً ووعياً بالوحدة. انظر:

Mare, Op.cit., PP: 6: 7, The New Encyclopedia Britannica., Vol. 27, Op.cit., PP: 357  
H. S Morris, "Ethnic Groups," in David L. Sills (ed.), International Encyclopedia of the Social Sciences (London: The Macmillan & Free Press, Vols. 13-14, 1968) P 168.

وأخيراً، فإنه يمكن الاستناد إلى الغاية النهائية للجماعات الإثنية في إدارتها لعلاقاتها مع الجماعات الأخرى بالمجتمع؛ للتمييز بين هذه الجماعات وبعضها البعض. وفيما يلي سيتم تناول تلك الأسس المختلفة عبر ثلاثة مطالب على التفصيل التالي.

### **المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإثنية وفقاً للسمات المميزة**

يرتكز هذا الاتجاه في تصنيف الجماعات الإثنية على سمة أو أخرى من السمات البيولوجية؛ كالعرق وصلة الدم، أو الاجتماعية؛ كاللغة والدين والثقافة؛ حيث يؤدي الاعتماد على أي من هذه السمات إلى شكل من أشكال توصيف الجماعات الإثنية بالمجتمع. مع ضرورة مراعاة أن الأخذ بإحداها لا ينفي وجود الأخرى.

**أولاً: السلالة أو العنصر:** يعتمد هذا التصنيف على أساس التباين السلالي أو العنصري بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع<sup>(١)</sup>. ويقوم على وجود اختلاف ظاهر في السمات والملامح الجسدية بين أفراد المجتمع ويأتي لون البشرة في مقدمة السمات التي أعتمد عليها طويلاً في تصنيف الجماعات الإثنية، وهو التصنيف الذي كان يرتب آثاراً هامة في طبيعة العلاقات والممارسات الحياتية للأفراد<sup>(٢)</sup>.

ويقوم هذا التصنيف على اعتقاد أن هناك نقاءً سلالياً بين الجماعات البشرية وداخل كل منها، والأهم من ذلك أن الاختلافات الجسدية الفيزيائية بين الأفراد -بحسب هذا النمط من أنماط التصنيف- تؤدي إلى اختلافات قيمية -غير مادية- تتعلق بدرجة نشاط وانضباط الجماعة، درجة ذكاء الأفراد وكفاءتهم، بل وطبيعتهم الأخلاقية ويرتبط هذا النمط من التصنيف أيضاً باعتقاد الجماعات أو بالأحرى بعض الجماعات بسموها على غيرها من الجماعات، وهو الاعتقاد الذي عرفته كافة المجتمعات البشرية منذ القدم<sup>(٣)</sup>. إلا إنه في العصر الحديث ارتبط ذلك النمط بظاهرة التوسع الاستعماري الأوروبي؛ وإن لم يمنع ذلك من وجود الظاهرة في مجتمعات أخرى، دون أن ترجع إلى الأثر الأوروبي؛ من ذلك ما يراه البعض في

(١) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٣١

(٢) ر.د.ج. سيمونز : لون للبشرة وقره في العلاقات الإنسانية، ترجمة على عزت الأنصاري ( القاهرة : الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، سلسلة الألف كتاب، عدد ٥٢١، د. ت )

وانظر أيضاً : بيتر فارب : بنو الإنسان ترجمة زهير الكرمي ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٧، يوليو ١٩٨٣ ) ص ص ٢٢٦ : ٢٢٩

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٤٠ : ٢٤٣.

النظام الطائفي بالهند، وكذا خبره مجتمع رواندا بوروندي؛ حيث كان يتم تصنيف الأفراد في هذا المجتمع إلى ثلاث مجموعات استناداً إلى سمات جسمانية. فهناك طوال القائمة ذوي الملامح السامية وهم والتوتسي ويشكلون ١٥% من السكان، وباعتبارهم رعاة غزاة، استطاعوا بسط نفوذهم وهيمنتهم على الهوتو ذوي الثقافة الزراعية Horticulturists والذين يتسمون بالملامح الزنجية وقصر القامة، ويتراوح عددهم بين ٨٠-٨٥% من السكان أما الفئة الثالثة فهم أقزام التوا Twa ويبلغ عدد أفرادها تقريباً ١% من إجمالي السكان وفي ظل ذلك سادت نظرة عنصرية من جانب التوتسي في علاقتهم بالجماعتين الأخرتين<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من إدراج بعض الباحثين هذا النمط من أنماط التصنيف في إطار الحديث عن أنماط الجماعات الإثنية، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه في ضوء ما سلف بيانه عند الحديث عن العلاقة بين الإثنية والعرقية واتساقاً معه، فإن هذا النمط من التصنيف القائم على أساس العرق أو السلالة يرتبط بالجماعات العرقية أكثر منه ارتباطاً بالجماعات الإثنية بالمعنى المعتمد في هذه الدراسة.

**ثانياً: اللغة والثقافة:** يعتبر متغير اللغة والثقافة من أهم المتغيرات التي تستخدم في تصنيف الجماعات الإثنية، اعتماداً على ما يتصف به ذلك المتغير من تفرد في ما يضيفه على أعضاء الجماعة الإثنية من تميز في السلوك، وطريقة التفكير، والحياة؛ فاللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب مع الآخرين فحسب؛ بل هي أيضاً من أقوى عوامل نمو الشخصية الفردية والجماعية<sup>(٢)</sup>، على اعتبار أن اللغة وعاء للثقافة، ونمط للتفكير، ومخزن للتراث؛ على نحو يمكن معه القول بدرجة من الصحة - أن من يتكلمون لغة واحدة أصلية يشتركون في الموارث الثقافية والحضارية التي تحملها تلك اللغة التي يطلق عليها في كثير من الأحيان "لغة الأم" أو "لسان الأم": Mother Tongue تميزاً لها عن اللغات الأخرى التي يمكن اكتسابها في مراحل عمرية تالية. فلغة الأم تمثل دعامة أساسية في تنشئة أعضاء الجماعة الإثنية وتعكس نسق القيم والمعايير، وقواعد السلوك السائدة في الجماعة؛ وهو الأمر الذي يختلف من نظام لغوي إلى آخر على تفاوت في حجم وطبيعة ذلك التفاوت<sup>(٣)</sup>.

(١) The New Encyclopedia Britannica., Vol. 27 Op.cit , PP: 337-338 .

(٢) د. سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ وانظر أيضاً. هرتز : مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٢ :

٩٣ د. محمد عبد الغني سعودي: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣١ : ١٣٢ .

(٣) د. سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢ .

وتموج قارة أفريقيا على سيل المثال، بالعديد من الجماعات الإثنية التي تتحدث لغة مستقلة حتى داخل المجتمع الواحد<sup>(١)</sup>. من ذلك على سبيل المثال وليس الحصر؛ في الشمال نجد اللغة العربية والبربرية في الجزائر والمغرب، وفي الغرب نجد الهوسا والفلاني واليوروبا والإيبو كجماعات لغوية في نيجيريا. وفي الوسط نجد في الكنفو الديمقراطية تنتشر لغات الكيكونجو، والكينجاو، واللينجالا، والتشيلوبا، والسواحيلية...، وفي الشرق نجد أن كينيا تنتشر بها لغات السواحيلية، الكيكيو، الكامبا، اللود، الناندي، وأخيراً في الجنوب نجد في زامبيا لغات التونجا، اللوندا، اللوفالي، البمبا، اللوزي.

وتنقسم معظم هذه اللغات إلى العشرات من اللهجات الأمر الذي دفع في الكثير من الأحيان إلى تبني لغة المستعمر السابق للدولة كأداة للتواصل والتعارف بين الجماعات الإثنية داخل المجتمعات الإفريقية<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى وعي القوى الاستعمارية بالمضمون الحضاري للغة؛ وانطلاقاً من هذا الوعي كان إصرار البعثات التبشيرية العاملة في تنجانيقا - أثناء الحقبة الاستعمارية - على عدم استخدام اللغة السواحيلية في المدارس؛ على أساس أنها تحض على نشر القيم الإسلامية. وهو ذات المغزى الذي قصدت إليه جهود تلك البعثات في تغيير مضمون اللغة السواحيلية بهدف محو التأثيرات العربية والمفاهيم الدينية الإسلامية منها. وقد عبر أحد رجال الدين المسيحي في أوغندا عن ذلك المعنى صراحة عندما أشار إلى إنه رغم إيمانه بضرورة وجود لغة واحدة تجمع شعوب إفريقيا الوسطى، فإنه يصر على ألا تكون تلك اللغة هي السواحيلية ويفضل أن تكون الإنجليزية ذلك أن الأولى من وجهة نظره - تعني الإسلام والثانية تعني الإنجيل والمسيحية<sup>(٣)</sup>.

**ثالثاً: الدين والطائفة (المذهب):** يعتبر الدين أحد المتغيرات الرئيسية في الاجتماع البشري، حتى أن بعض الفلاسفة جعل من الدين متغيراً فارقاً بين الإنسان

(١) في عام ١٩٦٩ بلغ عدد اللغات المستعملة في إذاعة أوغندا ثمانى عشر لغة وقد عرفت ذلك التعمد أيضاً العديد من بلدان القارة. انظر: د. سعودي: مرجع سبق ذكره، ص ١٧، ص ص ١٤٠ - ١٤٢.

(٢) لمزيد انظر: د. حمدي عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٩ - ٧٤.

وانظر كذلك: د. سعودي: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٧ - ١٤٢.

(٣) د. حمدي عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤ - ٣٥ وحول إشكالية اللغة والخصوصية الثقافية انظر امباي لوبشير: قضايا اللغة والدين في الألب الإفريقي (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٧)، ص ص ٢٠ - ٢٢.

وما عداه من الكائنات، فالإنسان عند هيجل " حيوان متدين " لأن الإنسان وحده هو الذي يمكن أن يكون له دين؛ في حين تقتصر الحيوانات إلى الدين قدر افتقارها للقانون وللأخلاق<sup>(١)</sup>.

ويبرز الدين كأحد معايير التباين بين الجماعات في المجتمعات المتعددة الأديان؛ فالذين ينتمون إلى دين واحد، أو مذهب واحد، داخل نفس الدين، يعتبرون أنفسهم متفردين في مقابل الآخرين الذين ينتمون إلى دين آخر أو مذهب آخر. وينطبق ذلك على الأديان السماوية وعلى المعتقدات غير السماوية<sup>(٢)</sup>.

ويذهب أميل دوركايم إلى أن ثمة علاقة تعاضد وتساند بين الجماعة الإثنية وبين (الدين)، حيث يؤكد على أن الجماعة الاجتماعية هي المسئولة عن تكوين (الدين) والأخلاق والتعبير عن ذلك، فالدين -من وجهة نظره- خاص بجماعة معينة وعندما تتغير هذه الجماعة يتغير (الدين) أيضاً<sup>(٣)</sup>. ولكن من ناحية أخرى، فإن دوركايم يرى أن الدين يسند ويدعم البناء الاجتماعي للجماعة عن طريق منع الانحراف وتحديد مجريات التغيير، وكذلك بإعطاء سلطة مطلقة ومقدسة للقواعد والقيم الثابتة للجماعة. فالدين سواء بطريقة ظاهرة أو مستترة يستخدم من جانب الجماعة الإثنية لإضفاء صفة التقديس أو التميز على أعضائها. ومن هنا تبرز عملية التساند بين الدين والمجتمع؛ حيث يعمل المجتمع على الحفاظ على الدين واستمراره، ويعمل الدين على تعزيز المجتمع<sup>(٤)</sup>. ولعل من أمثلة ذلك دور الكهنة في تجسيد وحدة وتضامن جماعة النوير في جنوب السودان في مواجهة غيرها من الجماعات لا سيما الدنكا<sup>(٥)</sup>.

---

(١) جفري بارندر (محرر) : المعتقدات الدينية لدى الشعوب، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٧٣، مايو ١٩٩٣)، ص ٧

(٢) د. سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٠.

(٣) يجدر التنويه إلى أن مقام الحديث يطلق بالديانات أو بالأحرى الطقوس الشعائرية المقدسة لدى الشعوب البدائية ولا يتعلق بحال بالديانات السماوية المنزلة من الله سبحانه. وإن لم يمنع ذلك من القول بصحة الشق الثاني من نظرية دوركايم حول دعم الدين لوجود الجماعة الإثنية.

(٤) د. محمد أحمد بيومي : علم الاجتماع الديني (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١) : ص ١٠٥-١٠٦.

(٥) د. محمد عبيد محجوب : الأنثروبولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨١)، ص ٢٩٢ : ٢٩٣.

ويندر أن يوجد تجانس ديني تام في أي من المجتمعات البشرية المكونة من عدة جماعات، فالغالب أنه توجد جماعة دينية رئيسية ينتمي إليها القطاع الغالب في المجتمع وإلى جوارها جماعة أو أكثر ينتمي أبنائها لديانة أو مذهب آخر، ويمكن تصور عدة أنماط لمثل هذه الجماعات بحسب النظر إلى حجم الجماعة الدينية، وعدد الجماعات الدينية الموجودة بالمجتمع، كما يشير بعض الباحثين إلى اختلاف وظائف الدين بحسب طبيعة المجتمع ودرجة تطوره وطبيعة هيكله<sup>(١)</sup>.

وتزخر قارة إفريقيا بالعديد من الأمثلة على التنوع الديني داخل دولها المختلفة، ويشير أحد الباحثين إلى أن الأديان التقليدية (غير السماوية) في أفريقيا ذات طابع محلي، وأشبه بالجزر المعزولة، أي أنها لا تمتلك أي فاعلية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها وهي في مجملها - لا تسعى إلى تجاوز جماعاتها والانتشار على المستوى الوطني أو القاري. الأمر الذي يدعم إمكانية استخدام ذلك المعيار في تصنيف الجماعات الإثنية بدرجة عالية من الدقة. ويفسر من جانب آخر أسباب عدم انتشار الحروب الدينية في القارة الأفريقية قبل مجيء الإسلام والمسيحية إلى القارة على الرغم من قيام بعض الممالك الأفريقية - كمملكة الموحي في بوركينا فاسو الحالية، والأشانتي في غانا، ومملكة داهومي (بنين) على أساس الأديان التقليدية. حيث لم تسع أي من الجماعات إلى فرض ديانتها على الجماعات الأخرى في ظل اعتبار العقيدة الدينية مناط تميز الجماعة الإثنية<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد ما سبق مقولة أن التنوع الديني في المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، عبر استخدام المشاعر الدينية كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية قد لا تمت بصلة للدين<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثاني: تصنيف الجماعات الإثنية وفقاً لطبيعة العلاقات

يقوم هذا التصنيف ليس على تباين المتغير الهيكلي الذي تنقسم على أساسه الجماعات الإثنية ولكن على أساس طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الجماعات والقواعد التي تحكمها.

(١) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٧-٣٨.

(٣) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣ : ٣٤.

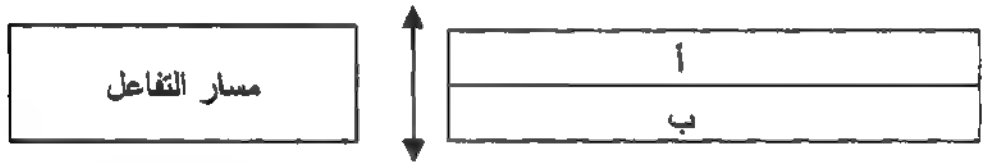
## أولاً: العلاقات التراتبية وغير التراتبية

يميز أنصار هذا الأساس في التصنيف بين نمطين من أنماط الجماعات الإثنية التراتبية: **Ranked Ethnic Groups** والجماعات الإثنية غير التراتبية **Unranked Ethnic Groups** ويقوم هذا التقسيم على أساس مدى هرمية العلاقة بين الجماعات القائمة داخل المجتمع، ففي حال وجود جماعة إثنية تتمتع بمركز اجتماعي تستحوذ فيه على القوة، والثروة، والهيبة بدرجة أعلى من الجماعة التالية لها في إطار نسق هرمي للعلاقة فإنه يمكن الحديث عن مجتمع تراتبي للعلاقة<sup>(١)</sup>.

ويتسم النمط التراتبي للجماعات الإثنية بوجود تقسيم رأسي **Vertical** للسلطة السياسية والمكانة الاجتماعية على نحو يجعل مسائل مثل الهيمنة السياسية والحراك الاجتماعي رهينة بمعايير إثنية أو عرقية كاللغة، الدين، اللون، أو الانتماء الإقليمي للجماعة... كما تتسم المجتمعات التراتبية بوجود جماعة سائدة **Superordinate** وجماعة مسودة أو خاضعة **Subordinate**.

فالعلاقات بين الجماعات المكونة لهذا النمط من المجتمعات إنما هي صدى للواقع الإنساني وتجسيد له<sup>(٢)</sup>. ويوضح الشكل رقم (١) طبيعة تركيب المجتمع التراتبي وطبيعة العلاقة بين الجماعات المكونة له.

شكل رقم (١) هيكل المجتمع التراتبي<sup>(٣)</sup>



فالشكل المبسط رقم (١) ينطلق من افتراض أن المجتمع المعني مكون من جماعتين إثنيتين متميزتين هما الجماعة (أ) والجماعة (ب) ويشير كذلك إلى أن التدرج

(١) T David Mason, "Ethnicity and Politics", in Mary Hawkesworth and Murice Kogan (eds), **Encyclopedia Of Government And Politics: Vol. 2** (London: Routledge, 1992), P 577.

(٢) Ibid., P 575

(٣) نقلاً عن:

Donald L. Horowitz, **Ethnic Groups in Conflict** (Berkeley: University of California Press, 1985), P22

الاجتماعي<sup>(١)</sup> Social Stratification في المجتمعات التراتبية يترادف مع الانتماء الإثني، وتنفيد عملية الحراك الاجتماعي بين الجماعتين المكونتين للمجتمع بذلك الانتماء. كما يتسم ذلك النمط من المجتمعات بتطابق الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي مع الوضع الإثني على نحو يعني أن أعضاء الجماعة (ب) في المثال موضع البيان سيكونون في وضع التبعية على كافة المستويات (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا)<sup>(٢)</sup>؛ وذلك على خلاف الحال في المجتمعات غير التراتبية على نحو ما سيرد البيان؛ ويرى البعض أن هذا النمط التراتبي للعلاقات بين الجماعات الإثنية يزخر بمظاهر النمط الطائفي للعلاقات<sup>(٣)</sup>.

(١) يشير اصطلاح التدرج الاجتماعي إلى العملية التي يتم بها تقسيم الناس إلى شرائح وطبقات من حيث الدخل أو الثقافة أو الحسب والنسب أو النفوذ وما يتبع ذلك من تقدير واحترام أو ازدراء واحتقار الناس لبعضهم البعض د. أحمد زكي بدوي : مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٧ ومن الناحية التاريخية تعتبر المدرسة الماركسية الأكثر اهتماما بدراسة التدرج الاجتماعي عبر متغيرات القوة، والهيبة، والدخل، فرص الحياة، الوعي الطبقي أو الشعور بالمعاداة تجاه الطبقات وبعضها البعض، والتي تعتبره المدرسة الماركسية عاملاً رئيسياً في دراسة للتدرج وذلك كله في ضوء تحديد ملكية أدوات الإنتاج. وعلى العكس من المدرسة الماركسية ذهب ماكس فيبر إلى ضرورة الفصل بين القوة الاقتصادية التي تمسح عن الوضع في السوق وأساليب وأشكال القوة الأخرى وبخاصة القوة السياسية والهيبة، فالطبقات (التي تتحدد بناء على أليات السوق ووضعها) والأحزاب السياسية (هي تعبر عن الجماعات التي تسمى للسيطرة على مراكز القوة) وجماعات المكانة (وهي الجماعات ذات الهيبة وأسلوب حياة مشتركة) مرتبطة ببعضها البعض لكن درجة الارتباط من وجهة نظر فيبر مسألة تعتمد على البحث الإمبريقي والعلاقات السببية والسياق التاريخي. ويمكن التمييز بين أنساق التدرج الاجتماعي وفقاً لدرجة لفتاح أو لفخلاق النسق (طبقة - طائفة)، ومعايير الثريب والتدرج (الثروة - القرابة)، وأساليب الالتحاق (التوريث - الإنجاز)، ودرجة المعاداة بين الطبقات. د. محمد عاطف غيث: مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٥: ٤٧٤.

(٢) Donald Horowitz , "Three Dimensions of Ethnic Politics." in World Politics (Vol. 23 No. 1 , Jan 1971) , PP: 233 : 234

The New Encyclopedia Britannica .Op.cit ., PP: 259-260 .

(٣) يشير هذا النمط بصفة أساسية إلى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يوجد بالهند ويعتمد في الأصل على معتقدات دينية تتمثل في تفوق وسيادة الطبقة العليا ( البراهما ) والترتيب الجامد القائم على المولد والوراثة. ويمكن أن يطلق هذا المصطلح على أي نسق ثابت للتدرج يقوم على الوراثة. وقد رصد الباحثون عدة خصائص للنمط الطائفي للعلاقات تتمثل في:

- انقسام المجتمع إلى جماعات متميزة تتحدد العضوية فيها عن طريق الميلاد.
- وجود تاملل قائم وفق إطار اجتماعي معين.
- تحديد العلاقات على أساس معتقدات دينية معينة. وجود حقوق مدنية وامتيازات ثقافات بتفاوت مكانة هذه الجماعات في نسق التاملل.
- وجود قيود مفروضة على مزولة المهن.
- الزواج الداخلي.

أنظر د. محمد عاطف غيث : مرجع سبق ذكره، ص ٤٨. ولمزيد من أمثلة التراتب الاجتماعي.

أنظر د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٣٥ : ٣٧



ويعتبر النظام التراتبي للعلاقات بين البيض والعبيد السود، الذي عرفته بعض الولايات الأمريكية؛ لاسيما (هامبشير الغربية)، نموذجاً على العلاقات التراتبية الإثنية. وعلى الساحة الإفريقية، فإن النموذج الواضح على هذا النمط من العلاقات هو نموذج الهوتو والتوتسي في بوروندي، والأوسو Osu والاييو في نيجيريا<sup>(١)</sup>. حيث سيطر التوتسي والاييو على الهوتو والأوسو على التوالي.

وعلى الجانب الآخر، فإن النظم غير التراتبية أو الأفقية تعني وجود هياكل لجماعات إثنية متوازية لكل منها معاييرها للتصنيف أو الترتيب. وعلى الرغم من وجود مشاعر السمو والتميز لدى كل جماعة من تلك الجماعات، فإن الجماعات في علاقاتها مع بعضها البعض لا تشكل علاقات تراتبية حيث تتم تلك العلاقات عبر خطوط الجماعات المتوازية وليس على أسس رأسية<sup>(٢)</sup>. ويعبر الشكل رقم (٢) عن طبيعة هيكل المجتمعات غير التراتبية

شكل رقم (٢) هيكل المجتمعات غير التراتبية



والواقع أنه على الصعيد العملي، يصعب وجود أي من النمطين في صورة مطلقة؛ ذلك أنه غالباً ما يختلط النمطان في الممارسة<sup>(٣)</sup> فالتفاعلات المستمرة بين الجماعات الإثنية في المجتمعات غير التراتبية يمكن أن تسفر عن علاقات تراتبية (رأسية) بين الأفراد الأعضاء في الجماعات المتوازية. من ذلك مثلاً تصور أن التجار من الجماعة (أ) في النموذج سالف الذكر يمكن أن يخضعوا أو يدينوا بالتبعية لأرستقراطية من أعضاء الجماعة (ب)، في ذات الوقت الذي يخضع فيه الخدم في المجموعة (ب) لنفس التجار من المجموعة (أ) أكثر من ذلك فإن أنماط اكتساب تلك الأدوار والتجديد لها يمكن أن تتغير<sup>(٤)</sup>.

(١) Horowitz, Ethnic Groups..... , Op.cit., PP: 22-23

(٢) Idem .

(٣) Horowitz, Three Dimensions..., Op. cit., PP 233-234

(٤) Ibid ,P 25

فالقول بأن الجماعات غير التراتبية (الأفقية) تنقسم بوجود مراكز متناظرة فيما بينها لا يعني بالضرورة تطابق الهرم الاجتماعي لدى هذه الجماعات ؛ أو أن الأدوار تؤدي بنفس الطريقة وعن طريق أعضاء الجماعة نفسها. فالمشاهد هو أن الجماعات غير التراتبية تتميز فيما بينها من حيث حجم النخبة في كل منها وطبيعتها. كما أنها تتميز من حيث مدى لفتتاحها على الجماعات الأخرى وقبولها قيام أعضاء تلك الجماعات بأداء وظائف معينة داخل الجماعة. حاصل القول أن الجماعات غير التراتبية تفترض واقعياً- وجود قدر من التراتبية (العلاقات الرأسية) بين أفراد الجماعات المختلفة؛ رغم الاستقلالية المفترضة بين هذه الجماعات<sup>(١)</sup>.

وفي المقابل، فإن الجماعات التراتبية (الرأسية) يمكن أن تشهد تنامي الوعي؛ بفعل انتشار التعليم بين الجماعات الخاضعة؛ على نحو يسفر عن نشأة نخبة تتحدى القواعد التصنيفية التراتبية مطالبة بتعديلها أو إلزائها. والاندماج الوظيفي للجماعات التراتبية - كما يبين من العرض - أقوى منه في المجتمعات غير التراتبية، ومع ذلك فإنه حتى في ظل المجتمعات التراتبية يظل هناك قدر من حرية الحركة والاستقلال للجماعة الإثنية<sup>(٢)</sup>.

ورغم الغموض الذي يعتري التفرقة بين الجماعات التراتبية؛ والجماعات غير التراتبية من جراء التداخل بينهما في أرض الواقع، فإن ذلك لا يمنع من القول أنه يمكن تصنيف كل الجماعات الإثنية تقريباً عبر متصل الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية وذلك وفق السمات الغالبة على كل جماعة.

### ثانياً: المعايير الفارقة في طبيعة العلاقة

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه يمكن التمييز بين الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية عبر مجموعة من السمات يتم تقصيصها لدى كل جماعة. وأحد المفاتيح الرئيسية في التفرقة بين الجماعتين هو مدى وجود نخبة معترف بها لدى الجماعات الأخرى. ففي المجتمع النيجيري على سبيل المثال نجد أن الجماعات الثلاث المكونة للمجتمع تنقسم بوجود نخبة خاصة بكل جماعة (الهوسا -اليوروبا -الأيبو). على

(١) Horowitz , Ethnic Groups ..... , Op.cit., PP: 24-28

(٢) Ibid , PP 32 : 34 والنظر : David Mason . Op.cit, PP: 575-576

وحول نفس الفكرة انظر : سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧ .

اختلاف نصيب كل منها من حيث طبيعة النخبة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، بيروقراطية) ففي هذه الحالة يقال أن المجتمع غير تراتبي.

وعلى الجانب الآخر، فإن المجتمع التراتبي يتسم باستحالة الاعتراف بالطبقة العليا داخل الجماعة الخاضعة كأعضاء شرعيين في النخبة، وإن لم ينف ذلك اعتراف أعضاء الجماعة الخاضعة بأعضاء الطبقة العليا لجماعتهم كنخبة؛ إلا أن ذلك لا يستعدي حدود الجماعة إلى غيرها من الجماعات. ويرتبط بذلك تحفظ آخر بشأن الجماعة المهيمنة داخل المجتمع التراتبي مؤداه أنه لا يمكن القول أن جميع أعضاء الجماعة المهيمنة من الطبقة العليا بالمجتمع. وهنا يتضح الفارق بين النمط المثالي لتقسيم الجماعات وبين معطيات الواقع. ففي الشكل (١) سالف البيان تم وضع أعضاء الجماعة (أ) داخل فئة واحدة في حين أن ذلك واقعياً غير ممكن حيث يشهد الواقع بعض التمايزات بين وضع الجماعة ووضع أعضائها كأفراد، وخاصة فيما يتصل بالجماعات المهيمنة<sup>(١)</sup>. ويحمل التمايز بين وضع الجماعة ووضع أعضائها، أو بعض أعضائها تهديداً لنظام الجماعة سواء التراتبية أو غير التراتبية. فالأفراد ذوي المكانة المتدنية من أعضاء الجماعة المهيمنة يشكلون تهديداً ونقضا لفكرة سمو الجماعة، في ذات الوقت فإن تنامي حجم النخبة من أبناء الجماعة الخاضعة يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى تنامي طموحات الجماعة إلى الحراك ونيل الاعتراف حتى وإن أدى ذلك إلى تغيير الهياكل القائمة<sup>(٢)</sup>.

ومن المعايير أيضاً مدى استقلال الجماعة الإثنية في اختيار قادتها، حيث تعتبر الجماعات غير التراتبية أكثر استقلالية في اختيار قادتها عن المجتمعات التراتبية التي يجب أن تحظى فيها قيادة الجماعات الخاضعة ليس فقط بالنفوذ والاحترام بين أبناء الجماعة وإنما الأهم أن تحظى بموافقة الجماعة المهيمنة التي تستطيع - عادة - منع القيادات غير المقبولة من تولي مناصبها، لذا فإن الافتقار إلى استقلال القيادة أحد المؤشرات الهامة على الخضوع والتبعية الإثنية<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أنه في المجتمعات غير التراتبية قد تضطر الجماعات المتناظرة إلى الدخول في مساومات عبر إثنية عند اختيار قيادات الجماعة، فإن هذه الجماعات تحظى باستقلال نسبي في اختيار قادتها؛ لذلك فإنه كثيراً ما تكون معايير اختيار القيادات داخل

(١) Horowitz , Ethnic Groups ..... , Op.cit., P: 25

(٢) Ibid , P 26

(٣) Idem.

كل جماعة من الجماعات غير التراتبية مختلفة في مكوناتها عن معايير الجماعة الأخرى فيما يتعلق بالخلفية الاجتماعية، ومستوى التعليم، الشخصية والعلاقة مع أتباعهم، الأمر الذي يؤدي إلى بعض الصعوبات في التعامل بين هذه القيادات والنخب حال اضطرارها للتفاعل مع بعضها البعض عبر أطر تنظيمية<sup>(١)</sup>.

المعيار الثالث من معايير التمييز بين الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية هو معيار اجتماعي نفسي يرتبط بنظرة الجماعات الإثنية لبعضها البعض. ففي النظم التراتبية يلاحظ وجود طقوس ومعايير اجتماعية للتعبير عن العلاقات بين الجماعات وبعضها البعض، من ذلك مثلاً وضع قيود فيما يتصل بالزري، والأكل المشترك، المعاشرة، الزواج، المصافحة؛ أي الاتصال الاجتماعي بصفة عامة. من الأمثلة على ذلك وضع السود في المجتمع الأمريكي وجنوب أفريقيا. ولا تخلو المجتمعات الأخرى من أنماط مشابهة حيث يشير إلى أنه في بعض المجتمعات كالهند ينظر لأبناء الطوائف الدنيا على أنهم رجس ودناسة فلا يسمح لهم بملامسة من هم أرقى مكانه (كما هو الحارث في الهند بالنسبة لطبقة المنبوذين)، وفي أوغندا لا يسمح للجماعات الدنيا بتناول الطعام داخل منازل الجماعة المهيمنة<sup>(٢)</sup>.

وفي المقابل فإن النظم غير التراتبية للجماعات، على الرغم من اشتغالها على جماعات تعتقد كل منها بسموها على ما عداها من جماعات - فإن ذلك لا يمنع من اعتراف كل جماعة بقدر من التميز والسمو لغيرها من الجماعات الموازية، فجماعة الكانوري في نيجيريا على سبيل المثال ينظرون إلى الإيبو على أنهم "منفرين، غير أمناء، حقراء...". ومع ذلك فإنهم يظهرون تقديرهم لمستوى "الإيبو" التعليمي والوظيفي ومستويات معيشتهم المرتفعة<sup>(٣)</sup> فالصور النمطية: Stereotypes تعكس تقييماً مختلفاً يجمع بين الازدراء والإعجاب<sup>(٤)</sup>.

(١) Idem

Ibid, p26(٢) وانظر أيضاً: Horowitz, Three Dimensions..., OP. cit, p 234

بيتر فار: مرجع سبق ذكره، ٣٦٣ : ٣٦٩

Horowitz, Ethnic Groups..., Op.cit., pp 27 : 28(٣)

(٤) يقصد بالصور النمطية: Stereo type مجموعة من التعميمات المتحيزة والمبالغ فيها عن جماعة أو فريق من الناس، وبأخذ ذلك شكل فكرة ثابتة يصعب تغييرها حتى وإن توافرت الأدلة على عدم صحتها، ويستمد الفرد معتقداته وصوره النمطية من الجماعة المرجعية التي ينتمي إليها. انظر د. أحمد زكي بنوي : مرجع سبق ذكره، ص ٤١٠ وحول أثر الصورة النمطية على العلاقات الإثنية انظر:

Louk Hagendoorn, "Ethnic Categorization and Out Group Exclusion: Cultural Values and Social Stereotypes in the Construction of Ethnic Hierarchies, in *Ethnic and Racial Studies* (Vol. 16, No. 1, Jan., 1993).

وهو ما يختلف عن طبيعة التقييم في المجتمعات التراتبية التي تشهد إنكاراً شبه تام لجدارة الجماعات الخاضعة وأحياناً إنكاراً لإنسانيتهم.

ويرتبط بالمعيار سالف البيان عنصر آخر يتعلق بمدى التوافق العام في القيم بين الجماعات حيث تكشف الجماعات التراتبية عن درجة أكبر من التوافق العام بين الجماعات المهيمنة والجماعات الخاضعة فيما يتعلق بالأهلية والحقوق والالتزامات؛ وهو ما يتيح إمكانية التنبؤ بسلوك أي من الجماعتين. وهو ما لا يتوافر في المجتمعات غير التراتبية حيث لا يمكن الحديث عن توافق عام بين الجماعات في ظل سوء الإدراك وسوء الفهم المتبادل بينهما<sup>(١)</sup>.

المعيار الرابع من معايير التمييز بين الجماعات التراتبية وغير التراتبية يمكن تسميته المعيار التاريخي ويتعلق بطبيعة نشأة كل جماعة حيث تشير الدراسات إلى أن النظم التراتبية للجماعات الإثنية تنشأ غالباً من عمليات غزو واستيلاء مكتملة أو ما يتشابه معها من عمليات تاريخية. من ذلك مثلاً النظام الإثني التراتبي في كل من رواندا وجنوب إفريقيا (قبل التحول)، والذي يرجع إلى عوامل الغزو والاستيلاء، والمجتمع الزنجي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والذي جاء نتاج ما يوازي الغزو للأفارقة وهو النقل الإجباري للأفارقة إلى العالم الجديد. أما المجتمعات غير التراتبية فيرجع وجودها إلى عوامل غزو واستيلاء غير مكتملة أسفرت عن قيام جماعات متوازية داخل المجتمع الواحد من ذلك مثلاً الحال في نيجيريا وعدم اكتمال الفتح الهوساوي للمناطق الجنوبية في البلاد - كما يتوازي مع ذلك الهجرات الجماعية تحت وطأة الظروف الطبيعية والاقتصادية والتي تؤدي إلى نقل جماعات بأكملها إلى مجتمعات أخرى<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: تصنيف الجماعات الإثنية وفقاً لغايتها<sup>(٣)</sup>

ينطلق ذلك التصنيف من الغاية التي تستهدفها الجماعة الإثنية في علاقتها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تحيا معها داخل الوحدة السياسية التي تجمعهم. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة أشكال للجماعات.

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups.... Op. cit., P.575, David Mason, Op.cit. ,P 28

(٢) Ibid ..PP 29 : 30

Horowitz , Three Dimensions ..... Op.cit., PP: 235 : 236.

(٣) تم الاعتماد بصفة أساسية في هذا التصنيف على د. سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧ : ٤٢ مع مراعاة أنه قد اختلف لهذا التصنيف عنوان " التصنيف الحركي للجماعات الإثنية . . . " وقسم الفئات الداخلة فيه إلى حركات انصهارية، حركات اندماجية حركات تمديدية، حركات استعمارية، حركات انفصالية. . . . . والواقع أن استخدام تعبير الحركة يتضمن قدراً من الحكم القيمي الذي يوجي بالمدى والتنظيم المؤسسي والتدافع أو الكفاح والصراع وهو أمر غير صحيح على إطلاقه بالنسبة للجماعات سالفة البيان لذا فضلنا استبدال كلمة الجماعات بالحركات على نحو ما هو مثبت بالمقن.

## أولاً: الجماعة الانصهارية

ويقصد بها تلك الجماعة التي تسعى إلى التخلي عن سماتها المميزة لها عن الجماعة المهيمنة، وتعمل على تبني الخصائص الهيكلية للجماعة المهيمنة، أو لجماعة إثنية أخرى تعتبرها الجماعة المنصهرة أعلى مكانة في المجتمع، وكثيراً ما تتم هذه العملية عبر فترة زمنية طويلة وبصورة تلقائية وتدرجية.

وتجدر الإشارة، إلى إنه ينذر أن تتم عملية الانصهار بصورة كاملة على نحو يسفر عن اندثار كافة سمات الجماعة المنصهرة. ذلك أنه كثيراً ما تنتقل بعض تلك السمات إلى الجماعة السائدة<sup>(١)</sup>.

والعلة في سعي الجماعة للانصهار في غيرها إنما تنبع من إحساس الجماعة أن سمة ما أو عدة سمات تحد من مكانتها الاجتماعية (بالمعنى الواسع) مقارنة بغيرها الأمر الذي يدفعها نحو التخلي عن تلك السمات.

## ثانياً: الجماعة الاندماجية

وتتسم تلك الجماعة الاندماجية بأنها لا تشعر بالدونية تجاه غيرها من الجماعات في ظل تقارب الجماعات في المجتمع في السلطة والمكانة وذلك على عكس الحال بالنسبة لجماعة الانصهارية. ومن أهم آليات الاندماج بين الجماعات الإثنية هو التزاوج بين أفراد الجماعات الإثنية في نفس المجتمع. وقد تكون دوافع ومبررات الاندماج التكاملي هي المصالح المشتركة، أو الإحساس بمخاطر مشتركة، أو دعوة دينية أو أيديولوجية مشتركة<sup>(٢)</sup>، وقد تكون نتاج قهر خارجي على نحو ما تشهد الخبرة الاستعمارية الأوروبية لإفريقيا<sup>(٣)</sup>.

والملاحظ إنه في حين تؤدي العملية الانصهارية إلى ذوبان الجماعة المنصهرة في داخل الجماعة السائدة التي لا تفقد أياً من خصائصها المميزة، فإن العملية الاندماجية غالباً ما تسفر عن قيام كيان اجتماعي جديد يحمل سمات مشتركة للجماعات الداخلة في هذه العملية<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ٣٨

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٨ : ٣٩

(٣) د. إبراهيم نصر الدين : "تشكالية الدولة في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة إفريقيا اليوم : قضايا داخلية وخارجية ( القاهرة : المركز الفرنسي للثقافة والتعاون ومركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ٢٠٠٠ )، ص ١٢.

(٤) سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨

ويمكن القول أن معظم المساعي الاندماجية من هذا النوع غالباً ما تعاني من عيب جوهري يؤدي إلى تعثرها - وهو استغلال إحدى الجماعات الإثنية ذلك المدخل الاندماجي لفرض نموذج يوحى للآخرين أن ثمة سعيًا من جانب تلك الجماعة لاستيعاب الجماعات الأخرى داخلها بدلاً من الانصهار المشترك لصالح الكيان الجديد، وهو ما يؤدي إلى تمرد تلك الجماعات على مساعي الهيمنة تلك<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: الجماعة المنادية بالتعددية

وتهدف هذه الجماعة إلى الاحتفاظ بخصوصيتها الإثنية داخل المجتمع متعدد الإثنيات مع المطالبة بالمساواة بين الجماعات المختلفة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية. دون أن يسفر ذلك بحال عن تخلي أي جماعة عن خصوصيتها<sup>(٢)</sup>.

وتتطلب الجماعات الإثنية -المطالبة بالتعددية- من إدراك أن البديل إما أنه فادح الثمن حضارياً، أو غير ممكن سياسياً، ولذا يتمحور نضالها السياسي حول الحصول على اعتراف الأغلبية أو الجماعات الإثنية الأخرى بمشروعية الاختلاف والتنوع الإثني.

وحينما تقتل تلك الجماعة في الحصول على اعتراف الأغلبية بمبدأ التعددية فإنها قد تلجأ إلى إعلان التمرد والعصيان وتمارس العنف المسلح ضد النظام القائم<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة تلك الجماعات في إفريقيا، البربر في المغرب، جماعة الهوتو في روندا وبوروندي، والإيبو واليوروبا في نيجيريا، الجماعات الجنوبية في السودان، الجماعات القومية في إثيوبيا<sup>(٤)</sup>، وفي الولايات المتحدة الأمريكية للسود الأفارقة وذوي الأصول غير الأوروبية (الأنجلوسكسونية تحديداً)، وفي روسيا القوميات غير الروسية.

### رابعاً: الجماعة الاستعلامية

ويشير هذا النمط من الجماعات إلى بعض الجماعات الإثنية التي -رغم إدراكها بضرورة تعايشها مع غيرها من الإثنيات في إطار مجتمع سياسي واحد- تعمل على تنمية شعور التفوق والسمو والاستعلاء لدى أعضائها في مواجهة الجماعات

(١) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٢٩ وانظر أيضا :

د. إبراهيم نصر الدين : الاندماج الوطني في أفريقيا : نموذج نيجيريا ( القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧). إبراهيم نصر الدين : إشكالية الدولة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سابق ذكره، ص ص ٢٩ : ٤٠.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٤٠.

(٤) د. إبراهيم نصر الدين : إشكالية الدولة...، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

الأخرى، وتعمل على ترسيخ تلك الشعور عبر كافة الوسائل المتاحة. ولذا تعد هذه الجماعات إلى الاستئثار بالسلطة وتسخيرها لخدمة أغراضها، مع تغليف سياساتها الاحتكارية للسلطة بسلسلة من التبريرات الدينية (الحق الإلهي، الشعب المختار، الوعد السماوي...)، أو سلالية عرقية (تفوق العنصر الأبيض أو تدني العنصر الأسود)، أو تبريرات ثقافية (الرسالة الحضارية، عبء الرجل الأبيض...) أو تاريخية (أسبقية الوجود على الإقليم) وقد تكون التبريرات اقتصادية تتعلق بالإسهام الاقتصادي والكفاءة والجدارة الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

وأياً كانت التبريرات فإنها كثيراً ما تؤدي إلى ردود فعل مضادة لدى الجماعات الإثنية الأخرى، وتؤدي إلى الصدام والصراع.

ومن أبرز المجتمعات التي عرفت هذا النمط ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، والمجتمع الصهيوني في فلسطين، ومجتمع جنوب أفريقيا، والمجتمع الأمريكي لاسيما في الولايات الجنوبية<sup>(٢)</sup> علاوة على جماعة الأمهرا في إثيوبيا في ظل حكم كل من هيلاسلاسي، ومنجستو هيلاماريام<sup>(٣)</sup>.

#### خامساً: الجماعة الانفصالية

ويتخذ هذا النمط من الجماعات عدة أشكال الأول هو المطالبة بالانفصال عن الحكومة المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي الإقليمي داخل ذات الوحدة السياسية، والثاني هو السعي للانفصال وتكوين وحده سياسية مستقلة تماماً عن الكيان السياسي القائم، والشكل الثالث يتمثل في محاولة الانفصال والانضمام إلى كيان سياسي آخر<sup>(٤)</sup>. وتزخر دول العالم بأمثلة تجسد تلك المحاولات، ففي إفريقيا يمكن الحديث عن أن النموذج السوداني يتضمن الشكليين الأول والثاني من أشكال الانفصال، حيث رفعت الجماعات الجنوبية شعار المطالبة بالاستقلال الذاتي داخل السودان الموحد في لحظة

(١) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ ونظر

Horowitz , Ethnic Groups ..... , Op.cit.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ ونظر

Horowitz , Ethnic Groups ..... , op.cit.

(٣) جمال محمد ضلع: النظام السياسي في إثيوبيا منذ عام ١٩٦٠، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٩٧) ص ٩٧: ٦٧، ص ٤١٨: ٣٩٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٤١ ونظر أيضاً:

Horowitz , Ethnic Groups .... , Op.cit. , P 229 .



تاريخية معينة، ورفعت شعار الانفصال التام وتكوين دولة مستقلة في الجنوب في لحظات أخرى. وتشير المحاولات الانفصالية التي شهدتها كل من نيجيريا والكنغو زائير إلى الشكل الثاني من أنماط المساعي الانفصالية<sup>(١)</sup>. في حين جسدت الجماعة الصومالية بالأوجادين والخاضعة للحكم الإثيوبي الشكل الثالث من أشكال الجماعات الانفصالية حيث أعلنت تلك الجماعة وكافحت من أجل الانفصال عن إثيوبيا والانضمام إلى الصومال؛ وهو الأمر الذي شاركته فيه جماعات الأورومو، والعفر والتيجراي قبل استيلائهم (المقصود التيجراي) على الحكم<sup>(٢)</sup>.

وعلى الصعيد الأوروبي والغربي بصفة عامة، يمكن الحديث عن سعي مواطني الباسك في أسبانيا، وكيبك في كندا، إلى الاستقلال، وعلى الصعيد الآسيوي هناك مساعي كل من التاميل في سريلانكا، ومواطني إقليم سنكيانج في الصين من المسلمين، وكذا مسلمي الفلبين للحصول على قدر من الاستقلال عن دولهم.

وتجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين في ختام هذا المبحث :

**الملاحظة الأولى:** أن التقسيمات سالفة البيان للتصنيفات المختلفة للجماعات الإنسانية سواء من حيث العنصر الفارق أو علاقة الجماعات ببعضها أو الغاية التي تستهدفها الجماعات لا يعني أنها تقسيمات منبئة الصلة ببعضها البعض، وإنما هي زوايا ومستويات مختلفة للإحاطة بالظاهرة في أوضاعها الثابتة والمتحركة (الاستاتيكية، والديناميكية). وكذلك الحال بالنسبة للتصنيف الثاني والثالث للجماعات حيث تشير الدراسات إلى إمكانية تحول الجماعات التراتبية إلى جماعات غير تراتبية. كما أن الجماعات الإثنية قد تبدأ حركتها في مواجهة غيرها من الجماعات مطالبة بالانصهار أو الاندماج وتنتهي إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال.

**الملاحظة الثانية:** أن الجماعات الإثنية بتعدد وعلاقاتها وغاياتها تمثل أحد المكونات الرئيسية للبيئة الاجتماعية - بالمعنى الواسع - التي يعمل في إطارها النظام السياسي. كما أنها تفرز مجموعة من الفرص والتحديات تمثل مدخلات أساسية يتعين على النظام السياسي التعامل معها، وهو الأمر الذي سيحظى بمزيد من الشرح والإيضاح في صفحات قادمة.

(١) Ibid , PP 230 . 231

(٢) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٤١ ولمزيد عن الحروب الأهلية وأقسامها انظر : - أحمد إبراهيم : طاهرة الحرب الأهلية في أفريقيا : دراسة في أسباب نشأة الظاهرة - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النظم السياسية الأفريقية ( القاهرة - معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ ) .

## المبحث الثالث

### اتجاهات تحليل الظاهرة الإثنية

حاول العديد من الباحثين تحليل ظاهرة الإثنية وما تنسم به من خصائص وما تقود إليه من آثار. وبالنظر لتعدد وتشعب أبعاد الظاهرة تعددت وتشعبت اتجاهات التحليل؛ على نحو أسفر في النهاية عن مدرستين متميزتين في التحليل؛ عرفت المدرسة الأولى باسم المدرسة الأولية "أو الوشائجية Primordial"، وذلك لتركيز أنصارها على أن الإثنية هي "المعطى النابع من ولادة الفرد إلى جماعة بعينها تتكلم لغة محددة أو حتى لهجة في لغة، وتتبع ممارسات اجتماعية محددة"<sup>(١)</sup> فأنصار هذا الاتجاه يرون أهمية الروابط القرابية والتشئة الأساسية للجماعة القرابية في تشكيل الهوية الإثنية للفرد. ويمثل الاتجاه العضوي أبرز اتجاهات تلك المدرسة أما المدرسة الثانية من مدارس تحليل الظاهرة الإثنية فهي المدرسة الموقفية أو الزرائعية: Instrumental ويذهب أنصارها إلى أن الإثنية أداة في التنافس الاجتماعي والسياسي، ولذا فإنها -أي الإثنية- ليست جامدة كما يذهب الأوليون "وإنما هي ظرفية، طارئة، ويمكن تحولها. ولذا فإن مناط التركيز لدى أنصار هذه المدرسة هو التعرف على الظروف التي تتحول خلالها الإثنية وتنبور في شكل سياسي"<sup>(٢)</sup> ويعتبر الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي أبرز اتجاهات تلك المدرسة في التحليل. ويذهب فريق من الباحثين إلى أن أياً من المدرستين سالتني البيان لا يكفي لتفسير الظاهرة الإثنية وأبعادها المختلفة، ولذا يرون ضرورة دمج كل من الأبعاد الوشائجية والزرائعية معاً لتفهم الظاهرة<sup>(٣)</sup> وفيما يلي عرض لتلك الاتجاهات الثلاث وأهم مقولاتها عبر ثلاثة مطالب أساسية يعرض أولها للاتجاه العضوي ويعرض المطلب الثاني للاتجاه الاقتصادي الاجتماعي مع التركيز بصفة خاصة على اتجاهي التحليل الطبقي والتحديث والإشارة إلى الاتجاه الثقافي. ويعرض المطلب الثالث لمحاولات التوفيق بين تلك المداخل والأطر التحليلية.

انظر شفيق الخبرا: مرجع سبق ذكره، ص ٤٧ ونظر: Young, Op.cit. P 44

Antony H. Richmond "Ethnic Nationalism: Social Science Paradigm" International Social Science Journal (February, 1987), P 3.

(٢) Ibid, P 4 ونظر: Young, Op.cit. P 44

(٣) Ibid, P 450

## المطلب الأول: الاتجاه العضوي

يقيم أنصار هذا الاتجاه تحليلهم للظاهرة الإثنية على مجموعة من الصفات الجسمية وروابط الدم واللغة والذكاء...، ويمكن إرجاع جذور هذا الاتجاه -فكرياً- إلى الآراء التبريرية للتفرقة العنصرية التي روجتها الفلسفة الأرسطية، حين سادت النظرة إلى التفرقة بين الجماعات الإنسانية وبعضها البعض على أنها ظاهرة طبيعية، ونتيجة مستمدة من واقع سيطرة السلالات الراقية على السلالات المستضعفة<sup>(١)</sup>. وعلى مدار العصور ظل كل عنصر وجماعة إثنية يفخر بعراقته وامتنازه على غيره، ويزيده إمعاناً في التفاخر أن تتاح له فرصة الغلبة أو الاستعلاء فإن كانت الغلبة قائمة في الحاضر فإنها تمثل أساس التفاخر وسنده، وإذا كانت الغلبة عابرة وتاريخية، فإنها تستخدم كعلامة على عراقة الأصل في مواجهة حداثة الغير<sup>(٢)</sup>. فالمصري القديم كان يؤمن بأنه هو الإنسان الكامل ثم تتلاحق الشعوب الأخرى من بعده، وكان الفرس يحملون لواء الشعوبية التعصبية ضد العرب والأراميين والعبريين، وكان عرب الجاهلية يتفاخرون بفصاحة اللسان وعراقة الأنساب في مواجهة الأعاجم، وكان اليونان والرومان يطلقون مصطلح البرابرة على ما عداهم من الشعوب التي دانت لهم بالخضوع الطاعة. وكذلك ساد استخدام اصطلاح "الجماعات المتوحشة" خلال القرون الممتدة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر للتعبير عن السكان الأصليين في آسيا وإفريقيا وأمريكا<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د. أحمد الخشاب: "المنخل السوسيولوجي للتمييز المصري" المجلة الاجتماعية القومية (المجلد الثامن، عدد ٣، عام ١٩٧١) ص ١٤.

والنظر أيضاً: Arnold Rose, *The Roots of Prejudice* (Paris: UNESCO, 1951) p. 5  
دانيل ج. كيفلس: "من تحت مظف اليوجينيا: السياسة التاريخية للطايف للوراثي البشري"، في دانييل كيفلس وليروي هرد (محرران): الشرطة الوراثية للإيمان: القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢١٧، يناير ١٩٩٧)، ص ص ١٣-٢٣ وحول الجذور التاريخية لتلك النظرة وأثرها في علاقات الشعوب انظر الفصل الخامس عشر بعنوان العنصرية واللون: الاستعمار والرق في كافين راييلي: الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات (القسم الثاني) ترجمة د. عبد الوهاب المسيري د. هدى عبد السميع حجازي (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٩٧، يناير ١٩٨٦)، ص ص ٩٨-١٣٥

(٢) د. عثمان فراج: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

وقد أيد الكثيرون من فلاسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الآراء التبريرية للنفقات السلالية بين الجماعات، حيث أنكر هؤلاء الفلاسفة حقيقة مساواة الأجناس البشرية في قدراتها وملكات النفس، واستعداداتها الذهنية. ساهم في ذلك انتشار نظرية "داروين" عن النشوء والارتقاء. والتي يقاس بمقتضاها رقي السلالة بقدر ابتعادها في خصائصها الفسيولوجية عن الفصيلة الحيوانية<sup>(١)</sup>.

وقد برزت في ألمانيا فكرة التفوق العنصري بشكل واضح، حيث سادت فكرة أن الأجناس البشرية تتمايز فيما بينها في تركيبها الفيزيقي، ولذا فإنها تتفاوت كذلك في مدى التأثير بمظاهر المدنية وفي تمثلها لمقومات الحضارة<sup>(٢)</sup>. وذهب الفيلسوف الألماني "هيردر" إلى أن هناك أجناساً بشرية خلقت للرقى وأخرى قضى عليها بالتأخر والانحطاط، وأكد على أن الأجناس المتخلفة في مضمار الحضارة، يجب أن تظل كذلك لأنها ليست أهلاً للرقى.

وقد تبلورت تلك الآراء في فلسفة "الجنس النقي" التي نادى بها البعض مقررًا أن الجنس الجرمانى، أكثر الأجناس نقاوة وأنه الجنس المختار الذي حمل لواء الحضارة ومشعل الثقافة من الجنس الآري. وهو في ذلك يتميز عن الأجناس اللاتينية التي لم تعد أجناساً نقية بعد اختلاطها بالشعوب السامية والزنجية<sup>(٣)</sup>. ووجدت تلك الآراء تطبيقاً لها في كل من الكيان الصهيوني في فلسطين، وجمهورية جنوب إفريقيا العنصرية. وبصفة عامة يمكن إجمال آراء ذلك الاتجاه في المقولات التالية<sup>(٤)</sup>:

- أن التباين بين المجموعات البشرية، يرجع إلى صفات بيولوجية سيكولوجية وراثية<sup>(٥)</sup>

---

(١) د. عثمان فراج: مرجع سبق ذكره، ص ٤٨ وانظر أيضاً:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 27, Op. cit., P33

Richmond, Op.cit., P5

(٢) د. أحمد الخشاب: مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق، وانظر: Arnold Rose, Op.cit., PP: 15-16

(٥) استطاع الأوروبيون إقناع العالم خلال القرون الماضية أن سواد البشرية (الزنجية) صفة دالة على التخلف والنقص. رغم أن فكرة تفوق الأوروبيين على غيرهم من الشعوب فكرة حديثة نسبياً وترجع بدرجة كبيرة إلى عمليات الاستعمار التي صاحبت الثورة الصناعية، حيث أنه لم تطرأ للأوروبيين فكرة تفوقهم للعنصري قبل ذلك، بل إنه على العكس نجد في عهد الدولة الرومانية، الخطيب والفقيه الروماني الشهير شيشرون يصحح الناس ألا يتخذوا من بريطاني عبداً في بيوتهم لأنه - على حد قوله- لا يمكن المتور على عبيد أغبي من البريطانيين في كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية. فنظر بيتر فارب: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١:٢٤٦.

- أن وجود صفات وخصائص نوعية متميزة بين جماعة مهيمنة وأخرى خاضعة، دليل على تميز وسيادة أو بالأحرى سمو صفات الجماعة السائدة في مقابل دونية وتخلف صفات الجماعة الخاضعة<sup>(١)</sup>.
- أن التزاوج بين الجماعتين أو السلالتين أو السلالات المتفاوتة في خصائصها الفيزيائية، يورث الأطفال الصفات الدونية، ويُعرض الشعب للوهن والضعف<sup>(٢)</sup>.
- وعلى الرغم من معارضة علماء القرن العشرين - لا سيما علماء الاجتماع لنظرية داروين، ونقدتهم الشديد لافتراضات النظرية وما بني عليها من نتائج تتعلق بنقاء أي من السلالات البشرية أو تفوقها لأسباب وراثية<sup>(٣)</sup> فإنه برز خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين اتجاه يُعيد التأكيد على أهمية العوامل الوراثية في تفسير السلوك الإنساني، وإن حرص هؤلاء على تأكيد أن القول بحيوية العوامل الوراثية لا يحمل بالضرورة نظرة عنصرية ولا حتمية تاريخية للجماعة المعنية - فالداروينيون الجدد - الداروينية الاجتماعية - يرون أن ثمة تفاعلاً بين العوامل الوراثية - والسعي من جانب البشر للتكيف مع البيئة المحيطة حيث يرى فان دن بيرج Van Den Berghe أن هناك العديد من الملامح والسمات الخاصة بالجماعات الإثنية التي لا يمكن تفسيرها بالتنشئة والتعلم وحدها، بل يتحتم من وجهة نظره اعتبارها جزءاً من طبيعة الإنسان، من ذلك ميل الإنسان للعدوان أو الهيمنة أو الارتباط بعشيرة أو إقليم. وهو الميل الذي ربطه بيرج بالبناء الثقافي الاجتماعي والأبعاد النفسية للفرد الذي تحركه نزعات اللذة والألم على نحو ما يشير بيرج<sup>(٤)</sup>.

(١) تولدت لدى الأوروبيين والأمريكيين الشماليين، خلال القرن التاسع عشر، قناعة بأن الناس في الدول (المتخلفة) يمانون من نقص وراثي في قدراتهم العقلية التي تمكنهم من إختراع واستخدام التكنولوجيا المتقدمة. وذهب العالم البيولوجي الأوروبي توماس هنري هكسلي وهو من علماء القرن التاسع عشر إلى أنه "لا يمكن لرجل عاقل عليم أن يعتقد بأن الزنجي العادي يمكن أن يكون نداً تاميك مثقوفاً - على الرجل الأبيض المادي. فلو كان هذا صحيحاً فإنه لا يحفل أن يستطيع الزنجي بعد إزالة كل معوقاته وإعطائه فرصة عادلة دون محاباة ودون ضغط أن ينجح في مجاراة منافسه الأبيض الأكبر دماغاً والأصغر فكاً في نقاش فكري لا تقلق على اللثام طعام." انظر: المرجع السابق، ص ص ٢٤٢ : ٢٤٣

(٢) Arnold Rose, Op.cit., P16

(٣) Richmond, Op.cit., P5

(٤) Ibid., PP 5- 6

ووفق النظرة سائلة البيان، فإن الجماعة الإثنية هي نمط من أنماط القرابة الممتدة يتم خلالها نوع من التحيز القائم على التمييز لصالح أولئك الأفراد المنتمين للجماعة على نحو يحفظ ذلك المكون الجيني (لوراثي): Gene Pool أو الجماعة الإثنية<sup>(١)</sup>.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لذلك الاتجاه بصوره المختلفة؛ في ضوء عجز الاتجاه عن تفسير ظواهر تباين الثقافات والمؤسسات والسلوكيات، وإخفاقه في تفسير قدرة الإنسان على التكيف مع الظروف البيئية المحيطة، وكذا عدم قدرة أنصاره على تفسير ظاهرة إعادة إحياء القومية الإثنية في النصف الثاني من القرن العشرين، والعوامل المختلفة وراء نجاح، أو فشل تلك الدعاوى الإثنية في البلاد المختلفة، فضلاً عن تهاوي الأسس التي تقوم عليها حجج أنصار ذلك الاتجاه<sup>(٢)</sup>، كل ذلك دفع باتجاه البحث عن سبل أخرى لتفسير الظاهرة.

---

#### (١) Ibid., P 6

(٢) عديدة تلك الكتابات التي تصدت للرد على دعاة الحتمية البيولوجية في تفسير السلوك الإنساني وتكون الجماعات. انظر على سبيل المثال: د. عثمان فراج: مرجع سبق ذكره، ص ٤٦، ٥٣. Richmond, Op.cit., P16.

د. أحمد الخشاب: مرجع سبق ذكره، ص ١٧ وانظر: فارب: مرجع سبق ذكره، ٢٥ ص ص ٢٤٩ - ٢٥٥. على أنه قد يكون من أهم وأشمل الكتب التي أبرزت الأبعاد السياسية والاقتصادية الكامنة خلف الدعاوى العلمية لمدرسة الحتمية البيولوجية والبيولوجية الاجتماعية وزيف الأسس والحجج التي قدمها هؤلاء الحتميون كتاب: ستيفن روز واخرون، علم الأحياء والأيدولوجيا والطبيعة البشرية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٨، أبريل ١٩٩٠م؛ حيث يقدم معالجة شاملة لنشأة الداروينية الاجتماعية وأهم مقولاتها ثم يتبع تلك المقولات بالنقد والتفنيد. فضلاً عن كشفه أسباب تصاعد خطاب الحتمية البيولوجية في صورة علمية ومقاييس للذكاء والقدرات. موضحاً العلاقة بين القول بالخصوصيات البيولوجية في التنصل من الالتزامات الأخلاقية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الأقل حظاً في هذا المناخ، على اعتبار أنه مهما قدم لهم من خدمات ومساعدات فإنها لن تجدي في إصلاح الطبيعة والخلل أو الضعف الفطري الكامن في هذه الجماعات والذي استخدمت مقولات الحتمية البيولوجية في تبرير واقع اللامساواة وتسويقه، انظر للفصل الرابع من المرجع سالف البيان تحت عنوان "إضفاء الشرعية على اللامساواة". الصفحات من ٩١ - ١١٥..

## المطلب الثاني: الاتجاه الاقتصادي/ الاجتماعي

تتعدد الرؤى داخل هذا الاتجاه على نحو يصل إلى التضارب أحياناً، وعلّة ذلك أن ظاهرة الإثنية كما سلف البيان - ظاهرة معقدة وتتعلق بالعديد من الأبعاد والمتغيرات. وقد مثلت نظريات التحديث ومقولاتها واحدة من أهم اتجاهات تفسير الظاهرة الإثنية. حيث ذهب أنصارها إلى أن الانتماءات الأولية كالإثنية والقبلية، والطائفية - لن تصمد طويلاً أمام عمليات التحضر والتحديث<sup>(١)</sup>. وذهب نفر منهم، إلى إنه عبر آليات التعبئة الاجتماعية؛ من وسائل إعلام ومواصلات وتعليم وتحضر، سيتم إحداث حراك اجتماعي، وإيجاد لغة مشتركة جديدة بين الأفراد؛ على نحو يتطلب تعريفاً جديداً للذات عبر هوية أوسع من مجرد الانتماءات الأولية الضيقة حيث إنها غالباً ما تأخذ - من وجه نظرهم - الصفة القومية<sup>(٢)</sup>. وهي الصفة التي يتطلب الانتقال إليها قدراً من الضبط، وبروز إرادة جماعية، عادة ما تتجسد رمزيا في صورة قائد ملهم (كاريزمي). فالتعبئة الاجتماعية عند هذا الفريق ترتبط بأهداف محددة، كما لا يمكن فصل الاستقلال الذاتي الثقافي عن الاستقلال السياسي والاقتصادي<sup>(٣)</sup>.

ورغم إدراك التحديثيين الجدد أن عدم اتساق سير الحراك الاجتماعي مع قدرة المجتمع على استيعاب ذلك الحراك قد يؤدي إلى إحداث عنف واضطراب في المجتمع<sup>(٤)</sup>. فإنهم كانوا على ثقة أن المحصلة النهائية ستكون لصالح اندماج وانصهار الولاءات التحتية في وحدة أكبر<sup>(٥)</sup>.

وقد أدى بروز ظاهرة الإثنية في بعض المجتمعات الغربية التحديثية (يوغسلافيا، الاتحاد السوفيتي، تشيكوسلوفاكيا، كندا، أسبانيا) وتضاعفها في مجتمعات أخرى

(١) شفيق الغبرا: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥ وأيضاً انظر:

د جمال حمدان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩، وانظر أيضاً بيتر قارب سبق ذكره، ص ١٨٨: ١٩٠.

(٢) د شفيق الغبرا: مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٣) Richmond, Op.cit P75، وانظر أيضاً Louk Hagendoorn, Op.cit., P45.

(٤) Richmond, Op.cit.P7

(٥) شفيق الغبرا: مرجع سبق ذكره، ص ٤٦..

قطعت شوطاً في مسار التحديث (الهند - نيجيريا - كينيا .) إلى مراجعة الكثير من فرضيات التحديث السابقة؛ على نحو أسفر عن تحول تام عن تلك المقولات<sup>(١)</sup>. فعلى العكس من الإدعاء السابق، بأن الولاءات التحتية بصفة عامة، والإثنية بصفة خاصة، ظواهر غير تحديثية، ذهب التحديثيون الجدد إلى أن تلك الولاءات وليدة عملية التحديث ذاتها وذلك لتفاوت انعكاسات عملية التحديث على القطاعات والجماعات الإثنية المختلفة فيما يتصل بالعملية الإنتاجية والوظيفية والدخل وفرص التعليم والترقي، الأمر الذي يسفر عن تفاوتات يسهل استغلالها - حال عدم تصحيحها - لبلورة وعي إثني للجماعات<sup>(٢)</sup>.

(١) كثيرة هي المصادر التي نحت هذا المنحى ووجهت انتقادات للافتراضات الأساسية لمدرسة التحديث من ذلك على سبيل المثال أنظر:

-Anthony H. Birch, "Minority Nationals Movements and Theories of Political Integration" in *World Politics* (Vol. ., 36 No. 3, 1978).

Fred W. Riggs, "The Modernity of Ethnic Identity and Conflict. ", in <http://www2-hawaii.edu/~fredr/L7-isaia.htm>

Fred Riggs, "Ethnic Nationalism in the Para- Modern Context" in

<http://www2.Hawaii.edu/~fredr/6-isaia6d>

-Young, *Op.cit.*, PP. 444: 445,

-David Mason, *Op.cit.*, P573.

-William Safaran, *Op.cit.*, PP 2: 3,

-Mare, *Op.cit.*, PP. 36-38.

(٢) يربط رجز بين الإثنية للتحديثية: Modern Ethnicity وبين متغيرات ثلاث يراها الأسباب الرئيسية لبروز الإثنية وهي التصنيع والديمقراطية والقومية، حيث يرى أن التصنيع مسئول عن الواقع الإثني في الدول النامية عبر ما أحدثه من موجة استعمار لتلك البلدان من جانب القوى الغربية التي سبقت في مضمار التصنيع وممارسات تلك القوى في خلق كيانات وبحسب اصطفاغية داخل تلك البلدان وما أدى إليه التصنيع أيضاً من حركة مجردة واسعة من السريف إلى المدن ونقل الروابط الريفية إلى المدينة أما الديمقراطية فقد أدت في تضافرها مع العوامل السابقة إلى استغلال الآليات الديمقراطية من حق الاقتراع والمشاركة في دعم الروابط الإثنية لدى الجماعات التي شعرت بالحرمان والاستبعاد من السلطة، أما العنصر الثالث وهو القومية فيذهب رجز إلى أنه أقوى العوامل في بث الوعي الإثني المعاصر أو الحديث فعلى الرغم من أن القومية كانت أحد الأدوات في يد القادة لتوحيد الجماعات داخل الدولة في إطار هوية واحدة إلا أنه مع اتجاه القادة إلى محاربة جماعاتهم على حساب الجماعات الأخرى تم اتخاذ ذات الشعار " القومية " للمطالبة بحق الجماعات الإثنية في التحرر من هيمنة الجماعات السائدة أنظر:

Riggs, *The Modernity of Ethnicity and Conflict.*, *Op.cit.*, PP 4: 8,

Safaran, *Op.cit.*, PP: 2-3.



فعندما تكون ظروف أعضاء الجماعات الإثنية أسوأ ما تكون اقتصادياً واجتماعياً، فإن عمليات الاتصال وأدوات التعبئة لا تسفر سوى عن مزيد من ترسيخ الفارقة بين جماعات المجتمع، خاصة مع النزوع في كثير من الأحيان لحرمان وإقصاء تلك الجماعات من الوصول إلى تلك الأدوات<sup>(١)</sup> وهو ما يعني صحة القول بأن انتفاء التعبير عن الإثنية لا يعني بحال غيابها<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول البعض التوفيق بين الرأيين سالفَي البيان لأنصار نظرية التحديث من خلال التمييز بين مرحلة ما قبل التصنيع: Pre Industrial والتي تسود فيها العلاقات والولاءات التحتية على أسس قرابية ومرحلة التصنيع: Industrial وفيها تتراجع الولاءات التحتية في ظل الطبيعة الانتقالية للمجتمع وما يشهده من عمليات إعادة هيكلة، وأخيراً مرحلة ما بعد التصنيع Post- Industrial والتي تشهد إعادة إحياء الولاءات التحتية من جديد لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية واقتصادية للنخبة والجماعة<sup>(٣)</sup>.

وعلى صعيد آخر، ذهبت مدرسة التحليل الطبقي إلى أن ظاهرة الإثنية مجرد مظهر زائف يحجب الصراع الحقيقي في المجتمع وهو الصراع الطبقي<sup>(٤)</sup>، وعليه فقد أنكر أنصار التحليل الطبقي أي مشروعية للإثنية إلا أن وجود ظاهرة الإثنية واستمرارها مثل تحدياً أساسياً لمقولة أن الصراع الطبقي هو الأداة الرئيسية لفهم المجتمعات، ودفع نحو إعادة النظر في العلاقة بين الإثنية والطبقة<sup>(٥)</sup>. فبرز اتجاه يرى أن الإثنية نمط خاص من الطبقة أو بالأصح مظهر خاص من مظاهر الطبقة في ظروف معينة، وأن المفهومين يختلفان من حيث شكل الوعي الذي يثيره كل منهما

---

(١) Richmond, Op.cit., P 7

(٢) Ibid., P 13

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩ ونظر:

- Ejibowah, Op.cit., PP 221: 222.

- Encyclopedia of Cultural Anthropology, Op.cit., P 395

(٤) Richmond, Op.cit., PP 8:9 .

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 27, Op.cit., PP 316: 317

(٥) Mare, Op.cit., PP: 39- 40.

والمستوى الاجتماعي الذي يعبر عنه كل منهما<sup>(١)</sup>. فالتحليل الطبقي يذهب إلى أن اختلاف موقع الأفراد من امتلاك أدوات الإنتاج يسفر عن قيام الطبقات في المجتمع ويؤدي إلى شبكة من العلاقات الطبقية، فالصيغة الطبقية وفق هذه الرؤية تستند إلى هيكل اقتصادي اجتماعي في المجتمع يتم بمقتضاه تحديد موقع الفرد الطبقي. وهو ما تنفقه العلاقات الإثنية حيث لا يوجد كيان هيكلي في المجتمع يمكن على أساسه تحديد انتماء الفرد لجماعة إثنية بعينها. ذلك أن الإثنية من وجهة نظر تلك المدرسة فكرة متخيلة ولا وجود لها خارج إطار الهوية الاجتماعية. ويخلص أنصار التحليل الطبقي إلى أن العلاقات الطبقية هي العلاقات الأساسية بالمجتمع على أن ذلك لا ينفي العلاقة بين الطبقة والإثنية. فالتعبئة الإثنية تحدث غالباً في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية. كما أنه غالباً ما يتم استغلال القدرة التعبوية للإثنية من جانب الطبقة المهيمنة من السياسيين ذوي الأجندة الطبقية المحددة، وذلك بغرض التغطية على الأهداف الطبقية عبر ستار الإثنية<sup>(٢)</sup>.

وبصفة عامة، فإنه لا يمكن حصر الهوية الإثنية في مجرد المصالح الطبقية، فالعلاقة بين الإثنية والطريقة التي ينظم بها الأفراد المجتمع علاقات الإنتاج علاقة ضعيفة وتتوسطها متغيرات أخرى، فالتحليل يتطلب التحرك بين نوعين من البحث في كل من البناء والهوية وصولاً إلى صورة كاملة للعلاقة الأمر الذي جعل أحد الانتقادات الأساسية التي تؤخذ على التحليل الطبقي تجاهله الإثنية وما شابهها من مفردات كالعرقية والدين واللغة رغم ما تشير إليه الخبرة والواقع من تأثير تلك العوامل<sup>(٣)</sup>.

وعلى صعيد ثالث، ذهب بعض الباحثين إلى أن ظاهرة الإثنية تعكس نوعاً من الاستعمار الداخلي Internal Colonialism فالترسمية المتفاوتة التي شهدتها

---

(١) Ibid., PP: 40- 41

Horowitz , Ethnic Groups ..... , Op.cit., PP: 106: 107

(٢) حول الانتقادات التي وجهت للمدرسة الماركسية والتحليل الطبقي انظر:

Ibid .,PP 109- 110 وانظر أيضاً: Mare . Op.cit .,P 41

The New Encyclopedia Britannica , Vol 27 Op. cit. (٣)

وانظر أيضاً من داخل مدرسة التحليل الطبقي، نولي: مرجع سبق ذكره، ص ٣١، وكذلك أرشي ما فيجي: مرجع

سبق ذكره، ص ص ١٠- ١٢.

مجتمعات دول العالم الثالث أسفرت -من بين ما أسفرت- عن توزيع غير عادل لفرص الحراك الاجتماعي انطلاقاً من مدى اتصال هذه الجماعة الإثنية أو تلك بالطرق الرئيسية للمواصلات والاقتصاد النقدي، وكذلك حظ كل منها من التعليم عبر الإرساليات التبشيرية. وقد أدى ذلك التوزيع غير العادل إلى تنمية المشاعر الإثنية لدى الجماعات المختلفة خوفاً من هيمنة الجماعة الأقوى؛ على نحو يؤدي إلى استبعاد دائم من فرص الحراك الاجتماعي، وهو ما ترى مدرسة الاستعمار الداخلي أنه قد حدث في العديد من المجتمعات، في ظل واقع هيمنة جماعات بعينها على السلطة والتمايز الواضح في التمثيل الإثني في محيط النخبة الحاكمة لصالح الجماعة المسيطرة على حساب الجماعات الأخرى بالمجتمع<sup>(١)</sup>.

وقد وجهت عدة انتقادات لمدرسة الاستعمار الداخلي أبرزها أنها لا تتيح فهم آليات تشكيل الحدود بين المراكز "قلب" Core والأطراف أو شبه الأطراف: Semi- Periphery، وكيف تتغير تلك الحدود مع الزمن، فضلاً عن إغفالها في التمييز بين مستويات عملية الاستعمار الداخلي بين المجتمعات المختلفة من حيث مستواها الاقتصادي؛ ذلك أنه لا يمكن مساواة أوضاع "السود" في الولايات المتحدة الأمريكية، "بالإيبو" أو "اليوروبا" في نيجيريا، وكذلك جماعة السود والهنود في جنوب أفريقيا، أو هؤلاء جميعاً بجماعة المنبوذين في الهند؛ لذا يرى البعض أن أهمية فكرة "الاستعمار الداخلي تكمن في قدراتها على التعبئة وحشد الأفراد نحو الاحتجاج السياسي على أوضاعهم، أكثر من قدرتها على طرح أداة لفهم التمايزات بين الحالات المختلفة<sup>(٢)</sup>.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى مدرسة أخرى من مدارس التحليل الاقتصادي الاجتماعي لظاهرة الإثنية وهي مدرسة الاختيار الرشيد Rational Choice وتتعلق تلك المدرسة من افتراض أساسي مؤداه أن السلوك الجماعي يتشابه والسلوك الفردي في أنه ينطلق من حسابات التكلفة والعائد للتصرفات. فالسلوك الإنساني سلوك واع، مسئول، محسوب وغائي (يستهدف غاية معينة). وعليه فإنه يمكن تفهم بروز الظاهرة الإثنية كأداة للدفاع عن مصالح الجماعة في علاقاتها مع الجماعات الأخرى التي تسعى بدورها لتعظيم مكاسبها من تلك العلاقة. فالإثنية وفق هذا

(١) Richmond, Op.cit., P9

(٢) Idem .

المنظور ليست شيئاً فطرياً بالإنسان وإنما هي سمة مكتسبة لخدمة غايات معينة، ورغم إدراك أنصار تلك المدرسة الصعوبات التي تكثف محاولة إقامة نظرية عامة لتفسير الظواهر الاجتماعية فإنهم يؤكدون على قدرة مفهوم الاختيار الرشيد على المساعدة في تفهم وتفسير بعض أبعاد العلاقات الإثنية<sup>(١)</sup>.

والواقع، إنه يصعب سحب المقولات سالفة البيان لمدرسة الاختيار الرشيد على المجتمع الراهن لاسيما في قارة إفريقيا التي تشهد صراعات وإحداث عنف يصعب وصفها بالرشادة. ذلك أن المذابح المتبادلة بين الهوتو والتوتسي في رواندا وبوروندي خلال العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين وما شهدته كل من ليبيريا وسيراليون خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في ذات القرن وغيرها من الصراعات الإثنية الأخرى<sup>(٢)</sup>. يصعب تفهمها دون تفهم الأبعاد النفسية والتشنج الاجتماعية والأبعاد التاريخية للعلاقة بين الجماعات المختلفة في إطار المجتمع وما تولده تلك الأبعاد من مشاعر وعواطف كثيراً ما كون كامنة ولكنها تستدعي في لحظات المواجهة عبر آليات معينة لتسفر عن نتائج تفوق كثيراً حسابات الاختيار الرشيد.

### المطلب الثالث: الاتجاه التكاملي

يقوم هذا الاتجاه على افتراض أساسي هو عدم مقدرة أي عامل منفرد على تفسير ظاهرة الإثنية، وبالتالي يرفض هذا الاتجاه نظريات المفسر الواحد ويدعو إلى التركيز على مجموعة أسباب أو متغيرات يراها أسباباً محتملة للظاهرة الإثنية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) Ibid., PP11-12

وانظر أيضاً:

- David Mason, Op.cit., P:579.

-Encyclopedia of Cultural Anthropology, Op.cit., P: 404.

(٢) لمزيد حول هذه الصراعات وغيرها انظر: احمد إبراهيم: مرجع سبق ذكره، وانظر أيضاً:

-Van Eck " , Identity Crisis: Moving Past Partisanship " ..in

<http://ccrweb.ccr.uct.ac.za/two 2/p15. html> .

(٣) Young, "the Temple of Ethnicity", in World Politics (Vol. 35 No.4, July, 1983 ), P: 6590

The New Encyclopedia ... , Op.cit. , P 340

هشام داود: " الإثنيات والسلطات في الشرق الأوسط: الحالة الكردية "، النهج ( دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، عدد ٥٤، ربيع ١٩٩٩ )، ص ١٠.

وينطلق هذا الاتجاه، من الاعتقاد بأن تحليل ظاهرة الإثنية، يجب أن يأخذ في الاعتبار كل من العوامل الأولية (الوشائجية)؛ القائمة على الأسس النفسية والقرابية، وكذا العوامل الزرائعية؛ المرتبطة بالواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة<sup>(١)</sup>. فميلاد الفرد في إطار جماعة إثنية بخصائص معينة- كلون البشرة والدين والعلاقات القرابية- يفرض عليه مباشرة مجموعة من الالتزامات والقيم، كما يمنحه مجموعة من الخصائص والحقوق<sup>(٢)</sup>. وذلك من خلال عمليات التنشئة التي يتعرض لها في المجتمع؛ ولذا تلعب الأسرة دوراً أساسياً في عملية تنشئة الفرد وتلقينه تلك القيم والمعتقدات؛ أكثر من ذلك أنها تلقنه اللغة الخاصة بالجماعة والتي لا يقتصر دورها فقط على إحداث التواصل بين أفراد المجتمع؛ بل تمثل السياق الثقافي الذي تنشأ خلاله الهوية، وتعمل عبر ما تحمل تلك اللغة من قيم ومضامين على الحفاظ على تلك الهوية، واستمراريتها؛ من خلال استخدامها للتمييز بين ذاتنا وذوات الآخرين (نحن، وهم)، وكذلك فيما تختزنه من موارث وخبرات تاريخية. حتى إنه في كثير من الأحيان، اعتُبرت اللغة هي مقياس الانتماء للجماعة الإثنية؛ على نحو ما تشير خبرة المنطقة العربية، وخبرة الأفريكانر في جنوب إفريقيا<sup>(٣)</sup>.

وإلى جانب الأسرة، تلعب مؤسسات التعليم والمؤسسات الدينية دوراً أيضاً في بلورة الوعي الإثني لدى الأفراد وترسيخه<sup>(٤)</sup>.

وتختلفات الجماعات الإثنية فيما بينها؛ من حيث العنصر الفاعل في تشكيل الجماعة وتربطها، حيث يلعب الاعتقاد بالأصل المشترك حيناً الدور الرئيسي في قيام جماعة ما، في حين يمثل الدين أو اللغة العنصر الأهم في قيام جماعة أخرى، وربما مثل اللون لدى جماعة ثالثة أهم أسس التمايز بين الجماعات؛ بل إن الجماعة

(١) Young, Nationalism, Ethnicity ....., Op.cit., P 450

(٢) د. سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

د. حمدي عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥ : ٢٦.

(٣) Mare , Op.cit ., PP 27: 29

ولمزيد حول اللغة وعلاقتها بالهوية بصفة عامة انظر: جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٣ : ٣٠٤

عبد السلام بغدادي: مرجع سبق ذكره، ص ١١٣ : ١٢٥

د. ناصف نصار: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧ : ٢٤٧

(٤) وللمزيد انظر: ناصيف نصار: مرجع سبق ذكره، ص ١٧ : ٢٠٧، وانظر، Mare .Op.cit , PP 29: 30

الواحدة قد يتفاوت تركيزها على أحد أبعاد هويتها الإثنية، تبعاً لتفاوت المواقف والخبرات التي تمر بها الجماعة. ويزخر تاريخ أفريقيا وآسيا بالعديد من الأمثلة الدالة على ذلك لعل أبرزها توارى الولاءات الإثنية لصالح ولاء عام يتمثل في مقاومة المستعمر خلال الحقبة الاستعمارية، ثم بروز الولاءات الإثنية في مرحلة الاستقلال، ويكشف ذلك عن أن تعاضل التضامن انطلاقاً من خبرة الاضطهاد المشترك والشعور بالاستغلال من جانب المستعمر؛ الأمر الذي ولد هوية أسمى من الولاءات الإثنية، ثم أدى الخوف من هيمنة جماعة بعينها على السلطة إلى تنامي المشاعر الإثنية من جديد كسبيل للحد من مخاطر الاستبعاد من مغامرات الاستقلال<sup>(١)</sup>. وإلى جانب الأبعاد القرابية والنفسية وعمليات التنشئة يمكن الحديث عن الأسس التاريخية والسياسية للظاهرة الإثنية.

فعلى صعيد الأبعاد التاريخية، يمكن القول بصحة ما ذهب إليه المهتمون بالشئون الإفريقية، من تأكيد دور الاستعمار في بلورة الوعي لدى الجماعات الوطنية الأصلية. وفي هذا الصدد تذكر الكثير من الأمثلة الدالة على أثر ما أحدثته السياسات الاستعمارية، على صعيد الهوية الإثنية في أفريقيا، سواء مباشرة؛ باصطناع جماعات لم يكن لها وجود من قبل، أو بطريق غير مباشر؛ عن طريق الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الاستعمار<sup>(٢)</sup>.

فقبائل المانيكا Manyika في زيمبابوي -على سبيل المثال- ظلت حتى عام ١٨٩٠ جزءاً من جماعة الشونا Shona حيث يتشاركان اللغة والثقافة ولم يكن لديهم أي وعي بثقافة مستقلة. إلا أنه مع دخول الاستعمار وخاصة مع انتشار التعليم والمسيحية بين قبائل المانيكا من خلال البعثات التبشيرية التي صاحبت الاستعمار (وهي البعثات التي انحازت للهجة الخاصة بقبائل المانيكا وقامت بوضع أسس لها

---

(١) Encyclopedia of Cultural Anthropology .., Op.cit., P407

(٢) حول علاقة الاستعمار بنشوء الهوية الإثنية انظر: د. محمود أبو العنين: إدارة المصراعات .. مرجع سبق ذكره، ص ص ٧-٩.

Bruce J Berman " , Ethnicity , Patronage and the African State: the Politics of Uncivil Nationalism .," in African Affairs (London: Oxford University Press, Vol., 97 , 1998) , P 312 David Welsh , " Ethnicity in Sub - Saharan Africa ." in International Affairs (Vol 72 , No .3 1996 ) ., PP 479 . 483 . David Mason , Op.cit ., P578 . Aidan Campebl , Op.cit ., P63

وكتابتها) برزت بؤادر وعي اثني لتلك الجماعة تميزها عن غيرها من جماعات الشونا الأخرى، وهو الأمر الذي رسمته استفادة أبناء المانيكا من خبراتهم التعليمية في تولي مناصب إدارية ووظائف الخدمة العامة والفنادق؛ على نحو أصبح معه الحديث عن موظفي الخدمة العامة هو حديث عن أبناء المانيكا<sup>(١)</sup>.

وقد شهدت العديد من المناطق صوراً مشابهة للمثل السابق، من ذلك ما يذهب إليه أحد الباحثين من أن السياسات الاستعمارية في أبسط صورها ممثلة في إجراء تعداد سكاني قد ساهمت في بلورة واقع الإثنية في كثير من دول العالم وبخاصة إفريقيا وآسيا؛ في ضوء الحاجة لتصنيف الأفراد في إطار جماعات معينة وهوية محددة. تحدد موقعها داخل المستعمرة وعلاقتها بالمستعمر<sup>(٢)</sup>. فالقوى الاستعمارية، على اختلافها كانت تدرك ضرورة اصطناع "شركاء" من بين سكان البلاد الأصليين لمساعدتها، وذلك بالنظر لقلّة عدد أفراد الدولة الاستعمارية؛ فكانت عمليات التصنيف والتمييز بين الجماعات؛ والتي أسفرت عن تبلور الوعي الإثني لدى الطرفين من أبناء الوطن الأصليين المميزين والمضطهدين على نحو ما تكشف خبرة التوتسي والهوتو في ظل الاستعمار البلجيكي و الألمانى . وما يقال عن هاتين الجماعتين يقال كذلك عن الكيكويو في كينيا والايبو في نيجيريا، والباجاندا في أوغندا...<sup>(٣)</sup>.

وفي ضوء ذلك الدور المحوري للاستعمار، في بلورة الوعي الإثني في آسيا وإفريقيا؛ يرى أحد الباحثين أن إدراك الهوية الإثنية ومحتواها، يصبح بلا معنى إذا أفرغ من محتواه الاستعماري. بعبارة أخرى، أن فهم الإثنية في الواقع، يتطلب تحليل جذور نشأتها التي ترتبط بدرجة كبيرة بالوجود الاستعماري وما فرضه من حدود مصطنعة في معظمها، وما فرضه من قيادات وتفاعلات داخل تلك الحدود<sup>(٤)</sup>.

---

(١) Mare ,op.cit ,P. 35 وتجدد الإشارة إلى أن ما ذكر عن قبائل المانيكا ينطبق وبصورة أكبر على كثير من الجماعات الإثنية في أفريقيا. ومن الأمثلة الشهيرة على أثر الاستعمار في اختراع جماعات إثنية لم يكن لها وجود سابق جماعة الجالا Nagala في الكنفو الديمقراطية، فالواقع التاريخي يشير إلى أنه لم تكن هناك جماعة بهذا الاسم في تلك المنطقة، ولكن الأوروبيين استخدموا ذلك للدلالة على الأفراد الذين يعيشون في منطقة أعالي نهر الكنفو، وسرعان ما تحولت الدلالة إلى مدلول أو الوصف إلى صفة للجماعة القاطنة بتلك المنطقة تلازمهم أينما توجهوا في البلاد ورسم من ذلك استخدام تلك الصفة في تقديم الخدمات والمساعدات لأبناء المنطقة انظر :

David Welsh . Op.cit .P: 481.

(٢) John R. Bowen , " The Myth of Global Ethnic Conflict" **Journal of Democracy** (Baltimore: John Hopkins: University Press , Vol. 7 , 1996), PP 5.7

(٣) Welsh , Op.cit .PP: 478: 481

(٤) Ibid , P479

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة، إلى عامل إضافي هام له دور فاعل في بلورة الوعي الإثني، يتمثل في جماعة النخبة؛ حيث تشير الدراسات إلى أنه قد تجد النخبة الإثنية إنه من المفيد اللجوء إلى اللغة الإثنية وإذكاء المشاعر والروابط الإثنية؛ كأدوات للحصول على تأييد الجماهير للمطالب التي تعبر عنها تلك النخبة.

وقد أثار البعض تساؤلا هاما حول أسباب انسياق الجماهير خلف النخبة ومطالبها، بعبارة أخرى إذا كانت النخب الإثنية واضحة في دوافعها ومصلحتها من تحريك الجماهير على أسس إثنية. فما هي دوافع الجماهير من الجماعات الإثنية للاستجابة لتلك المطالب النخبوية التي قد تتطلب تضحيات من جانب الجماهير؟. يرى هورowitz أن انخراط العامة في الصراع الإثني رغم عدم وجود مصالح مادية مباشرة يرجع إلى خوفهم من فقدان هويتهم الإثنية حتى ولو لم يكن لذلك مؤشرات حقيقية كافية، أو أن يلقوا مصير الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية. فالجماعة التي لن تستطيع المنافسة سوف تندثر وتموت الأمر الذي يفاقم مشاعر الخوف خاصة لدى الجماعات الشاعرة بأنها في وضع سياسي أقوى<sup>(١)</sup>.

أما فيما يتعلق بانعكاسات أثر التحديث بأبعاده المختلفة (التصنيع، الهجرة، التحضر)، على ظاهرة الإثنية فإنه لا بد من الجمع بين الرؤيتين سالفتي البيان حول العلاقة بين التحديث والإثنية في ضوء القصور الذي يشوب رؤية كل منهما على حدة.

فبالنسبة للرؤية الخاصة بأثر التحديث على تراجع الولاءات الإثنية، وما قدمه أنصار هذا الاتجاه من دعم للأسس التي قامت عليها تلك الرؤية وأهمها إدعاء أن الجماعات الإثنية تعبر عن مصالح ضيقة وعلاقات أولية رجعية وإنها تعوق عمليات التنمية والتقدم والديمقراطية فإنه يمكن نقد تلك الرؤية، حيث تشير الدراسات إلى أن الأقليات الإثنية عادة ما تكون أكثر حداثة من جماعات الأغلبية، فالمجتمعات التي تتكون من أقليات إثنية غير متعصبة يمكن أن تسهم في زيادة التفاهم وترسيخ القيم الموضوعية للجدارة كالتعليم، والخبرة الفنية، والمهارة

---

(١) Horowitz, Ethnic Groups..., Op.cit., PP176-180



الإدارية، وغيرها من الخصائص المرتبطة بالتحديث وعليه فإنهم يكونون أقل ارتباطاً بالصيغ السياسية القديمة وأميل لموازرة الحريات الفردية والصيغ الديمقراطية للتمثيل<sup>(١)</sup>.

أما فيما يتعلق بما ذهب إليه الفريق الآخر -التحديثيون الجدد- من أن ظاهرة الإثنية ظاهرة تحديثية، فإنه أيضاً قول منقّد، حيث يقصر دراسة الظاهرة على مرحلة ما بعد التحديث<sup>(٢)</sup> مغفلاً الظواهر الإثنية التي سبقت ذلك، وعليه فإنه يجب النظر إلى ظاهرة الإثنية على إنها ظاهرة -كما سلف البيان- معقدة ومركبة وقديمة يتطلب تحليلها والسعي إلى فهمها ضرورة الإحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجتماعية، التي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة. والتي تمنح كل جماعة طابعها المميز في ضوء تمايز عناصر تلك البيئة واختلاف العنصر الفاعل الدافع إلى تبلور الجماعة الإثنية وقيامها.

---

(١) Safaran, PP,3-4 Op.cit., .

(٢) "Riggs, Glossary for Term ..... ", Op.cit.,

## **الفصل الثاني**

### **المطالب الإثنية**

**الأنواع و المبررات وعوامل الفعالية**



## المطالب الإثنية الأنواع و المبررات وعوامل الفعالية

تطرح الجماعات الإثنية مجموعة من المطالب الخاصة بأبناء الجماعة على النظام السياسي. وتتعلق تلك المطالب بكافة قضايا وأبعاد النظام السياسي والمجتمع الذي يعمل فيه، بدءاً من هوية الدولة ووحدتها، ووصولاً إلى القرارات المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، مروراً بالمؤسسات القائمة والسياسات المتبعة.

والواقع أن تناول العام للمطالب الإثنية يمكن أن يغفل حقيقة التفاوت الحادث بين الجماعات الإثنية المختلفة، فيما يتصل بطبيعة مطالبها، وأولوياتها، والمسار الذي يمكن أن تتخذه هذه الجماعة، أو تلك، في سعيها وراء مطالبها وكذا توقيت تلك المطالب، ولذا فإنه سوف يتم التعامل مع مطالب الجماعات الإثنية عبر أنماط عدة، تأخذ في حسابها متغيري طبيعة الجماعة الإثنية من حيث التقدم والتخلف، وطبيعة الإقليم الذي تقطنه تلك الجماعة من حيث الغنى والفقير.

وأخيراً، فإنه في إطار السعي للتعرف على الأسانيد والحجج التي تستخدمها كل جماعة إثنية في تبرير مطالبها ودعمها. فإنه سوف يتم التعرف على مبررات المطالب الإثنية وكذا التعرف على العوامل الحاكمة لفاعلية تلك المطالب.

وفي ضوء ما سبق، فإنه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية يعرض أولها للقضايا العامة التي تتضمنها المطالب الإثنية، ويتناول الثاني مبررات المطالب الإثنية والعوامل الحاكمة لفاعليتها، وأخيراً يطرح المبحث الثالث من هذا الفصل عدة أنماط للمطالب الإثنية وفق متغيري الجماعة / الإقليم على نحو ما سيرد البيان.

## المبحث الأول أنواع المطالب الإثنية

سلفت إشارة إلى أن المطالب الخاصة بالجماعات الإثنية تتعدد وتنبأين بدرجة كبيرة تغطي كافة جوانب الحياة السياسية. فهي قد تقتصر على المطالبة بنصيب في موارد البلاد وثرواتها -أياً كان هذا النصيب- وقد تطالب بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتشكيل دولة خاصة أو الانضمام لدولة أخرى<sup>(١)</sup>، وبين هذا وذاك تتعدد مطالب الجماعات من حيث طبيعتها ودرجة قوتها.

وعلى الرغم من التعدد سالف البيان للمطالب الإثنية فإن المشاهد تركز تلك المطالب حول مطالب بعينها تتعلق في معظمها بالهوية وشكل الدولة وسياسات النظام الحاكم أو ما يسميه البعض بالمطالب الرمزية، والمطالب المادية، حيث تتعلق المطالب الرمزية بهوية الجماعة الإثنية ومكانتها في المجتمع وترتبط المطالب المادية بالقدرات الاجتماعية للجماعة في أرض الواقع ومدى المساواة بين الجماعات المختلفة<sup>(٢)</sup>.

وتكمن أهمية تلك المطالب في أنه كثيراً ما يؤدي تجاهل مطالب الجماعات الإثنية بشأنها إلى سعي تلك الجماعات للانفصال عن الدولة وإقامة كيان مستقل سياسياً أو الانضمام إلى دولة أخرى تعتقد الجماعة الإثنية أنها ستكون أكثر تعبيراً عن هويتها وأكثر إنصافاً لها على الصعيد المادي. وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين السياسات الرمزية والسياسات المادية إنما يستند إلى السمة الغالبة على إحداها دون الأخرى ولا ينبغي ذلك الفصل حقيقة التساند بين السياستين والمطالب الإثنية المتعلقة بهما، فالمكاسب الرمزية في كثير من الأحيان ترجمة لحقائق الواقع المادي أو مدخل لتلك المكاسب والعكس أيضاً صحيح على نحو ما سيرد البيان.

---

(١) Saadia Touval , *The Boundary Politics of Independent Africa* (Massachusetts: Harvard University Press , 1972 ) , PP 106: 109.

(٢) Bruce J. Berman, *Op.cit.*, PP 333-338.

## المطلب الأول: المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية

سألت إشارة إلى ارتباط تلك المطالب بقضية هوية الجماعة الإثنية؛ والتي هي بدورها نتاج تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والحضارية، وبصفة عامة يمكن التمييز بين هويتين أساسيتين لا تكاد تخلو منهما دولة من دول العالم المختلفة وهما: الولاءات التحتية أو الهوية دون القطرية، والولاء للدولة أو الهوية القطرية. ولكل من الهويتين نخبها السياسية والثقافية المدافعة عنها والداعمة لها<sup>(١)</sup>.

وتتضمن مدخلات النظم السياسية، العديد من المطالب الإثنية المتعلقة بكلتا الهويتين، وبخاصة في اللحظات الفارقة من عمر النظم السياسية (كالاستقلال، صياغة الدستور أو إعادة صياغته، تحول النظام سلماً أو قسراً). ففي هذه اللحظات تسود مشاعر الخوف بين الجماعات الإثنية المختلفة؛ خشية من أن يؤدي التغيير إلى هيمنة جماعة بعينها على مقدرات البلاد، واستبعاد الجماعة الخاصة من اللعبة السياسية؛ ولذا تعتمد كل جماعة إلى محاولة ضمان أكبر قدر من التمثيل داخل النظام؛ من خلال الضغط في سبيل إقرار النظام برموز الجماعة والاعتراف بها، أو منحها وضعاً خاصاً في البلاد<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر الترميز عنصراً فاعلاً على صعيد تعبئة ودعم المطالب الإثنية، حيث يضيف عليها طابعاً معنوياً وأخلاقياً؛ يؤدي إلى التفاف أبناء الجماعة خلفها؛ ويحد من إمكانيات الخلاف داخل الجماعة بشأن تلك المطالب، وكلما اتسع الخطاب الرمزي واحتمل التأويل كلما كان أقدر على جمع الأنصار حوله، ومقاومة محاولات احتوائه وحصاره<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن كل النظم السياسية، أيا كانت طبيعتها تعاني من وجود صراع بين الجماعات حول المطالب الرمزية المتعلقة بالهوية، التي قد تبدو تافهة في بعض الأحيان؛ حيث لا تتعلق مباشرة بالموارد المادية قدر تعلقها بالقيمة المعنوية؛ فإن

---

(١) إيليا حريق: "الثورة الإثنية والانتماء السياسي في الشرق الأوسط"، في دانيال بروميرع (محرر): التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧)، ص ص ٢٢٨: ٢٧٨. وحول مشكلة الهوية في دول العالم الثالث انظر: د. مصطفى كامل السيد: قضايا في التطور السياسي لبلدان الفارت الثلاث (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٤)، ص ٧٥ وأنظر ب. س. لوي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢٤: ٣٢٩.

(٢) Berman, Op.cit. PP335: 336

(٣) Horowitz, Ethnic groups ....., Op.cit., P 217

المشاهد أن النظم شديدة الانقسام تشهد حدة وكثافة في الصراع حول تلك المطالب على نحو يعكس أزمة عدم الاندماج وتعدد الولاءات داخل المجتمع<sup>(١)</sup>. والملاحظ، إنه كلما زاد اتساق قيم وهوية الجماعة الإثنية مع الهوية العامة في المجتمع والسلطة الحاكمة زاد اندماجها، وعلى العكس، فإنه كلما زاد تباين قيم وهوية الجماعة عن قيم وهوية المجتمع وقل تمثيلها خلاله، كلما زاد ميل الجماعة للخروج والتمرد على تلك القيم والهوية<sup>(٢)</sup>.

وتستعد المجالات والموضوعات الرمزية التي تكون موضوع صراع ومطالبة من جانب الجماعات الإثنية حيث تتضمن من بين ما تتضمن المطالب المتعلقة بالألقاب، والنشيد الوطني، وعلم الدولة وشعاراتها، وأسماء المدن. على أن أكثر المجالات الرمزية تعلقاً بقضية الهوية هي تلك الخاصة باللغة والدين ووضع العادات والقيادات الإثنية التقليدية.

أولاً: اللغة<sup>(٣)</sup>

سلف بيان الارتباط الوثيق بين لغة الجماعة الإثنية وهوية تلك الجماعة وتفرداها؛ ولذا فإن مكانة اللغة في إطار النظام السياسي، تعتبر مؤشراً هاماً على مكانة الجماعة الإثنية وموقعها داخل النظام؛ فاللغة، في هذا الإطار، أحد أدوات الهيمنة والسيادة. وتعتبر المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد، مطالبة باعتراف رسمي أن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، أو إنها أكثر أهمية من غيرها من الجماعات في المجتمع<sup>(٤)</sup>.

وتتفاوت مطالب الجماعات الإثنية فيما يتعلق بلغاتها ما بين مطالبة الجماعات السائدة باعتبار لغاتها اللغة الرسمية، وربما الوحيدة، في البلاد، ومطالبة الجماعات الأقل بتقدير

---

(١) حول أبعاد تلك الأزمة وتطبيقاتها في نيجيريا انظر: د. إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في نيجيريا، مرجع سبق ذكره. صبحي قنصوه، مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ١٩٨٩).

(٢) Ibid., P 215 وانظر أيضاً: كليفورد غيرتز: "الثورة الاندماجية: للمشاعر الوشائجية والسياسات المدنية في الدول الحديثة". في دانيال بروميرغ (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٥١ : ٥٣

(٣) حول اللغة والسيادة انظر:

Horowitz, Ethnic groups ..., Op.cit., PP 219: 224

J. A Laponce., " Language and Politics ", in Mary Hawkesworth and Murice Kogan , Op.cit., PP 587 608

(٤) . أيليا حريق: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢

لغتهم والاعتراف بها، ويبرز من ذلك دور اللغة كعامل استيعادي ورمزي في صراع الجماعات، فالمطالبة باعتبار لغة ما من لغات المجتمع هي اللغة الرسمية في البلاد تعكس رغبة في أولوية الجماعة على غيرها من الجماعات، وبالمثل فإن المطالبة بالتعددية اللغوية هو تعبير عن الرغبة في المساواة بصفة عامة، فالتمايز اللغوي دالة في مسألة المساواة والعدالة<sup>(١)</sup>.

وفي طرحها لمطالبها، الخاصة باعتبار لغتها اللغة الرسمية للبلاد، تستند الجماعات الإثنية المتقدمة على عدم ملائمة لغات الجماعات المتخلفة، لتخلف تلك اللغات وعدم مواكبتها للعصر، وامتلأها بالخرافات، وكذا عدم ملائمتها لمتطلبات الإدارة والمعاملات الدولية والرسمية، فضلاً عن عدم اكتمال قواعدها وسبل ومتطلبات تدريسها<sup>(٢)</sup>.

وعلى الجانب الآخر، تضغط الجماعات المتخلفة، دفاعاً عن أحقيتها في اعتبار لغاتها لغات رسمية مساوية للغات الجماعات المتقدمة، فرغم اعترافها بواقع تخلف لغاتها، إلا إنها ترى ضرورة مقومة وتغيير ذلك الواقع وعدم الخضوع له، وتؤكد في ذلك أهمية دور النظام السياسي في إعادة تعديل تلك الأوضاع<sup>(٣)</sup>.

وهناك جانب آخر، قلما توجه إليه الأنظار فيما يتصل بالسياسة اللغوية وهو دور اللغة أو السياسة اللغوية المتبعة في الحراك الاجتماعي الطبقي، والكفاءة الإدارية، وشغل المناصب الإدارية، وعلاقات الدولة الخارجية؛ فاختيار التعددية اللغوية يعني من بين ما يعني استمرار لغة المستعمر كلفة ربط وتواصل بين الجماعات الإثنية، وكذا الاحتفاظ بالوضع الخاصة للجماعات الموالية للاستعمار السابق؛ على اعتبار تمكنها من لغته علاوة على استمرار الروابط التعليمية مع الجماعات الخاصة بدولة المستعمر السابق، أما اختيار إحدى اللغات المحلية لتكون اللغة الرسمية فإنه سوف يؤدي إلى تحسين أداء الجماعة الناطقة بها ووضعهم في المجتمع؛ فعلى سبيل المثال فإن اعتبار اللغة

---

(١) Lapone , Op. cit., PP 587: 588 .

Horowitz , Ethnic groups ..., Op.cit., PP 223: 224.

ولمزيد أنظر:

Edward Sagarin and James Moneynaker , "Language and Nationalist Separatist and Secessionist Movements," in Raymond Hall (ed.) , Ethnic Autonomy Comparative , Dynamics (New York. Pergamon Press , 1979 ) , PP 18: 35

(٢) Horowitz , Ethnic groups ..... , Op.cit., P 219

(٣) Idem.,



التيجرينية لغة رسمية بدلاً من الأمهرية في إثيوبيا يقلل من مكانة الأمهرا لعدم إتقانهم التيجرينية وبالتالي استبعادهم من شغل المناصب الحكومية التي تتطلب التمكن من اللغة التيجرينية، وفي المقابل فإن تحقق ذلك المثال يفتح الآفاق لمزيد من شغل أبناء التجراي للمناصب الإدارية الرسمية وغير الرسمية التي تتطلب التمكن من اللغة التيجرينية<sup>(١)</sup>. ويكشف ذلك المثال طبيعة التداخل بين السياسات الرمزية والسياسات المادية على نحو ما سلفت الإشارة.

وترخر إفريقيا بالعديد من الأمثلة المتعلقة بالمطالب اللغوية للجماعات الإثنية من ذلك مطالبة البربر في المغرب العربي، ولاسيما الجزائر، باعتبار لغتهم لغة رسمية في البلاد ومعارضتهم خطوات وسياسات التعريب التي اتبعتها الحكومات الجزائرية بعد الاستقلال، الأمر الذي اتخذ صورة إضرابات، ومظاهرات، وصدامات مباشرة مع النظام حينما أقدمت السلطات على إلغاء تدريس اللغة البربرية في جامعة الجزائر ووقف العروض الفنية والندوات الأدبية في جامعة تيزي أوزو<sup>(٢)</sup>. وبالمثل شهدت السودان رفضاً مماثلاً لمسياسة التعريب في الجنوب وإحلال اللغة العربية محل اللغة الإنجليزية واللهجات المحلية، كلفة تعامل في حين شهدت دول أخرى الاعتراف الرسمي بالعديد من اللغات المحلية كلغات رسمية استجابة لضغوط الجماعات المتحدثة بتلك اللغات على نحو ما تشهد خبرة جمهورية جنوب إفريقيا بعد الحقبة العنصرية<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: الدين

يلعب متغير الدين دوراً مركزياً فيما يتصل بهوية الجماعة الإثنية؛ ولذا فإنه كثير ما يستخدم كأداة للتعينة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي القائم، وبصفة عامة فإن مطالب الجماعات السائدة غالباً ما تتركز حول المطالبة باعتبار ديانتها الدين

(١) وذلك على عكس ما كان عليه الحال في إثيوبيا آنان حقبة هيمنة الأمهرا انظر حول اللغة والهوية:

Inyanu K. Simala, "Ethnolinguistic Nationalism and Identity in Africa: Its Evolution and Implication to Nation - States.", Bethwell A. Ogot (ed.) *Ethnicity, Nationalism and Democracy in Africa*, (Kenya: Maseno Unive., College, May 28-31, 1995) PP 32-33

على حسن كمار: "مشكلة اللغة والهوية في دول غرب إفريقيا الإسلامية"، على جمعية الدعوة الإسلامية، ندوة: الإسلام والمسلمون في إفريقيا (الجمهورية العربية الليبية: جمعية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٨) ٩٠: ١٠٢

(٢) د. نيفيس مسعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي

(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨)، ص ١٢٨: ١٢٩

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٧ وانظر كذلك مثال موريتانيا في د. عبد السلام بخادي: مرجع سابق، ص ١٩٢

الرسمي للبلاد، مع تفاوت بين الجماعات فيما يتصل بمدى الاعتراف بالديانات أو المذاهب الأخرى؛ أما الجماعات الإثنية الخاضعة فإنها غالباً ما تلجأ إلى المطالبة بفصل الدين عن الدولة والمساواة بين كافة الديانات والمذاهب<sup>(١)</sup>.

والواقع، أنه سواء اتخذت الدولة ديانة رسمية أو أعلنت علمانيته وفصل الدين عن الدولة، فإن اتباع أي من السيلين لم يلغ المطالب الإثنية ذات الطابع الديني. والشواهد على ذلك كثيرة.

ففي السودان جرت العديد من محاولات نشر الإسلام إلى جانب اللغة العربية عبر الأنظمة السياسية العديدة التي شهدتها البلاد، على أن إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية لم يقدر له أن يتم إلا في سبتمبر عام ١٩٨٣ م، في عهد الرئيس محمد جعفر نميري، وطوال تاريخ السودان ظلت الجماعات الإثنية غير المسلمة في السودان تطالب في معظمها بفصل الدين عن الدولة، وهو ما تصاعدت حدته في أعقاب إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية.

فعلى الرغم من أن تطبيق الشريعة لم يكن إلا محاولة من جانب النظام للخروج من أزمة انحسار شرعيته إلا إنه سرعان ما تحول قرار تطبيق الشريعة إلى أحد مكتسبات القوى الإسلامية في السودان، في ذات الوقت الذي اعتبر نفس القرار تراجعاً عن مقررات دستور ١٩٧٣ م القاضي بخضوع الأحوال الشخصية لغير المسلمين للقانون الخاص بهم. وأدى ذلك إلى ضغوط ومطالب متعارضة ما بين المطالبة بالتراجع عن تطبيق الشريعة الإسلامية وإعلان علمانية الدولة من جانب وبين التهديد بالجوء إلى حمل السلاح واستعمال العنف ضد كل من يحاول المساس بتطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها مكاسب شعبية لا يمكن التراجع عنها، من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>.

(١) حول علاقة الدين والدولة والقومية انظر:

Eunice Kamaara , " Religion , Ethnicity and Nationalism in Kenya: The Church in Building A Kenyan Nation " , in Bethwell A. Ogot , Op.cit. , PP 151: 153.

(٢) انظر في ذلك: د. نيفين مسعد: مرجع سبق ذكره، ص من ١٥٢: ١٥٣

د. إبراهيم نصر الدين: " قضية جنوب السودان "، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٩ - ٣٠ مايو ١٩٩٩).

وتقدم نيجيريا نموذجاً آخر للمطالب الإثنية ذات الطابع الديني وما تفرضه تلك المطالب من تحديات أمام النظام السياسي.

فعلى الرغم من علمانية الدولة النيجيرية، فإن المطالب الدينية قد تصاعدت عبر العقود المختلفة التي مرت على البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٠ م. حيث ثارت في عقد الستينيات من القرن العشرين مسألة الاعتراف بإسرائيل وأصبحت بطابع إثني ديني في ظل رفض الشمال النيجيري (٧٥% مسلمون) الاعتراف بإسرائيل تعاطفاً مع الشعوب العربية الإسلامية في حين أيدت الجماعات الجنوبية (معتقدات تقليدية ومسيحية في معظمها) الاعتراف بدولة إسرائيل انطلاقاً من المصالح الاقتصادية التي تربط تلك الجماعات بإسرائيل بالأساس<sup>(١)</sup>.

وفي عقد السبعينيات وعند إعداد مشروع دستور البلاد في الجمعية التأسيسية ثارت قضية الهوية الدينية للبلاد وطرحت نفسها في صورة الخلاف بين مسلمي نيجيريا وغير المسلمين حول إنشاء محكمة استئناف شرعية فيدرالية. حيث طالب الأعضاء الشماليون المسلمون في الجمعية بضرورة تشكيل هذه المحكمة على المستوى الفيدرالي لتتولى استئناف أحكام المحاكم الشرعية الموجودة في ولايات الشمال بالفعل. في حين عارض الأعضاء الجنوبيون غير المسلمين في الجمعية هذا المطلب باعتباره إقحاماً لمسائل دينية في دولة علمانية واعتبروا أن التمسك به يمثل تهديداً لوحدة البلاد.

وقد عاوت تلك القضية الظهور مرة أخرى عام ١٩٨٨ م عندما اجتمعت اللجنة الوطنية لمناقشة مشروع دستور جديد للبلاد حيث طالب المسلمون مرة أخرى بتشكيل محكمة استئناف شرعية فيدرالية ومرة أخرى رفض الأعضاء غير المسلمين ذلك وانتهى الجدل مرة أخرى إلى رفض الطلب استناداً إلى عدم إقراره في الدستور الصادر عام ١٩٧٩<sup>(٢)</sup>، والواقع أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات شهدا تكراراً لعدة قضايا تتعلق بالمطالب الدينية للجماعات الإثنية في نيجيريا، فعلاوة على تجديد المطالبة بمحاكم استئناف شرعية شهد العقدان المذكوران تجديد المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية واعتبار نيجيريا دولة إسلامية لا سيما بعد

(١) د. إبراهيم نصر الدين: الانتماء الوطني في أفريقيا...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢ ونظر أيضاً: د. صبحي قصوه: "المسلمون ومشكلات التعددية الدينية في نيجيريا"، في جمعية الدعوة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص من ٢٩٤: ٤٠٤.

انضمام نيجيريا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وهو الانضمام الذي أثار حفيظة الجماعات الجنوبية غير المسلمة ودفعها للمطالبة بانسحاب نيجيريا من منظمة المؤتمر الإسلامي والتمسك بعلمانية الدولة<sup>(١)</sup>. كذلك أثار من جديد قضية إعادة العلاقة مع إسرائيل نفس الجدل الذي ثار عند الاعتراف بها، واتخذت مسألة إعادة العلاقات طابعاً دينياً في بعض الأحيان وبصورة صريحة؛ حيث انتقدت الرابطة المسيحية لنيجيريا الحكومة، على أساس أن قيامها بإنشاء لجنة للحج إلى مكة ينطوي على تفضيل للمسلمين، وينطوي على تفرقة ضد المسيحيين الذين يرغبون في زيارة بيت لحم<sup>(٢)</sup>.

وبصفة عامة تعتبر قضية العلاقة بين المطالب الإثنية الدينية والنظام السياسي واحدة من أعقد قضايا النظام ودليل ذلك سلسلة أعمال العنف التي شهدتها البلاد بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا طوال الحقبة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات. حول مسائل مثل تعريف علمانية الدولة النيجيرية والوضع الدستوري للشريعة، والانتماءات الدينية لشاغلي المناصب العامة الرئيسية، ودور الحكومة في تخصيص أوقات البرامج الدينية في وسائل الإعلام العامة وإنشاء أماكن للعبادة في المباني الحكومية وتدريب المواضيع الدينية في المؤسسات التعليمية<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: الاعتراف بالعادات والقيادات التقليدية

تمثل مطالب الاعتراف بالعادات والقيادات التقليدية واحدة من أهم المطالب الرمزية التي تتمسك بها الجماعات الإثنية حتى في أرقى المجتمعات وأكثرها تحديثاً<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ٣٩٨.

روثمي سوبورو: "مفاضل القيدالية في نيجيريا"، في دانيال برومبيرغ (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٦

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: الانتماء الوطني، ...، مرجع سابق، ص ص ٨٤: ٨٦

(٣) روثمي سوبورو: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢٧: ٣٢٩.

(٤) من ذلك على سبيل المثال تمسك جماعة للشيخ الهندية في بريطانيا بارتداء العمامة بدلاً من القبعة عند قيادة سيارات النقل الجماعي (الأكوبيسات) التي يعملون عليها وبدلاً من الخوذة عند قيادة الدراجات النارية (الموتوسيكلات). وذلك على الرغم من حظر القوانين البريطانية ذلك. وهو ما أسفر في النهاية عن السماح لهم بارتداء العمامة انظر:

Michael Banton, " Modeling Ethnic and National Relations. ", in Ethnic and Racial Studies ( Vol. 17 , No. 1 , January 1994 ). , P 13.

الأمر الذي يدحض ما ذهب إليه التحديثيون التقليديون من أن عملية التحديث سوف تؤدي إلى توري واختفاء الظواهر الإثنية المختلفة<sup>(١)</sup>.

وهناك العديد من الأمثلة الدالة على أهمية تلك المطالب، لعل أبرزها مطالبة جماعة الباجندا في أوغندا بوضع خاص لمملكتهم "البوجندا" وملتهم "الكاباكا" في إطار مفاوضات استقلال البلاد عام ١٩٦٠. وهي المطالب التي هدت جماعة الباجندا، بأنها في حالة عدم الاستجابة لها - سوف تطالب بالاستقلال وعدم الانضمام إلى دولة أوغندا المزعم قيامها آنذاك، وهو التهديد الذي أسفر عن الاستجابة لمطالب الجماعة وتولى زعيمهم منصب رئيس الدولة<sup>(٢)</sup>.

ومما يؤكد أهمية تلك المطالب الخاصة بالقيادات التقليدية أنه عندما أقدم ميلتون أوبوتي -رئيس أوغندا- في مارس عام ١٩٦٦ على إلغاء منصب رئيس الجمهورية الذي كان يشغله موتابا الثاني كاباكا البوجندا، رفعت جماعة الباجندا من جديد شعار انفصال البوجندا وحدثت مواجهات دامية بين الحكومة المركزية وحكومة البوجندا أدت إلى إعلان حالة الطوارئ في أقاليم البوجندا في أعقاب هروب الكاباكا خارج البلاد<sup>(٣)</sup>، وهو الأمر الذي أدى عبر تفاعله مع غيره من عوامل وأحداث إلى الإطاحة بنظام حكم ميلتون أوبوتي وتولى عيدي أمين الذي عمد في إطار سعيه لإضفاء الشرعية على حكمه واكتساب مؤيدين إلى الوعد بإعادة جثمان الكاباكا -الذي كان قد توفي في الخارج- إلى البلاد ليدفن في بوجندا، الأمر الذي أنعش آمال الباجندا بعودة النظام الملكي مرة أخرى، إلا أن الرفض الصريح من جانب عيدي أمين لذلك المطالب في اجتماع له وزعماء الباجندا أدى إلى هبوط حجم تأييد الباجندا له<sup>(٤)</sup>.

وتجدر الإشارة، إلى أن بعض المطالب المادية قد يكون الدافع ورائها اعتبارات رمزية تتعلق بقيادات ومقدرات الجماعة الإثنية من ذلك على صعيد أوغندا أيضاً النزاعات التي دارت بين مملكتي "البوجندا" و "البونيورو" حول المناطق التي

(١) د. إبراهيم نصر الدين: مشكلة الانتماء الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل، بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض قنيل (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ١٩٨٧)، ص ٢١-٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣: ٣٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨: ١٩.

اقتطعتها بريطانيا من البونيورا ومنحتها للبوجندا حيث ظلت جماعات البونيورو تطالب بتلك المناطق - منذ اقتطاعها إيان حقبة الاستعمار وحتى عودتها إليها عام ١٩٦٦ بعد خلع الكاباكا وكان أحد الدوافع الرئيسية لمطالب البونيورو، هو وجود رفات ملوكهم السابقين بتلك المناطق الضائعة<sup>(١)</sup>.

بل إن إقدام حكومة يوري موسيفيني على إعادة الاعتراف بمملكة البوجندا ونظامهم الملكي بزعامة الكاباكا الذي خولته الحكومة إدارة الشؤون الداخلية للباجاندا يصب في ذات اتجاه اكتساب الشرعية والتأييد على الرغم من استمرار حالة عدم الرضا بين الباجاندا على حجم وطبيعة تلك السلطات التي فوضتها الحكومة للكاباكا منذ عام ١٩٩٣ م. وذلك لمحدوبيتها وثانوبيتها<sup>(٢)</sup>.

ومما يقال عن ملك الباجندا نجد مثيلاً له فيما يتعلق بملك الزولو في جنوب أفريقيا، وملك الايوي في توجو، وأمراء شمال نيجيريا وسلاطينها وكذا عن ملك الأشانتي في غانا<sup>(٣)</sup>.

وتجدر الإشارة، إلى صحة ما ذهب إليه البعض، من أن المطالب الإثنية المتعلقة بموقع ودور القيادات التقليدية كانت أشد في المناطق التي سُمح لها بقدر من الحكم الذاتي المحلي خلال الحقبة الاستعمارية، وذلك على الرغم من الاختلاف مع رؤية ذلك النفر من الباحثين عن حتمية اندثار تلك الزعامات وتراجع دورها وتأثيرها بفعل التحديث وحركات المد والتحرر الوطني؛ حيث استطاع العديد من الحكام المحليين الاحتفاظ ببعض مظاهر السلطة، بل إنه في كثير من الأحيان لجأ العديد من الصفوة إلى تلمس تأييد الزعماء التقليديين الإقليميين خلال عمليات الانتخابات، وهو ما يتصور معه، حرص هؤلاء الصفوة على إظهار الولاء لتلك الزعامات،

(١) المرجع السابق، ص ١٩.

(٢) Crespo Sebunya, "Buganda Celebration Becomes Awake" New African (UK: IC Publication Ltd, No: 367, October 1998), P 23.

(٣) شهد عام ١٩٩٩ وفاة ملك الأشانتي أوتومفو أووبكو واري للثاني

Otumfuo Opoku Ware II Otumfuo Osei Tutu II

وقد حظي الملك الراحل بمراسم وداع رسمية حضرها كبار رجال الدولة ووفود حكومية والدبلوماسيون الأجانب، وكان الملك الراحل قد احتفل بمرور ٢٩ عاماً على توليه زعامة الأشانتي في فبراير ١٩٩٩ م. وهو الاحتفال الذي حضره العديد من الزعماء والملوك التقليديين وفي مقدمتهم ملك الزولو في جنوب أفريقيا. وهو الأمر الذي يكشف طبيعة المكانة التي يحظى بها أولئك الزعماء ويثير التساؤل حول الروابط التي تجمعهم. انظر:

Nana Osei Kyeretwie, "A Spectacle to be Hold." New African (No. 385, May 2000), PP 30 31

والدفاع عن مصالحها؛ بل أكثر من ذلك، أنه حتى عندما أطاح نكروما بعدد من الزعماء التقليديين في غانا؛ سعيًا منه لتقليص نفوذهم، فإنه قد حرص على التأكيد على أنه ليس ضد الزعامات التقليدية<sup>(١)</sup>.

ولا تقتصر مطالب الجماعات الإثنية فيما يتصل بالقيادات على الاعتراف بتلك القيادات، بل إن القيادات التقليدية نفسها تقرض بدورها ضغوطًا على النظام السياسي؛ للحفاظ على وضعها في إطار ذلك النظام<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني: المطالب المتعلقة بشكل الدولة

يقصد بالمطالب المتعلقة بشكل الدولة المطالب الاستقلالية الانفصالية والمطالب الاستقلالية الإدارية وتمثل تلك المطالب بصورتها نمطا خاصا من أنماط المطالب الإثنية في ضوء الطبيعة المزدوجة ( المعنوية والمادية ) التي ترتبط بتلك المطالب.

#### أولاً: المطالب الاستقلالية الانفصالية

وتجسد تلك المطالب الرغبة في قيام كيان سياسي مستقل ومعبر عن الهوية الخاصة للجماعة الإثنية أو الرغبة في التخلص من هيمنة جماعة معينة<sup>(٣)</sup> وذلك على الرغم مما قد يكتنف تلك المطالب من تضحيات ناجمة عن عدم توافر القدرات الاقتصادية والمتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لقيام دولة في الإقليم الساعي للانفصال، من ذلك المساعي الانفصالية للجنوب السوداني، ومطالب جماعة اللوزي في زامبيا وفي المقابل تلعب كذلك اعتبارات الكرامة الوطنية والرغبة في الهيمنة دوراً أيضاً في إصرار الجماعة المهيمنة على إخضاع الجماعات الانفصالية رغم التكلفة الكبيرة لإخضاع تلك الجماعات<sup>(٤)</sup>.

(١) أريغلون دير مهند: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢ : ١٠٥. وانظر أيضا فرانسو بيار: سياسة ملء البطون؛ وموسسبولوجية الدولة الأفريقية، ترجمة: حكيم طوسون ( القاهرة: دار العالم الثالث، ط ١، ١٩٩٢ )، ص ١٧٥. ونظر روزا اسماعيلوفا، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤ : ٨٦

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٦ : ١٠٧

(٣) يؤكد ذلك مقولة أحد الانفصاليين الفرنسيين بإقليم كيريك الكندي حيث قال: - " لقد قبل الكنديون الناطقون بالانجليزية العيش بمستوى معيشة أقل، مقابل الحفاظ على استقلالهم عن الولايات المتحدة الأمريكية. فلماذا يكرهون علينا ذلك الحق ". انظر :

Horowitz , Ethnic groups ..... , Op.cit., P 131.

(٤) Ibid , PP 131: 132

وقد تتخذ المطالب الانفصالية أحد شكلين أولهما -كما سلف البيان- إقامة كيان سياسي جديد في صورة دولة مستقلة، والثاني السعي للانفصال للانضمام إلى كيان سياسي آخر تعتقد الجماعة الإثنية أنه الأقدر على التعبير عن مصالحها وتحقيق آمالها وهويتها وتقدم إرتريا في ظل الاستعمار الإثيوبي، وإقليم بياfra النيجيري، وكاتنجا الكونغولي، وجزيرة أنجوان في جزر القمر، والأكراد في العراق وتركيا، والباسك في أسبانيا، وبعض الناطقين بالفرنسية في إقليم كيبك في كندا، أمثلة على النمط الأول من المطالب الانفصالية، في حين يُعتبر نموذج إقليم الأوجادين في أثيوبيا ومحاولته الانفصالية عن أثيوبيا والانضمام إلى الصومال، مثلا واضحا على النمط الثاني من أنماط المطالب الانفصالية ويتشابه معه في ذلك مطالبة الإيوي في غانا بالانفصال والالتحاق بذويهم في توجو<sup>(١)</sup>.

والواقع، أن المطالب الانفصالية تضع ضغوطا شديدة على النظام السياسي؛ انطلاقا من حقيقة أنها غالبا ما يتم السعي إليها عبر أدوات القسر المختلفة؛ بدءا من المظاهرات والاضطرابات وصولا إلى العنف المسلح ضد النظام الحاكم برموزه ومؤسساته، وتتبدى خطورة تلك المطالب في إنها لا تقتصر على مصير الجماعة المطالبة بالانفصال فقط؛ بل بمصير النظام والدولة بأسرها، ذلك أن نجاح إحدى الجماعات في الانفصال، قد يشجع غيرها على المطالبة أيضا بالانفصال؛ على نحو يؤدي في النهاية إلى انفراط عقد وحدة البلاد؛ الأمر الذي يُفسر رفض العديد من الأنظمة - إن لم يكن جميعها - الاستجابة لذلك النمط من المطالب على الرغم من التكاليف الباهظة - نسيبا - لذلك الرفض.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن درجة تنظيم المطالب الانفصالية ودرجة العنف المصاحبة لها، ترتبط في جانب منها بتوقيت قرار الانفصال، فمحاولات الانفصال التالية للاستقلال، غالبا ما تتسم بضعف التنظيم، وضعف القدرة العسكرية للجماعة - ما لم تكن جماعة عسكرية بطبيعة الحال - وذلك بعكس الحال، بالنسبة للمطالب الانفصالية التي تنشأ بعد فترة من الاستقلال، والتي تشهد درجة أعلى من التنظيم

(١) Saadia Touval, Op.cit., PP 121. 122 ولمزيد من الأمثلة والتفاصيل:- انظر أعمال مؤتمر

الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا ( القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية: جامعة القاهرة الفترة من ٢٩

-٣٠ مايو ١٩٩٩). وانظر كذلك:

-Martin R Doorbos, " Protest Movements in Western Uganda: Some Parallels and Contrasts.", in Raymond Hall (ed.), Op.cit., PP 263: 281



والقدرة العسكرية، على نحو يزيد من درجة العنف ويُطيل في كثير من الأحيان من أمدّه؛ على نحو ما تشهد خبرة المجتمعات الإفريقية والغربية<sup>(١)</sup>.  
وتُقدم المطالب الانفصالية لكل من البوجندا والبونيورو في أوغندا أمثلة للمطالب المبكرة للانفصال<sup>(٢)</sup>. وكذا مطالب الأشانتي في غانا<sup>(٣)</sup>. في حين تُمثل المطالب الانفصالية لجماعة الأيوو في نيجيريا والتي قادت إلى حرب بيافرا (١٩٦٧ - ١٩٧٠) النمط الثاني وهو المطالب الانفصالية المتأخرة<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: المطالب الاستقلالية الإدارية

على العكس من المطالب الاستقلالية الانفصالية، لا تسعى الجماعات المطالبة بالاستقلال الإداري إلى الانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها وإنما تستهدف الجماعات بتلك المطالب توفير الاعتراف لها وإقليمها بالاستقلال الإداري، أو قدر من الحكم الذاتي، سواء كان ذلك في إطار دولة فيدرالية أو دولة موحدة بسيطة. فالاستقلال الإداري للجماعات الإثنية، علاوة على ما يتضمنه من اعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع، فإنه يتيح لها قدرأ من المخصصات المالية في موازنة الدولة، ويخلق مجموعة من الوظائف الإدارية لأبناء الإقليم الذي تغطنه تلك الجماعة، إضافة إلى ما يتضمنه ذلك أيضاً من ارتقاء بالخدمات وتقديم المزيد من المشروعات للإقليم؛ الأمر الذي يُفسر حرص العديد من الجماعات على تحويل أقاليمهم إلى وحدات

(١) Henry Benin, "Leaders, Violence, and the Absence of Change in Africa.", in *Political Science Quarterly* (New York: the Academy of Political Science, Vol. 108, No.1, Spring 1993), P280. Horowitz, *Ethnic Groups ...*, Op.cit., PP 261:262

والنظر

John Stone, "Etnicity Versus the State: the Dual Claims Of State Coherence and Ethnic Self - Dtermination.", in Rothchild and Olorunsola, Op.cit., PP88. 91

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: "الانتماء الوطني في أوغندا". د. مرجع سبق ذكره، ص: ١٨ روزا اسماعيلوفا:

مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٦ : ٨٤

(٣) Peter Skalnik, "Why Ghana is not a Nation State.", *Africa Insight* (Pretoria: the African Institute of South Africa, Vol.22, 1992), PP66-72

(٤) حول تفاصيل ذلك الانفصال انظر:

د. ماهر عطية شعبان: "الحرب الأهلية النيجيرية: انفصال بيافرا". بحث مقدم للمؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية بعنوان: "الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا" (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة،

٢٩ - ٣٠ مايو ١٩٩٩). ص ص ٣٦ : ٤٥

إدارية مستقلة (ولاية - محافظة - مراكز)، حتى وإن لم يكن يتوافر لتلك الأقاليم المتطلبات اللازمة لذلك.

ومن الأمثلة الدالة في هذا المقام، أنه في ٧ أغسطس عام ١٩٧٥ م أصدر الجنرال مرتضى الله محمد حاكم نيجيريا قراراً بتشكيل لجنة؛ لتقوم بدراسة إنشاء المزيد من الولايات وتقديم توصياتها في هذا الشأن، وقد اقترحت اللجنة إنشاء مزيد من الولايات، وإن اختلف أعضاؤها حول المعايير الواجب الأخذ بها في هذا الصدد. وقد أعلن رئيس اللجنة أنه لو تمت الموافقة على كافة المطالب المتعلقة بإنشاء الولايات فإن نيجيريا ستقسم إلى ٢٠٠ ولاية؛ وهو ما يكشف كثافة تلك المطالب وحدتها<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: المطالب الإنشائية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته

تتعلق تلك المطالب بالأساس بقضية توزيع الموارد، وإعادة توزيعها بين الجماعات الإنشائية المختلفة. حيث تسعى كل جماعة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية المتاحة عبر السياسات العامة المختلفة<sup>(٢)</sup>. بل أكثر من ذلك، أن أجهزة صنع السياسات العامة تصبح هدفاً بذاتها للجماعات الإنشائية حيث تسعى كل جماعة إلى السيطرة على تلك الأجهزة أو على الأقل ضمان وجود ممثلين لها داخلها<sup>(٣)</sup>. ولما كان من الصعوبة بمكان تتبع كافة المطالب الإنشائية؛ فإنه سوف يتم التركيز على ثلاثة أنواع من المطالب الرئيسية للجماعات الإنشائية المختلفة وهي: المطالب المتعلقة بالتمثيل في المؤسسات والمناصب العامة، نصيب الجماعة في الإنفاق العام، وأخيراً المطالب الخاصة بالملكية الزراعية أو ما يعرف بمسألة الأرض.

### أولاً: التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة

درجت الكتابات التقليدية على النظر إلى السلطة السياسية كأداة لتحقيق أهداف وغايات أخرى، إلا أن الواقع السياسي بصفة عامة وفي دول العالم الثالث بصفة

(١) د. إبراهيم نصر الدين: الانتماء الوطني في أفريقيا...، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ : ٥٥.  
رونلثمي سوبيرو: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.

(٢) حول قضية التوزيع وإعادة التوزيع انظر:

د. مصطفى كامل السيد: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥ : ٧٦

-Donald Rothchild, "Collective Demands for Improved Distributions.," in Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola (eds.), *Op.cit.*, PP 172:173

(٣) Berman, *Op.cit.*, PP 337 وانظر أيضاً : فرانسوا بيار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥ : ٢٠٩

خاصة؛ يكشف عن حقيقة أن السلطة السياسية في حد ذاتها أضحت تمثل هدفاً تتنافس حوله حيناً وتتصارع أحياناً، الجماعات القائمة في المجتمع، ذلك أن السلطة السياسية بذاتها تعكس مكانة الجماعة المسيطرة عليها. فضلاً عن إنها إذا لم يحقق امتلاكها مكسباً للجماعة فإنه على الأقل سيمنع الضرر الناشئ عن سيطرة جماعة أخرى عليها. فمسألة ألا تكون ممثلاً في السلطة لا تعني مجرد أن الجماعة خارج السلطة وإنما أنها خاضعة لجماعة أخرى وتابعة لها، وأن إقليمها يحكمه حاكم إقليم آخر. وفي ضوء ذلك الواقع يسهل تفهم تصاعد المطالب الإثنية المتعلقة بالتمثيل في المؤسسات الحكومية والمناصب العامة<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول، إنه ما من مجتمع تعددي إلا ويعرف مشكلة تمثيل الجماعات المختلفة، في ظل تنافس نخب تلك الجماعات من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرئيسية، انطلاقاً من حقيقة أن الحكومة هي صاحب العمل الرئيسي في العديد من دول القارة، فضلاً عما يرتبط بالهيمنة على الأجهزة الحكومية من مكاسب مادية ورمزية للنخبة المهيمنة والجماعة الإثنية التي ينتمون إليها<sup>(٢)</sup>.

وبالنظر إلى إنه قلما تتسق رؤى وأهداف الجماعات الإثنية بشأن نصيب كل منها في الوظائف والمناصب الرئيسية في البلاد؛ فإنه غالباً ما يجد النظام السياسي نفسه أمام مطالب متعارضة في هذا الشأن؛ ما بين جماعات تسعى للحفاظ على الوضع القائم أو زيادة هيمنتها القائمة بالفعل، وبين جماعات ساخطة على التوزيع القائم للمناصب والوظائف بصرف النظر عن حجم الخدمة المدنية الفعلية في المجتمع، ذلك أن الجماعة الإثنية قد تشعر بالحرمان من جراء ضعف تمثيلها كمياً أو كيفياً أو كليهما<sup>(٣)</sup>.

من ذلك مثلاً، أنه على الرغم من أن نسبة جماعة الكيوري Kewri في جهاز الإدارة الحكومية في موريتانيا كانت أكبر من نسبتهم في المجتمع، فإن أبناء

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups .... , Op.cit. , PP 187: 188

وانظر أيضاً: دونالد هوريتز: " الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة "، في برومبرغ (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٣ : ١٤٤.

(٢) Horowitz , Ethnic Groups .... , Op.cit. , PP 221: 225

وانظر أيضاً:

Rothchild , " Collective Demands .... " , Op.cit. , PP 184: 192

د. حمدي عبد الرحمن: الفساد السياسي في إفريقيا (القاهرة: دار القاريء العربي، ط ١٩٩٣)، ص ص ٩٣ : ١١٢

(٣) Ibid. , PP 176: 183. Bates , Op.cit. , PP: 159: 161

الجماعة أبدوا اعتراضاً على ذلك التمثيل انطلاقاً من إنه، وإن كان أكبر من نسبتهم في المجتمع إلا إنه أقل من نسبتهم في فئة المتعلمين<sup>(١)</sup>. وما يقال عن الكيوري في موريتانيا. يصدق أيضاً على مطالب الإيبيو في نيجيريا، والايوي في غانا واللوزي في زامبيا، واليهوتو في بوروندي، والبرير في المملكة المغربية. والاورومو والسيدامو والصوماليين في أثيوبيا<sup>(٢)</sup>.

وبصفة عامة يمكن القول أن الجماعات الأقل قدرة على المنافسة العامة على شغل وظائف الخدمة المدنية؛ لضعف قدراتها التعليمية المؤهلة لذلك، تميل إلى المطالبة باتباع سياسات التخصيص والحصص الإثنية في تولية الوظائف، بما يضمن لها التمثيل في الجهاز الحكومي، وفي المقابل فإن الجماعات الإثنية الأوفر حظاً والأكثر تأهيلاً تميل إلى المطالبة بجعل قاعدة تولي الخدمة المدنية هي المهارة والملائمة الوظيفية.

وعلى صعيد المناصب العامة، وانطلاقاً من واقع ضعف المؤسسات السياسية في معظم الدول الأفريقية، وهيمنة السلطة التنفيذية على ما عداها من سلطات يلاحظ أن منصب رئاسة الجمهورية يحظى بأهمية بالغة لدى الجماعات الإثنية المختلفة داخل المجتمع، يليه في ذلك منصب رئاسة الوزراء، وعضوية البرلمان<sup>(٣)</sup> وتجسد التجربة النيجيرية بشقيها المدني والعسكري وعبر حكوماتها المتتالية تلك الحقيقة، ذلك إنه في ظل الهيمنة العديدة للمسلمين من الهوسا/ الفولاني في شمال نيجيريا، لم يكن من المتسنى للجماعات الأخرى من غير المسلمين بجنوب البلاد وشمالها الوصول إلى سدة الحكم، إلا عبر القوة العسكرية أو بالتحالف معها<sup>(٤)</sup>.

وفي ضوء ذلك، يمكن تفهم المطالب التي رفعتها الجماعات غير المسلمة في نيجيريا، والتي عبرت عنها الرابطة المسيحية لنيجيريا في مطلع التسعينيات؛ حينما أعربت

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups ..... Op.cit , P 224

(٢) ولعزيد من الأمثلة انظر: د. عبد السلام بغدادي، مرجع سبق ذكره، روزا اسماعيلوفا، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩ : ١٣٧.

(٣) حول تلك المناصب وكيف توسعت على حساب للمبادئ والمعايير الدستورية وأسباب ذلك الخلل انظر: Jacques Maquet, *Power and Society in Africa*, Translated by Jeannette Kupfermann (London: World University library , 1971 ) , PP 115: 123

(٤) انظر د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في أفريقيا ... مرجع سبق ذكره، ص ٩٠ .

وحول أنماط استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية في نيجيريا انظر:

د. حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي... مرجع سبق ذكره، ص ٩٣ : ٩٤

عن استيائها من الهيمنة الشمالية في ظل حكم إبراهيم بابانجيدا (١٩٨٥ - ١٩٩٣)، وكذا مطالبة الكنيسة الأرثوذكسية في "لاجوس" بضرورة أن يكون أول رئيس للجمهورية الثالثة من الجنوب<sup>(١)</sup>. ولذا فإنه مع فوز مرشحين من الشمال، في الانتخابات التمهيدية للحزبين الرئيسيين في نيجيريا لمنصب رئاسة الجمهورية في عام ١٩٩٢م، هددت الرابطة المسيحية لنيجيريا بمقاطعة المسيحيين للانتخابات. وبعد إلغاء النظام الحاكم لنتائج الترشيحات الحزبية وإعادتها من جديد، وبعد إعلان الحزبين الرئيسيين ترشيحاتهما الجديدة، حيث رشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي "مسعود ييولا" (مسلم/ جنوبي/ يوروبا) ورشح حزب المؤتمر الوطني الجمهوري بشير توفان (مسلم/ شمالي/ هوسا)، فإن العديد من المؤسسات المسيحية طالبت بضرورة أن يكون مرشحا الحزبين لمنصب نائب الرئيس من المسيحيين.

وبالفعل اختار حزب المؤتمر الوطني الجمهوري سلفستر أوجوه (مسيحي، جنوبي، إيبو) لمنصب نائب الرئيس، في حين اختار الحزب الديمقراطي الاجتماعي باباجانا كنجيبي (مسلم/ شمالي/ كانوري) لذات المنصب.

وعلى الرغم من إلغاء نتائج الانتخابات التي أجريت في ١٢ يونيو ١٩٩٣م فإن نتائجها الأولية التي نشرت ذات دلالة فيما يتصل بمسألة المطالب الإثنية المتعلقة بمنصب الرئاسة<sup>(٢)</sup>.

فاستناداً إلى النتائج غير الرسمية حصل مسعود أبيولا على ٥٨ % من إجمالي أصوات الناخبين، كما حصل على الأغلبية في ١٩ ولاية من الولايات الثلاثين في البلاد، إضافة إلى العاصمة أبوجا. وقد تركزت الولايات التي فاز فيها في الغرب حيث جماعات اليوروبا التي ينتمي إليها وفي الحزام الأوسط حيث الجماعات الإثنية

(١) استلذت الجمهورية الأولى في نيجيريا في الفترة من أكتوبر ١٩٦٠ حتى ١٥ يناير ١٩٦٦ وخضعت لقيادة سامدي إزيكوي الذي كان حاكماً علماً للبلاد في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣ هي كانت نيجيريا فيها تابعة إسمياً للتاج البريطاني وبعد إلغاء تلك التبعية الإسمية في عام ١٩٦٣ أصبح نامدي إزيكوي أول رئيس للبلاد واستمر حكمة حتى عام ١٩٦٦ حينما أطوع به عبر انقلاب عسكري - بقيادة لجوي إيرونس (ييبو) - والتي كان فاتحة عدة انقلابات خضعت بمقتضاها نيجيريا للحكم العسكري حتى عام ١٩٧٩ وهو تاريخ قيام الجمهورية الثانية بعد انتخاب الرئيس شيوخو شاجاري في أغسطس ١٩٧٩ وقد استمرت تلك الجمهورية حتى عام ١٩٨٣ حينما أطاح انقلاب جديد بقيادة محمد بخاري بالنظام لتدخل حقبة جديدة من الحكم العسكري لمزيد من التفاصيل حول ملاسات قيام الجمهورية الأولى والثانية وطبيعتها انظر صبحي قصوة: التجربة الديمقراطية، مرجع سبق ذكره.

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في إفريقيا...، مرجع سبق ذكره، ص. ٨٨.

التي يغلب عليها الإسلام؛ وإن لم تكن من الهوسا وفي ولايات الجنوب الشرقي - باستثناء الانامبرا - حيث يقطن الإيبو بميراثهم العدائي تجاه الهيمنة الشمالية، فرغم وجود مرشح من الإيبو لمنصب نائب الرئيس إلى جانب مرشح الهوسا للرئاسة، فإن ذلك التحالف لم يحظ من ولايات الإيبو إلا على ولاية "الانامبرا" التي ينتمي إليها المرشح لمنصب نائب الرئيس - وتركزت الولايات التي أخفق فيها "إيبولا" في الشمال حيث هيمنة الهوسا التقليدية. والتي رأت في هزيمة مرشحها تهديدا لتلك الهيمنة فسعت للحيلولة دون ذلك<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة، إلى إنه قد تلجأ بعض الجماعات إلى المطالبة بإضفاء قدر من الحصانة على حصتها في الوظائف العامة؛ من خلال النص على تلك الحصة في وثائق واتفاقات قانونية، لاسيما دستور البلاد، واشترط إجراءات خاصة لتعديل تلك الوثائق؛ بما يضمن لها نوعا من حق الاعتراض على أي إجراء يمس تلك المكتسبات، وتجسد تجربة الجماعة البيضاء في زيمبابوي تلك الصورة، حيث نص دستور الاستقلال على تخصيص ٢٠% (عشرين بالمائة) من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها - آنذاك مائة مقعد - للجماعة البيضاء التي لم تكن نسبتها إلى إجمالي سكان البلاد تتجاوز ٥%، في نفس الوقت الذي احتفظ لهم الدستور بنسبة ٢٥% من إجمالي عدد المقاعد في مجلس الشيوخ (عشرة مقاعد من بين أربعين مقعداً بالمجلس)<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: نصيب الجماعة في الإنفاق العام

تعتبر عملية توزيع الموارد على مختلف الجماعات الإثنية الرئيسية، واحدة من أعقد وأخطر المهام التي يتعين على النظم السياسية القيام بها، في ظل تعدد وتعارض المطالب التي تطرحها الجماعات في أغلب الأحوال.

يضاعف من خطورة تلك المطالب؛ واقع التخلف الاقتصادي، وضعف الموارد، الذي تعاني منه معظم دول العالم النامي؛ انطلاقاً من واقع الضعف العام الذي تعاني منه تلك الدول؛ الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى تسميتها بالدولة الرخوة<sup>(٣)</sup> Soft State.

(١) المرجع السابق، ص ٨٨-٨٩.

(٢) لمزيد انظر حول تلك التجربة: د. إبراهيم نصر الدين: مسار التسوية في زيمبابوي، بحث غير منشور (د.ب) ص، ٢٧.

(٣) حول تلك الملامح والتسمية انظر:

Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, "Why African's Weak States Persist: The Empirical and Juridical in Statehood " *World Politics* ( Vol. 35 , No.1 , October 1982 ) , PP 1 24

Goran Hyden, " Problems and Prospects of State Coherence " in Donald Rothchild and Victor A Olorunsola (eds) ., *Op.cit.*, PP 73: 74.

ويمكن القول أن المطالب الإثنية تتعلق بكافة جوانب الإنفاق العام ومجالاته سواء ما يتعلق منه بأوضاع قائمة أو مشروعات مستهدفة. حيث تحرص الجماعات المميزة على الحفاظ على مكانتها ووضعها داخل منظومة المجتمع، في حين تسعى الجماعات المغبونة -نسبياً- أو التي تشعر بذلك - إلى المطالبة بزيادة نصيبها في الإنفاق العام سواء تمثلت مطالب تلك الجماعات في صورة مخصصات مالية مباشرة للجماعة أو سلطتها الإقليمية المحلية أو في صورة إقامة مشروعات بنية أساسية أو استثمارية أو زيادة الخدمات المقدمة للجماعة والإقليم الذي تقطنه. فما لم تشعر الجماعات الإثنية الرئيسية بالرضاء وبعادلة وإنصاف السبل المتاحة لمشاركتها في اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد، فإنه تتزايد احتمالات عدم الاستقرار والضغط على النظام من أجل تحقيق مطالب تلك الجماعات<sup>(١)</sup>.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن مطالب الجماعات غير المستفيدة أو بالأحرى الأقل استفادة من النظام القائم تتركز حول المطالبة بالمزيد من الفرص التعليمية في صورة إنشاء المزيد من المدارس والجامعات في منطقتها وكذلك تحسين الخدمات الصحية والمرافق، وبخاصة المياه الصالحة للشرب والإسكان والطاقة، والاستثمارات الصناعية والعمالة، حتى ولو تمت إعادة توزيع الموارد من جديد على حساب الجماعات الأكثر استفادة من النظام<sup>(٢)</sup>. والأمثلة على ذلك كثيرة حيث لا تخلو أي من دول العالم من مثل هذه المطالب إلا أن واقع الدول النامية الاقتصادي المتخلف يقلل من قدرة التظم السياسية لهذه الدول على الاستجابة لتلك المطالب؛ مما يزيد من خطورتها وحدتها على نحو يجعل من تجاهل تلك المطالب مدخلاً لمطالب أكثر عنفاً وتشدداً، أو على نحو ما يشير دونالد روثشيلد يحولها من مطالب تفاوضية Negotiable إلى مطالب غير تفاوضية Nonnegotiable<sup>(٣)</sup>.

(١) Donald Rothchild , **Managing Ethnic Conflict in Africa: and Incentives for Cooperation** (Washington D.C.: Brooking Institution Press , 1997 ), PP 75-82.

وانظر كذلك مطالب جماعتي الأنكولي والتورو في أوغندا في رفع مطالب انفصالية لعدم الاستجابة لها. Martin R.Doorbos, **Op.cit.** , PP 263: 281

(٢) Rothchild , " Collective Demand ...." **Op.cit.**, PP 176: 184. Paul K. Kurgat , "Ethnicity and Political Pluralism in Africa.," in Bethwell A. Ogot , **Op.cit.**, P 148

(٣)- Donald Rothchild , " An Interactive Model For State – Ethnic Relations ,," in Francis M. Deng and I William Zartman (eds )., **Conflict Resolution in Africa.**

( Washington , D. C.: the Brookings Institution , 1991 ), P197.

Goran Hyden , " Administration and Public Policy.," in Joel D. Barkan and John Okumu (eds) , **Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania** ( London: Praeger Publishers , 1979 ) , PP 107:111

على نحو ما تكشف خبرة مثلاً معظم الدول الإفريقية، التي شهدت محاولات أو مطالبات انفصالية وحروب أهلية كالسودان، ونيجيريا، وتشاد، أثيوبيا، جيبوتي، سيراليون، الكنفو الديمقراطية، ليبيريا،... حيث تجد الجماعات المستبعدة من السلطة ومغانمها نفسها مضطرة -عبر سلسلة من الممارسات والتفاعلات الوسيطة- إلى المطالبة إما بالانفصال التام أو الحكم الذاتي أو السعي من أجل بسط هيمنتها على النظام وأجهزته المختلفة<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: مسألة الأرض

تمثل تلك المسألة أبرز وأخطر قضايا المطالب الإثنية لا سيما في المجتمعات التي شهدت استعماراً استيطانياً مثل كينيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا. حيث اتسمت تلك المجتمعات بصفة عامة بتباين شديد في توزيع الأراضي الزراعية لصالح الجماعات الأوربية المستوطنة وأحفادهم والذين حازوا معظم إن لم يكن كل الأراضي الجيدة في البلاد، وبين أهل البلاد الأصليين. ففي زيمبابوي -على سبيل المثال- امتلك البيض نحو ٥٠% من الأراضي بالبلاد اشتملت على معظم الأراضي المروية، وجميع الأراضي المستخدمة في التعدين، وذلك على الرغم من أن تعداد الجماعة البيضاء في زيمبابوي لم يكن يتجاوز ٥% من إجمالي تعداد السكان، ولذا فإنه مع استقلال البلاد عام ١٩٨٠م، واجهت الحكومة الجديدة ضغوطاً من العديد من الجماعات بضرورة إعادة توزيع أراضي البلاد على نحو أكثر عدالة، في حين هددت الجماعة البيضاء بتصفية أعمالها والهجرة إلى الخارج؛ إذا تم المساس بمسألة الأرض؛ الأمر الذي كان يعني تأليب القوى الأوربية - لا سيما بريطانيا - على النظام الحاكم في زيمبابوي وحرمانه من الاستثمارات والمساعدات الخارجية<sup>(٢)</sup>. ولذا ظلت مسألة الأرض في زيمبابوي دون حسم طوال العقدين التاليين على الاستقلال، وأضحت ساحة للصراع السياسي والمزايدة الانتخابية؛ الأمر الذي جسده عمليات استيلاء بعض الجماعات من سكان البلاد الأصليين على مزارع الجماعة البيضاء بقوة السلاح منذ عام ١٩٩٨ م؛ وهي العمليات التي قادها

(١) د. إبراهيم نصر الدين: "زيمبابوي..."، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢: ٤٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تطورات مسألة الأرض في زيمبابوي انظر:

Tenda Madinah, "the Land of War", in New African (No. 367, October 1998), P24  
Baffour Ankomah, "Why Mogabe is Right: and these are the Facts.", New African (No 385, May 2000), PP. 14: 17



المحاربون القدماء في الحركة الوطنية وضمت العديد من المزارعين السود ونجحت في الاستيلاء على المئات من مزارع الجماعة البيضاء.<sup>(١)</sup>

ولقد شهدت كينيا عقب الاستقلال، مطالب متزايدة بإعادة توزيع الأراضي الخاضعة لسيطرة البيض؛ وهو الأمر الذي تعهدت كينيا بتنفيذه من خلال شراء تلك الأراضي وتعويض مالكيها من البيض - ذات السياسة التي اتبعتها زيمبابوي عند الاستقلال - إلا إنه في ظل ضعف إمكانيات الدولة، وعجزها عن تدبير الأموال اللازمة للوفاء بذلك التعهد، ثارت من جديد المطالبة بتأميم ومصادرة أراضي الجماعة البيضاء، وإعادة توزيعها لصالح المعدمين من المزارعين الذين لا يملكون أي أرض، وأدت تلك المطالبات إلى حدوث انشقاق داخل الحزب الحاكم وخروج بعض قياداته وتأسيسها لحزب معارض للحكومة؛ نظراً لرفض الحكومة بقيادة جوموكينياتا مطلب المصادرة والتأميم، وتممكه ببرنامج وسياسة الشراء أو التعويض<sup>(٢)</sup>.

وتشهد جنوب أفريقيا نمطاً مشابهاً لتجربة كل من كينيا وزيمبابوي؛ حيث طالبت العديد من الجماعات الوطنية بضرورة إعادة النظر في التوزيع القائم للملكية العقارية لاسيما ملكية الأراضي في ظل التباين الشديد بين ملكيات الجماعة البيضاء وما عداها من الجماعات؛ وهي المطالب التي مثلت أحد القضايا الأساسية الضاغطة على النظام الحاكم بعد التحول السياسي في البلاد منذ عام ١٩٩٤م.

---

(١) New African , "Land Issue: the Legal History since 1980 why Mogabe has waited till now.", New African (No.386, June, 2000), PP 20:21

(٢) Edmond J Keller , " The State , Public Policy and the Mediation Of the Ethnic Conflict in Africa.", in Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola (eds.), State Vrsus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas" ( Colorods: Westviews Press , 1983 ), P: 264.

وانظر:

Goran Hyden , "Admenistration..", Op.cit.,P 108: 110

## المبحث الثاني مبررات مطالب الجماعات الإثنية وعوامل فاعليتها

تتباين المطالب التي تسعى إليها الجماعات الإثنية؛ حيث تسعى بعض تلك الجماعات إلى الهيمنة وبسط سطوتها ونفوذها على غيرها من الجماعات، بينما تسعى جماعات أخرى لاستبعاد غيرها من العملية السياسية كلية، في حين تقتصر مطالب بعض الجماعات على المشاركة بنصيب في الحكم وموارد البلاد؛ على نحو ما سلف البيان. وفي سعيها لإدراك مطالبها، تتوسل كل جماعة بمبرر أو أكثر لدعم مطالبها وإضفاء الشرعية عليها. إلا إن فاعلية تلك المطالب، ومدى الاستجابة لها، تتوقف بدورها على مجموعة من العوامل والاعتبارات المتعلقة بالجماعة الإثنية نفسها، وأقاليمها، ونخبها السياسية من ناحية، وبمؤسسات النظام السياسي وسياساته من ناحية أخرى.

ويعرض هذا المبحث عبر مطلبين، لأهم المبررات والأسانيد التي تطرحها الجماعات الإثنية لدعم مطالبها، وكذلك أهم العوامل الحاكمة لفاعلية تلك المطالب وذلك على التفصيل التالي.

### المطلب الأول: مبررات مطالب الجماعات الإثنية

يمكن بلورة المبررات التي تستند إليها الجماعات الإثنية في دعم مطالبها المختلفة، وفي مقدمتها أحقيتها في الحكم، في مجموعتين أساسيتين هما: المبررات التاريخية، والمبررات المتعلقة بالجدارة والكفاءة.

#### أولاً: المبررات التاريخية

يأتي في مقدمة تلك الادعاءات أو المبررات ما يلي:

أ- سببية الوجود بالإقليم: وبالتالي اعتبار الجماعات الأخرى دخلاء، وتكمن أهمية ذلك في أن ادعاء جماعة ما أنها تمثل السكان الأصليين للبلاد، يترتب عليه حقوق أساسية لتلك الجماعات، حتى وإن كانت أقلية في مواجهة الأغلبية، حيث يمكن أن تتخذ إجراءات لضمان تمثيل، أو أحياناً هيمنة تلك الجماعة سياسياً وحماية امتيازاتها الاقتصادية في البلاد<sup>(١)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن ادعاء

(١) هورويتز: مرجع سبق ذكره، من ص ١٤٩: ١٥١

جان فرانسوا بيار: مرجع سبق ذكره، من ١٧٠

الجماعات الاثنية بأسبقية وجودها بإقليم الدولة لا يعني بالأساس الحقيقة التاريخية الفعلية بقدر تعلقه بإدراك الجماعة ذاتها واعتقادها في ذلك.

وعلى سبيل المثال، شهدت منطقة ديرين Durban في جنوب إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، موجة تدفقات من أبناء الأفارقة على المنطقة التي يقطنها تاريخياً ولعقود طويلة الهنود، وعلى الرغم من أن الأفارقة كانوا هم الأحدث وصولاً للإقليم، إلا أنهم نظروا لأنفسهم على أنهم أبناء البلاد، وأن الهنود هم المتطفلون؛ ذلك إنهم لم ينظروا للأمر من منظور الواقع التاريخي للمنطقة (ديرين)، وإنما من منظور تاريخ كامل إقليم جنوب إفريقيا.<sup>(١)</sup>

وما يقال عن العلاقة مع الهنود في جنوب إفريقيا، يمكن أن يقال أيضاً عن المجتمعات الهندية، أو الآسيوية بصفة عامة، على امتداد سواحل شرق إفريقيا؛ لا سيما كينيا وتنزانيا. ويمكن أن يُفسر ما تعرض له الآسيويون من اضطهاد، خلال العقد السابع من القرن العشرين، إبان حكم عيدي أمين لأوغندا<sup>(٢)</sup>.

• أوضاع ما قبل الاستعمار: حيث تربط الكثير من الجماعات أحياتها في الحكم، وفي الاستجابة لمطالبها؛ بهيمنتها السابقة على البلاد في عصور سابقة على الاستعمار؛ حيث تستحضر تلك الجماعات مجدها السابق، وتتوسل به لتبرير مطالبها، من ذلك مثلاً مطالبة المور Moor في موريتانيا ولمدة طويلة بوادي نهر السنغال الذي تقطنه جماعات الكيوري Kewri السوداء استناداً إلى هيمنتهم السابقة على المنطقة، في ظل الإمارات العربية الإسلامية التي قامت في تلك الأنحاء، ويرتبط بتلك المسبررات أيضاً، تلك التي تقوم على أساس طموحات وفتوحات الجماعات الأثنية التي أوقفها الاستعمار الأوربي للقارة من ذلك تأكيد جماعات "الأشانتي" في غانا إنه لولا الاستعمار البريطاني لكان كامل أقاليم دولة غانا الحالية خاضعة للأشانتي، وكذلك الحال بالنسبة لجماعات الهوسا في شمال نيجيريا، التي يرى زعماءها إنه لولا الاستعمار البريطاني للبلاد، لامتد النفوذ الهوساوي وممالكه حتى الجنوب.<sup>(٣)</sup> وتمثل تلك الذكريات في مجملها؛ دافعا ومبررا لعدم قبول المساواة مع الجماعات الأخرى بالمجتمع.

(١) Horowitz, Ethnic Groups ..... , Op.cit. , PP 202: 204

(٢) Ibid. , P 203

وانظر أيضاً بيار، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٥ : ١٨٢

وحول ممارسات عيدي أمين تجاه الآسيويين انظر :

D G Okalany, " Ethnicity and Culture of Eating in Uganda " . in Ogot , Op.cit , PP 192. 194

(٣) Horowitz, Ethnic groups ..... , Op.cit. , PP 205

• خلافة المستعمر: يتعلق ذلك المبرر بواقع الحال في المرحلة الاستعمارية، وموقف الجماعات الإثنية المختلفة منه، حيث إن بعض الجماعات كالباجندا في أوغندا قد اتخذت من علاقاتها الخاصة بالمستعمر وسياساته، ذريعة للمطالبة بأحققتها في خلافته في حكم البلاد. حيث حظيت مملكة البوجندا بوضع خاص في ظل الاستعمار، كما أن أبناء الباجندا كانوا هم الأكثر انتشاراً وتوظفاً في الإدارات الاستعمارية في البلاد.

ولا يخفى - في ظل ما سلف بيانه - أن ذلك المبرر متفاعلاً مع غيره من العوامل قد أثمر اعترافاً بمزايا خاصة لهذه الجماعة؛ ممثلة في الاعتراف بزعيمهم الكاباك<sup>(١)</sup> كرئيس للبلاد.

وعلى العكس من الصورة سالفة البيان، فإن الصورة الغالبة هي استناد الجماعات الإثنية في تبريرها لمطالبها، إلى دورها في قيادة حركة النضال الوطني ضد المستعمر، من ذلك مثلاً موقف البمبا في زامبيا، والباكونجو في الكونغو برازافيل، واليكويو في كينيا، والايبو في نيجيريا؛ حيث ترى تلك الجماعات أنها تستحق الأولوية في حكم البلاد؛ كمكافأة على مجهودها في مكافحة الاستعمار، في مقابل غيرها من الجماعات التي تعاونت مع الاستعمار، أو لم يقومو بجهد يذكر في مقاومته. ولعله من الأمثلة الدالة على طبيعة ذلك المبرر واستخدامه أن جماعة البمبا في زامبيا قد درجت في تبرير وضعها المميز في البلاد، في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، بأنها الجماعة التي تحملت عبء الحرب الأساسي ضد المستعمر، في حين لم تقم جماعة اللوزي - المناقصة لها - بأي جهد يذكر. ومع تراجع قوة البمبا وتقلص سلطاتهم في السبعينيات؛ تصاعدت شكوى أبناء البمبا من عدم تناسب ما يحصلون عليه والدور التاريخي الذي قاموا به في تحرير البلاد<sup>(٢)</sup>. وموقف البمبا في زامبيا يتشابه تماماً مع موقف كل من الأوفامبو في ناميبيا والشونا في زيمبابوي، والاكسهوزا في جنوب إفريقيا.

وما يقال عن خلافة المستعمر، يقال كذلك عن خلافة أيا من النظم السياسية في القارة؛ سواء جاءت تلك الخلافة سلمياً (السنغال في ظل عبد الله واد، زامبيا في ظل شيلوبا، تنزانيا) أو قسراً (أثيوبيا، السودان، النيجر، الصومال) حيث تطالب كل

(١) راجع د. إبراهيم نصر الدين: "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، مرجع سبق ذكره، ص ١٥

(٢) Horowitz, Ethnic Groups ..... , Op.cit., PP 206-207

جماعة بنصيب في كعكة الحكم؛ استنادا إلى دورها في الإطاحة بالنظام السابق عبر صناديق الاقتراع أو عبر السلاح.

### ثانياً: المبررات المتعلقة بالجدارة والكفاءة<sup>(١)</sup>

تشير التكوينات الاجتماعية في الدول المختلفة إلى أن معظم تلك الدول تتضمن داخلها جماعات متميزة للوضع والمكانة الاجتماعية وفق مؤشرات الكفاءة والمهارة المختلفة، وتتضمن كذلك جماعات مختلفة وفق ذات المقاييس.

وفي ضوء ذلك فإنه غالباً ما تتفاوت مطالب كل جماعة ومبرراتها على النحو التالي:

أ- مطالبة الجماعات المختلفة النظام باتباع سياسات تفضيلية بشأنهم على صعيد التوظيف والتعليم والأعمال الحرة، وذلك حتى يتساووا مع الجماعات المميزة، ولا يكونون تحت رحمتهم؛ ذلك أن أبناء الجماعات الأقل كفاءة، يرون أن مجرد إتاحة الفرصة المتساوية أمام الجماعات المختلفة -دون مراعاة التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية- سيسفر في النهاية عن هيمنة الجماعات المتقدمة، على كافة المستويات وإهمال غيرها من الجماعات بل وإخضاعهم لسلطة الآخرين<sup>(٢)</sup>. الأمر الذي يدفع الجماعات المختلفة إلى اللجوء إلى العنف في مواجهة تلك الهيمنة من ذلك إحداث العنف التي يشهدها الجنوب السوداني من جانب الجماعات الجنوبية ضد ما يرونه نوعاً من بسط الهيمنة العربية الإسلامية الشمالية عليهم<sup>(٣)</sup>. ويتشابه الوضع في نيجيريا مع الوضع في السودان فيما يتعلق بنظرة الجنوب إلى الشمال على أنه يسعى إلى بسط هويته وسطوته على أهل الجنوب<sup>(٤)</sup>.

ب- أنه في مواجهة مطالب الجماعات المختلفة بالمعاملة التفضيلية، فإن الجماعات المتقدمة تسعى بصفة عامة إلى تبرير مطالبتها استناداً إلى مبدأ المساواة والجدارة حيث يؤكد أبناء تلك الجماعات على ضرورة عدم التمييز بين أبناء الدولة الواحدة فيما يتعلق بتولي المناصب والمهن المختلفة وترك الساحة على مستوى كافة الأقاليم بالدولة مفتوحة للتنافس بين أبناء الجماعات الإثنية لشغل تلك المناصب والوظائف<sup>(٥)</sup>.

(١) Ibid., PP 212:215

(٢) Eghosa E. Osaghae, , Op.cit.PP 238:242

(٣) راجع د. إبراهيم نصر الدين: الحرب الأهلية في جنوب السودان...، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥-٩١، وكذلك د. نيفين مسعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧: ١٥٨

(٤) د. إبراهيم نصر الدين: الانتماء الوطني إفريقيا...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤-٤٥، ٥٠-٥٢.

(٥) Bates, Op.cit., PP 159:160

ج- أن ما يقال عن الجماعات وحظها من التقدم والتخلف، يقال كذلك عن الأقاليم التي تقطنها الجماعات وحظها من التقدم والتخلف، حيث تسعى الجماعات القاطنة بأقاليم مختلفة إلى المطالبة بنصيب أكبر في المشروعات الاستثمارية المختلفة - رغم عدم توفر المقومات اللازمة لذلك - انطلاقاً من أهمية ذلك لتنمية الإقليم والتعبير عن قيمة الجماعة؛ وفي المقابل يصر قاطنو الأقاليم المتقدمة على اتباع قواعد الجدوى الاقتصادية بإنشاء تلك المشروعات في الأقاليم التي تتوفر بها المقومات اللازمة حتى وإن أدى ذلك إلى تركيز تلك المشروعات في عدة مناطق محدودة<sup>(١)</sup>.

د- تجدر الإشارة، إلى أن المبررات المستندة إلى الجدارة والكفاءة غالباً ما تتصاعد في المجتمعات التي تشهد وجود جماعات مهاجرة أو استيطانية في البلاد، يفاقم من الأمر شعور أبناء البلاد الأصليين أن وجود وبقاء تلك الجماعات الوافدة يرجع إلى تسامح أبناء الجماعات الأصلية وليس لأي شيء آخر، وفي المقابل يصر أبناء الجماعات الوافدة، على إنه لولا جهودهم وأنشطتهم، على الأصعدة المختلفة؛ ما كان هناك الكثير مما يتصارع حوله. وفي ضوء مثل ذلك الموقف، يصعب القبول بالمعاملة المتساوية لمطالب كل من الجماعتين من جانب النظام<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني: عوامل فاعلية المطالب الإثنية

سلفت الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل تلعب دوراً جوهرياً في فاعلية المطالب الإثنية. وهي تنقسم إلى عوامل تتعلق بالجماعة الإثنية المعنية، وعوامل تتعلق بالنظام السياسي ومؤسساته وسياساته. وفيما يلي بيان ما سلف إجماله.

#### أولاً: العوامل المتعلقة بالجماعة الإثنية

تتمثل أهم العوامل الحاكمة لفاعلية المطالب الإثنية، في طبيعة هيكل المجتمعات الإثنية، وطبيعة نخبها السياسية، وكذا قدرتها التنظيمية.

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups .... , Op.cit., PP 213:214

وانظر كذلك د. إبراهيم نصر الدين: الانتماء الوطني في إفريقيا... ، مرجع سبق ذكره،

(٢) Horowitz, Ethnic Groups ..., Op.cit , P.215 ,

وحول قضايا ومشكلات للجماعات المهاجرة أو الأجنبية في المجتمعات المحلية قظر :

بيار : مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٥ : ١٨٣

## أ- طبيعة هيكل المجتمعات الإثنية

سلف ببيان أن المجتمعات الإثنية يمكن أن تنقسم إلى مجتمعات تراتبية (رأسية) ومجتمعات غير تراتبية (أفقية)، ويلعب ذلك التقسيم دوراً جوهرياً في طبيعة المطالب التي تطرحها الجماعات الإثنية وفاعليتها. حيث تشير الدراسات إلى أن النظم الرأسية للعلاقات الإثنية تمتلك قدراً أكبر من التماسك الاجتماعي؛ في ظل علاقة التبعية التي تطرحها تلك العلاقة بين الجماعات السائدة والجماعات الخاضعة؛ لاسيما مع إقرار الجماعات الخاضعة بواقع عدم المساواة القائم؛ بحثاً عن الحفاظ على الأمن الشخصي للجماعة، وفي ظل امتلاك الجماعة المهيمنة لأدوات القسر المختلفة. وفي إطار هذا النمط من أنماط الهياكل الاجتماعية؛ فإنه من المتصور أن تكون مطالب الجماعة السائدة هي الأكثر فاعلية واستجابة من جانب النظام الذي تشكل نخبة ورموزه في معظمها من أبناء الجماعة المهيمنة<sup>(١)</sup>، الأمر الذي دفع البعض إلى تشبيه ذلك الوضع في المجتمعات الإثنية التراتبية بالنظم الطبقيّة المغلقة.

وعليه؛ فإنه في حالات اندلاع صراع بين الجماعات المكونة للمجتمع، فإنه غالباً ما يأخذ صورة الحرب الأهلية أو الثورة الاجتماعية<sup>(٢)</sup>. على نحو ما تكشف خبرة الحرب الأهلية في رواندا، وليبيريا بصفة أساسية.

وعلى الجانب الآخر فإن المجتمعات غير التراتبية (ذات العلاقة الأفقية) في ظل الإمكانية الأوسع نسبياً للحراك الاجتماعي داخل الجماعات فإن الأفراد لا يكونون في حاجة للمفاضلة بين عضوية جماعتهم وطموحاتهم، وإن لم يكن ذلك بالطبع أن كل جماعة تحظى بنصيب متساو من الأعضاء في كل طبقة اجتماعية أو إن فرص الحراك الاجتماعي موجودة بنسب متساوية لكل جماعة، حيث يثير توزيع تلك الفرص والأنصبة -على نحو ما سلف البيان- قلقاً واضطراباً في العلاقات بين

---

(١) Horowitz . " Three Dimensions, . . . ." Op.cit ..

ولعله مما يؤكد تلك الحقيقة أنه في عهد كينياتا في كينيا هيمنت جماعة الكيكويو على ما عداها من جماعات المجتمع الكيسي، في حين إنه في عهد موي أطلق البعض على ذلك العهد اسم العصر الكالنجي أو القبائل الصغيرة وأشاروا إلى أن عملية التخلص من هيمنة الكيكويو في المجتمع تحولت في النهاية إلى ترسيخ لهيمنة الكالنجي خلال حقبة الثمانينيات. انظر:

Peter T Simatei, "Ethnicity and Othrnss in Kenya Culturs .", in Ogot (ed), Op.cit., P54.

(٢) Horowitz . " Ethnic Groups:-.....," Op.cit ., P 201

الجماعات وبعضها البعض، وبينها وبين النظام الحاكم<sup>(١)</sup>. وفي ضوء تلك السمات المميزة للجماعات الإثنية غير التراتبية فإن فاعلية مطالب تلك الجماعات لا تتبع من مجرد وضعها داخل النظام وإنما أيضا من درجة تنظيمها وطبيعتها نخبتها على نحو ما سيرد البيان.

#### ب - حجم الجماعة الإثنية ومدى تماسكها

يلعب ذلك العنصر دوراً حيوياً فيما يتصل بطبيعة المطالب الإثنية وفاعليتها ذلك أن ازدياد الحجم العددي للجماعة الإثنية غالباً ما يدفع باتجاه المطالبة باتباع مبدأ الأغلبية على الصعيد السياسي والتوزيع التناسبي لموارد البلاد على الصعيد الاقتصادي. في حين تسعى جماعات الأقلية إلى المطالبة بمزيد من التمثيل في السلطة والمشاركة في موارد البلاد<sup>(٢)</sup> وتزداد حدة تلك المطالب في حالات السيطرة من جانب جماعة أغلبية مهيمنة حيث يدفع بأس جماعة الأقلية من الوصول إلى الحكم عبر الطرق الشرعية (الانتخابات)، إلى اتباع أساليب العنف للإطاحة بالنظام القائم وفرض مطالبها (نموذج الإيبو وانقلاب ١٩٦٦ في نيجيريا، والتوتسي في رواندا وبوروندي)؛ كما أن المجتمعات التراتبية ذات الجماعات الإثنية المتقاربة حجماً تعاني أيضاً من تنافس تلك الجماعات للسيطرة على الحكم والحصول على نصيب أكبر من عوائده خاصة في حالات إتباع قاعدة التناسب Proportionality في توزيع الموارد<sup>(٣)</sup>.

الأمر الذي يفسر تلك الأهمية التي توليها الجماعات الإثنية المختلفة لقضية التعداد السكاني، وهي القضية التي أثارت خلافات وصراعات دامية في نيجيريا في أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٧٣، ١٩٩١ م للخلاف بين الجماعات الرئيسية في البلاد حول نتائج التعدادات التي أجريت في تلك السنوات<sup>(٤)</sup> ويفسر كذلك إقدام حكومة كينيا عام

(١) راجع المبحث لثاني من الفصل الأول من الكتاب.

(٢) تيد روبرت جار: أقبليات في خطر: ٢٣٠ فلكية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، ترجمة: مجدي عبد

الحكيم و سامية الشامي ( القاهرة: مكتبة مديول، ط ١، ١٩٩٥ )، ص ٣٢

(٣) Keller, Op.cit., PP 259: 260

حول قضية التعداد في إفريقيا بصفة عامة ونيجيريا بصفة خاصة أنظر: (٤)

Horowitz, " Ethnic Groups ..... , Op.cit., PP 194, 195

د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في أفريقيا. . . مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٤٤، صبحي قنصوه:

التجربة الديمقراطية في نيجيريا. . . مرجع سبق ذكره، صبحي قنصوه: الاندماج الوطني في نيجيريا. . .

مرجع سبق ذكره، روثيمي سوبيرو: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٨. د. عبد الملك عودة: سنوات الحسم في إفريقيا

١٩٦٠ - ١٩٦٩ ( القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ )، ص ص ١٩٠ - ١٩٣.



١٩٨١ م على تدعيم سلطة جماعة الكيكويو الحاكمة من خلال نتائج التعداد الذي أجرى في ذلك العام فظهر ازدياد تعداد الكيكويو بنسبة ٥٠% (خمسین فی المائة) خلال عقد من الزمان، وهو ضعف معدل ازدياد جماعة اللو Luo المنافس الرئيسي للكيكويو في البلاد. ويصب في ذات الإطار أيضاً، إخفاء حكومة موريتانيا نتائج التعداد السكاني الذي تم إجراؤه عام ١٩٧٨م، وادعاء جماعة الكيوري أن ذلك سببه إظهار النتائج تراجع نسبة جماعة المور Moor المهيمنة إلى إجمالي عدد السكان وارتفاع نسبة الكيوري<sup>(١)</sup>.

وفي ضوء ما سبق، فإنه ليس من المستغرب إغفال حكومة تنزانيا إدراج التصنيف الإثني في تعداداتها التي تجريها منذ عام ١٩٧٨<sup>(٢)</sup>؛ ذلك أن مسألة التعداد ليست مجرد أسئلة تطرح ونتائج تفسر بل إنها في بعض الأحيان تخلق الجماعات الإثنية<sup>(٣)</sup>، وترتبط بمصالح الجماعات والأفراد في المجتمع؛ لذا تحرص كل جماعة على الحصول على أكبر حجم ممكن في التعداد السكاني على اعتبار أن ذلك التعداد استفتاء على حقها وحظها من موارد المجتمع.

وجدير بالذكر، أن الأمر لا يقتصر فقط، على مجرد حجم الجماعة الإثنية المطلق، وإنما يرتبط في جانب كبير بمدى تماسك الجماعة الإثنية، ووحدتها، وإدراكها لأبعاد تلك الوحدة؛ ذلك أن تعدد الجماعات الفرعية الداخلة في كيان الجماعة الإثنية، أو تعدد الجماعات الإثنية في إقليم تلك الجماعة؛ كثيراً ما يقلل من فاعلية مطالب تلك الجماعات؛ ويزيد من قدرة النخبة الحاكمة على المناورة والتلاعب استناداً إلى واقع التعدد داخل الجماعة أو الإقليم الذي تقطنه.

### ج- التركيز الإقليمي وطبيعة الإقليم

يعتبر التركيز الإقليمي وطبيعة الإقليم أحد المحددات الهامة لطبيعة المطالب الإثنية وفاعليتها. حيث تشير الدراسات، إلى أنه كلما ازدادت درجة تركيز الجماعة الإثنية في نطاق إقليمي محدد؛ كلما زادت الطبيعة المحلية للمطالب الإثنية التي تطرحها تلك الجماعات على تباين بينها يرتبط بمدى غنى أو فقر الإقليم الذي تقطنه الجماعة -على نحو ما سيرد البيان- وفي المقابل فإن انتشار وتشتت الجماعة الإثنية عبر أقاليم البلاد دون تركيز إقليمي -غالباً- ما يقلل من حجم المطالب التي تطرحها

(١) Horowitz . Ethnic Groups ..... Op.cit.. P195

(٢) Idem.

(٣) Bowen , Op.cit.,P5

الجماعة الإثنية ويضعف من قدراتها على طرح مطالب انفصالية، بعكس الحال عند تركيز الجماعة إقليمياً وبخاصة في المناطق الحدودية، ففي الحالة الأخيرة تزداد احتمالات المطالب الانفصالية للجماعة الإثنية لاسيما عند تزايد إدراكها للممارسات التمييزية ضدها - سواء كانت تلك الممارسات حقيقية أو متوهمة<sup>(١)</sup>؛ على نحو ما تشير خبرة أقاليم الأوجادين، والأورو مو في إثيوبيا، والكازامانس في السنغال، والدنكا في السودان، والعفر في جيبوتي، والإيوي في غانا...

#### د- دور النخبة

تكاد تجمع كافة الدراسات المتعلقة بالإثنية على مركزية دور النخبة السياسية للجماعة الإثنية، في تعبئة المطالب الإثنية وطرحها والدفاع عنها. فعلى الرغم من حقيقة أن النخبة لا تخلق المطالب الإثنية من عدم، إلا إنها هي التي تقوم ببلورة وتجميع ما تراه من مطالب تتسق وطموحاتها السياسية والاقتصادية لطرحها على النظام السياسي<sup>(٢)</sup>. حيث تشير الدراسات إلى أن الطبقات الوسطى الحديثة في المجتمعات الإثنية بدلاً من أن تقوم بدورها في مناهضة الإثنية، فإنها كثيراً ما قامت بزيادة وتعظيم مصالحها الخاصة مستغلة في ذلك المشاعر الإثنية، ذلك أنه في مرحلة الاستقلال ومراحل التحديث التي تمر بها البلدان المختلفة غالباً ما تلوح مصالح معينة للنخب المختلفة (كالوظائف والمناصب التي يتركها المستعمر أو التي تتيحها عمليات التحديث، كالفرص التعليمية للأبناء، والمشاريع الخاصة والتوكيلات والامتيازات...) فتعتمد كل نخبة إلى تكثيل جماعتها للفوز بأكبر نصيب ممكن من تلك الفرص، حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بوحدة البلاد والمطالبة بالانفصال، أو التورط في أعمال عنف واستئصال عرقي تحت ضغط الدعاية والتعبئة من جانب تلك النخبة<sup>(٣)</sup> حيث يرى أحد الباحثين أن الخوف

(١) Horowitz , Ethnic Groups ..... , Op.cit. , PP 266: 267. Stone, Op.cit., P 91, Bates , Op.cit., PP156:158. Young , Comparative Claims.. , Op.cit., PP 201: 211

(٢) Rothchild , Collective Demands ..... , Op.cit., P P 189:193,

Rothchild , Manging Ethnic Conflict..., Op.cit., Bates . Op.cit. , PP 158, 159

وكذلك ب. من. لويد، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠ : ٢٣١.

(٣) Idem

وانظر أيضاً:

Kurgat . Op . cit . , p 148

لو كوادبا نولي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦ : ٢٧.

والكراهية "المبثوثة من أعلى" وليس مجرد الاختلافات الإثنية هي التي تدفع الأفراد في النهاية لارتكاب أعمال عنف<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: العوامل المتعلقة بالنظام السياسي ومؤسساته وسياسته

ترتبط تلك العوامل بدرجة التوافق السياسي القائم في المجتمع بشأن قواعد اللعبة السياسية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية والقوى الاجتماعية القائمة. ويقصد بالقوى الاجتماعية الجماعات الإثنية بمستوياتها وأبعادها المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، إقليمية، اقتصادية...)، أما التنظيم السياسي فيقصد به الترتيبات والإجراءات المتبعة من أجل الحفاظ على النظام، وحل الخلافات واختيار القادة. فتاريخياً نشأت المؤسسات السياسية من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التاريخي التدريجي للإجراءات والوسائل لحل هذه الخلافات، ذلك أنه كلما ازدادت القوى الاجتماعية تنوعاً كلما ازدادت الحاجة لأن تصبح المؤسسات السياسية أكثر تعقيداً وقدرة على التكيف والاستقلال<sup>(٢)</sup>.

ويقصد بالتعقد قدرة النظام على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية وتنوع وظائفها على نحو يؤهلها للاستجابة لضغوط ومطالب القوى المختلفة بالمجتمع، وبالتالي يزيد من قدرة النظام على التكيف والتي تقاس بدرجة استمرارية النظام ومؤسساته زمنياً في إطار القيادات المؤسسة له والأهم من ذلك في ظل القيادات التالية. كما يقاس التكيف أيضاً بدرجة استجابة وظائف النظام لمتطلبات التغيير اللازمة للحفاظ على استقرار النظام واستمراره، ذلك أن التكيف الوظيفي وليس التحديد الوظيفي هو المحك الأساسي لقدرة النظام على ضبط مطالب الجماعات الإثنية والحيلولة دون تصاعدها. أما استقلال المؤسسات السياسية للنظام فيقصد به مدى تأثر تلك المؤسسات بمصالح جماعات بعينها في المجتمع وتعبيرها عنها. فالتنظيم السياسي الذي يكون أداة لفئة اجتماعية معينة يفتقر إلى الاستقلال وبالتالي يكون عرضة لمساعي الهيمنة من جانب الجماعات الإثنية في المجتمع، وتراجع قدرته على التكيف مع ظروف التغيير الاجتماعي التي تفرز جماعات جديدة راعية

(١) انظر: صموئيل (هانتجتون): *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*، ترجمة: سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي،

١٩٩٣)، ص ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٢: ٢١.

في المشاركة السياسية والعمل السياسي الأمر الذي يسفر عن قدر من عدم الاستقرار قد يؤدي استمراره وتصاعده إلى الإطاحة بالنظام بأكمله<sup>(١)</sup>.

وبصفة عامة فإنه يمكن القول أن تجاهل النظام السياسي مطالب جماعة أو جماعات إثنية معينة أو عدم اعترافه بها، أو عجز مؤسسات النظام وإجراءاته عن استيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية من جانب تلك الجماعات أو غيرها، يؤدي في معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات الإثنية المستبعدة ولجونها إلى سبل غير مشروعة للمطالبة والحصول على مطالبها التي قد تتحو بدورها نحو مزيد من التشدد<sup>(٢)</sup>.

ويرتبط أيضاً، بتلك العوامل مدى تمثيل الجماعات الإثنية المختلفة في المؤسسة العسكرية والأمنية، والذي يلعب دوراً حاسماً في مساعي الجماعة للهيمنة على السلطة عبر الإطاحة بالنظام القائم، أو السعي للانفصال وإقامة دولة مستقلة أو الانضمام لدولة أخرى. وهو أمر تجسده الانقلابات العسكرية العديدة التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية منذ الاستقلال حتى تلك التي اتسمت بالاستقرار النسبي طوال العقود التالية على الاستقلال كساحل العاج التي شهدت انقلاباً عام ١٩٩٩ م وهو العام الذي شهد انقلاباً آخر في النيجر وحرباً أهلية في غينيا بيساو<sup>(٣)</sup>. كما يجسد ذلك الأمر، تمرد الفرقة الاستوائية عام ١٩٥٥م في السودان وتشكيلها نواة لحركة تمرد ساعية للانفصال وتشكيل دولة جنوبية.

حاصل القول أن التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في المؤسسة العسكرية أو امتلاك هذه الجماعات لميليشيات عسكرية مستقلة عن قوة الدولة، يمثلان مؤشرين هامين على إمكانيات تلك الجماعات على فرض مطالبها، أو سعيها للهيمنة على السلطة أو الانفصال عنها وتشكيل دولة مستقلة<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ٢٢ : ٣١

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٣ : ١٦٨.

(٣) د. بيفين مسعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨

د. إبراهيم نصر الدين: قضية جنوب السودان....، مرجع سبق ذكره.

(٤) لمزيد حول علاقة العسكريين بالسلطة انظر:

د. حمدي عبد الرحمن: العسكريون والحكم في أفريقيا ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٦ ).

### المبحث الثالث

## أنماط المطالب الإثنية وفق متغيري الجماعة / الإقليم<sup>(١)</sup>

تتباين الجماعات الإثنية فيما بينها من حيث طبيعة المطالب التي تسعى إلى تحقيقها وكذا في أسلوب طرحها لتلك المطالب وأسبابها التي تدفعها لذلك وتوقيت اتخاذها قرار المطالبة بالانفصال؛ ويرجع ذلك التباين في جانب كبير منه إلى طبيعة الجماعة الإثنية ومدى تقدمها أو تخلفها، وكذا طبيعة الإقليم الذي تقطنه الجماعة الإثنية من حيث الغنى والفقر، حيث إنه عبر تفاعل المتغيرين تتبدى مطالب الجماعات. ويجدر التنويه إلى أن التقدم والتخلف المعني لا يحمل أي حكم قيمي من جانب الباحث بسمو أي من الجماعات على الأخرى، وتقتصر وظيفة ذلك التوصيف على أغراض البحث والدراسة.

ويقصد بالجماعة المتقدمة تلك الجماعة الأكثر استفادة من الفرص التعليمية وتحظى بدرجة أعلى من المتوسط العام لنصيب الفرد من الدخل القومي وفيما يتعلق بعدد الجامعيين والموظفين الحكوميين والمهنيين. وذوي مكانة في أعين جماعات المجتمع لحيويتهم وذكائهم أو غيرها من الصفات الإيجابية<sup>(٢)</sup>. ويشير اصطلاح الجماعة المتخلفة إلى الجماعة الأقل حظاً في الفرص سالفه البيان والأقل نصيباً في الدخل القومي مقاساً بنصيب الفرد. والتي غالباً ما تكون الصورة الذهنية عن أفرادها أنهم كسالى، وجهلة، وأقل قدرة.

وعبر متغيري الجماعة / الإقليم ووضع الجماعة من حيث التقدم والتخلف، الغنى والفقر يمكن التمييز بين أربعة أنماط من الجماعات على النحو التالي:

- جماعات متخلفة في أقاليم فقيرة.
- جماعات متخلفة في أقاليم غنية.
- جماعات متقدمة في أقاليم فقيرة.
- جماعات متقدمة في أقاليم غنية.

(١) تم اقتباس هذا التقسيم من:

Horowitz , Ethnic Groups ..... Op.cit. PP 229: 259

(٢) تجدر الإشارة إلى أن تلك الصفات الإيجابية كثيراً ما تنقلب إلى صفات سلبية عند تصاعد مشاعر العدا بين

الجماعات الإثنية. انظر روزا سماعيلوفا، مرجع سابق، ص ١١٣

- وقبل الخوض في تفاصيل تلك الجماعات فإنه تجدر الإشارة، إلى حقيقة أن التقسيم سالف البيان تقسيم مبسط لأغراض التحليل والرصد وذلك للأسباب التالية:
- أن افتراض أن الجماعات الإثنية تتركز في نطاق إقليمي محدد، أمر يخالف واقع امتدادات الجماعات الإثنية الداخلية والخارجية في كثير من الأحيان.
  - أنه نادراً ما يقتصر إقليم ما على جماعة إثنية واحدة ومتجانسة؛ ذلك أنه غالباً ما يشتمل الإقليم على عدة جماعات إثنية إلى جانب الجماعة الأساسية القاطنة به، وكثيراً ما تتعارض مطالب وأهداف تلك الجماعات الإثنية الثانوية مع مطالب الجماعة الرئيسية (مثال جنوب السودان وعلاقة جماعة الدينكا مع غيرها من الجماعات، كالنوير، الزاندي...).
  - كذلك فإن القول المطلق بغنى أو فقر إقليم ما إنما يخفى واقع أنه في كثير من الأحيان يكون الإقليم ذاته متفاوت الثروات بين أجزائه<sup>(١)</sup>.
  - أخيراً فإنه تجدر الإشارة كذلك إلى أن متغيري/ الجماعة/ الإقليم وإن مثلاً أهم المتغيرات فإنهما ليسا كل المتغيرات الفاعلة بشأن المطالب الإثنية حيث هناك الكثير من المتغيرات الأخرى المؤثرة في طبيعة المطالب - على نحو ما سلف البيان.
  - في ضوء تلك الملاحظات ووعياً بها، يعني هذا المبحث بالتعرف على طبيعة مطالب الجماعات الإثنية وفق متغيري الجماعة / الإقليم من حيث أسبابها وتوقيتها وبخاصة فيما يتصل بالمطالب الانفصالية.

### **المطلب الأول: الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة**

يمثل ذلك النمط من الجماعات أكثر الأنماط ميلاً للانفصال؛ حيث تتبدى المطالب الانفصالية لتلك الجماعات في مرحلة مبكرة من مراحل الاستقلال وقيام الدولة؛ وعلة ذلك خشية تلك الجماعات من عدم قدرتها على المنافسة مع غيرها من الجماعات في إطار الدولة الموحدة؛ لذا فإنه كثيراً ما تعتمد تلك الجماعات إلى المطالبة بوضع خاص داخل الدولة الجديدة، أو بنوع من التمثيل النسبي لها في إطار النظام السياسي ومؤسساته؛ على أساس عددها ووزنها النسبي في المجتمع

(١) Horowitz , Ethnic Groups .. .... , Op.cit. .. PP 234: 235

السكاني، وهي المطالب التي غالباً ما تُرفض لأسباب موضوعية تتعلق بوحدة الدولة من ناحية، وعدم توافر الكوادر اللازمة للمناصب التي تطالب بها الجماعة المتخلفة من بين أبناء تلك الجماعة<sup>(١)</sup>.

ومع رفض مطالب الجماعة الإثنية سائلة البيان، ومع تصاعد وعي الجماعة أو اعتقادها بأن الدولة تدار لصالح جماعات أخرى، فإنها تسعى إلى المطالبة بخيار الانفصال.

ومن أمثلة تلك الجماعات الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركات السياسية الانفصالية في شمال تشاد، وكذلك مملكة القورو في أوغندا عند الاستقلال والأوجادين والأورومو في أثيوبيا، والهوسا في نيجيريا<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المناطق المذكورة تكون في وضع الحصول على إعانات اقتصادية من الحكومة المركزية، وعلى الرغم من ذلك فإنها تسعى إلى الانفصال على الرغم مما في ذلك من تكلفة اقتصادية على تلك المناطق، الأمر الذي يشير إلى مدى اليأس الذي تشعر به تلك الجماعات.

والواقع أن مطالبة الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة بالانفصال، رغم الأعباء الاقتصادية التي يتوقع أن تتحملها؛ يمكن تفسيرها ببعدين أساسيين؛ أحدهما مادي والآخر معنوي؛ فأما البعد المادي؛ فهو اعتقاد الجماعات المذكورة أنه يمكن استثمار الإقليم بعد انفصاله على نحو أفضل، لصالح أبنائه مع آمال بإمكانية وجود ثروات غير معلومة كالبنترول، أو غيره من معادن ثمينة، وأما البعد المعنوي - وهو الأهم - فيتمثل في ارتباط مسألة الانفصال بالكرمة والشرف؛ يدل على ذلك ما علق به أحد الانفصاليين بإقليم الهوسا بشمال نيجيريا عام ١٩٦٦م، بقوله: "بماذا تفيد النقود إذا تعلق الأمر بالكرامة"<sup>(٣)</sup>. ويصب في ذات الأمر مقولة أحد زعماء الدينكا في جنوب السودان بقوله: "لازال البعض يسمينا عبيداً ولازال بعضنا عبيداً بالفعل"<sup>(٤)</sup>.

ومن الجدير بالذكر، أن الأعباء الاقتصادية المترتبة على انفصال الجماعة الإثنية غالباً ما تتحملها الجماهير، ممثلة في صورة الحرمان من المساعدة الحكومية، وذلك

(١) Ibid. , PP 236. 243 , Bates . Op.cit, PP 153: 159

(٢) راجع على سبيل المثال أعمال مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

(٣) Horowitz , Ethnic Groups ..... , Op.cit. P 241

(٤) د. نيفين مسعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢.

بعكس الحال بالنسبة لمصالح النخب، والتي يمكن أن تتزايد في ضوء ما يتيح استقلال الجماعة من قرص ؛ لم يكن يتأتى لهم توليها في ظل الدولة الموحدة، وذلك على الرغم من الفقر العام للإقليم، وبالتالي للمناصب الخاصة به، ويفسر ذلك التمايز في المصالح بين الجماهير والنخبة التركيز الذي تضيفه تلك النخب على الأبعاد المعنوية للانفصال، وتضخيم مظاهر هيمنة الحكومة المركزية على الإقليم، على الرغم من الاعتبارات الموضوعية التي قد تكون وراء ذلك<sup>(١)</sup>.

وتجسد جماعات جنوب السودان لاسيما جماعة الدينكا ذلك النمط من أنماط الجماعات الإثنية ومطالبها. حيث يشير تاريخ السودان منذ الاستقلال إلى أن إنجازات الجنوبيين ظلت دائماً دون طموحاتهم على الأصعدة المختلفة، فلا هم شاركوا في المفاوضات السابقة على الاستقلال، ولا تم تمثيلهم في مؤسسات النظام وهياكله بما يتفق مع نسبتهم إلى إجمالي السكان، حيث تشير البيانات إلى أنه من بين ٨٠٠ وظيفة تمت سودنتها في أكتوبر عام ١٩٥٤م، لم يحظ الجنوبيون على أكثر من ستة وظائف. وكذلك الحال، فيما يتصل بتمثيل تلك الجماعات في السلطات الثلاث حيث جرت العادة على تمثيل جماعات الجنوب بوزيرين، أو ثلاثة وزراء في الحكومات المتعاقبة ارتفعت في بعض الأحيان إلى أربعة وزراء. كما لم يزد تمثيلهم في السلطة التشريعية المركزية عن نسبة ٢٧% من إجمالي مقاعد البرلمان، وهي النسبة التي حققها الجنوبيون في الانتخابات التشريعية عام ١٩٥٨م ولم تتكرر بعد ذلك، بل إنهم غابوا في بعض الانتخابات فلم يشاركوا في السلطة التشريعية بأي تمثيل فاعل على نحو ما حدث في أعقاب مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٤م<sup>(٢)</sup>.

وعلى الصعيد الاقتصادي الاجتماعي؛ تشير البيانات إلى أن نصيب الجنوبيين من مشروعات التنمية، كان دوماً أقل من نصيب الشمال، حتى إنه في مرحلة الستينيات بلغت الأجور في الشمال عشرة أضعاف نظيرتها في الجنوب، ورغم توالي الحكومات السودانية وتواتر عودها؛ بإصلاح الجنوب وتنميته ظلت الفجوة قائمة

(١) لمزيد عن طبيعة المطالب النخبية والجماهير ومدى اتساقهما انظر:

-Rothchild , " Collective Demands ..... " , Op.cit. , PP: 176: 189

-Horowitz , Ethnic groups ..... , Op.cit. , P: 238

-Eghosa E Osaghae. , Op.cit. , PP 240: 242.

(٢) د. نيلين مسعد: مرجع سبق ذكره، من ص ١٥٤: ١٥٧.



يبين الشمال والجنوب على مختلف المستويات. على نحو أدى إلى أن المساواة بين الشمال والجنوب في حجم الإتفاق والمشروعات لم تعد - حال تطبيقها - كافية لتجاوز تلك الفجوة حيث بات الجنوب في حاجة إلى معاملة تفضيلية على حساب الشمال لتحقيق التقارب في المستوى بين الإقليمين<sup>(١)</sup>.

ومما يفاقم صعوبة الموقف، إدراك الجنوبيين لممارسات الشمال على إنها محاولة للقضاء على الهوية الذاتية لأهل الجنوب، وفرض اللغة العربية والإسلام على أهل الإقليم، وهو الإدراك الذي ساعدت عليه ممارسات نظم الحكم المتعاقبة على السودان، على اختلاف مشاربها وأهدافها، والذي وصل ذروته مع تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان عام ١٩٨٣م، وهو الأمر الذي وظفته النخب الجنوبية؛ للتدليل على محاولات الشمال لبسط هيمنته وهويته على الجنوب، والاستمرار في علاقة الاستغلال على كافة المستويات بين الطرفين لصالح الشمال وعلى حساب الجنوب<sup>(٢)</sup>. وفي ضوء الاعتبارات سالفة البيان، وفي ظل تجاهل حكومات السودان لمطالب الجنوب لم يكن من المستغرب أن تتصاعد مطالب القوى الفاعلة في الجنوب بالانفصال وتكوين دولة مستقلة، وإن اتخذت تلك المطالب صوراً مختلفة في أوقات أخرى بحسب توازنات القوى الداخلية في السودان والتوازنات الإقليمية والاعتبارات الدولية؛ ذلك أن خيار انفصال الجنوب لا يخلو من مخاطر على بعض الجماعات الجنوبية ذاتها التي تخشى من انفراد جماعة الدينكا بالسلطة في الجنوب وكذا مخاطر على بعض الدول الإقليمية وفي مقدمتها أثيوبيا وكينيا وأوغندا خشية من نموذج عدوى الحركات الانفصالية بالمنطقة، الأمر الذي يجعل من خيار الانفصال في كثير من الأحيان خطوة وورقة تكتيكية للمساومة أكثر منه خياراً استراتيجياً لجماعات الجنوب<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ١٥٥ : ١٥٦

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٧ : ١٥٨ ونظر أيضاً :

Rothchild , Managing Ethnic Conflict ..... , Op.cit., PP. 213:217

(٣) د. نيفير مسعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠ .

وحول السيناريوهات المختلفة المحتملة لقضية جنوب السودان انطلاقاً من تصورات الجبهة الشعبية لتحرير السودان أنظر :

د. إبراهيم نصر الدين: " قضية جنوب السودان "، مرجع سبق ذكره،

د. إبراهيم نصر الدين: " الوضع الراهن في السودان واحتمالاته المستقبلية "، ورقة عمل منشورة (القاهرة: معهد

البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧) ص ٥-٧.

## المطلب الثاني: الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية

تتسم مطالب الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية، بأنها هجين أو خليط من مخاوف ومطالب الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة والجماعات المتقدمة في الأقاليم الغنية؛ حيث تسود لدى تلك الجماعات مجموعة من مشاعر القلق الجماعي على وضعهم كجماعة في ظل المجتمع ككل؛ في ضوء ضعف قدراتهم على المنافسة المفتوحة على الوظائف والمناصب في البلاد، وفي أقاليمها؛ الأمر الذي يدفعها إلى المطالبة بإجراءات تمييزية خاصة، لحمايتها من هيمنة الجماعات المتقدمة عليها؛ ولحفاظ على تمثيل الجماعة النسبي في إطار مؤسسات الدولة وسياساتها بصفة عامة، وفي حالة رفض مطالب الجماعة، فإنها كثيراً ما تلجأ إلى رفع شعار الانفصال عن الدولة، وهو ما قد يقود إلى ردود أفعال قاسية تجاه أبناء الجماعة في الأقاليم الأخرى وكذا تجاه أبناء الأقاليم الأخرى داخل إقليم الجماعة المعنية وهو ما يعرف بصفة عامة بازدياد ظاهرة اضطهاد الغرباء<sup>(١)</sup> Xenophobic

وعلى الرغم من التكاليف والأعباء الاقتصادية التي قد تتبدى من جراء الانفصال فإن الجماعات الفقيرة في الأقاليم الغنية تقدم على طلب الانفصال؛ على أمل أن يحقق لها الانفصال قدراً أكبر من عوائد الإقليم الذي تقطنه والذي يسهم في كثير من الأحيان - في عوائد الدولة ككل بقدر أكبر مما يحصل عليه من تلك العوائد الأمر الذي يشعر أبناء الإقليم بأن الأقاليم الأخرى - الأفقر نسبياً - تعيش حالة عليهم ويفاقم من ذلك، أنه على عكس الجماعة المتقدمة في الأقاليم الغنية التي ينتشر أبنائها واستثماراتها في أرجاء الأقاليم بالدولة - على نحو يحد من تصاعد مطالبها بالانفصال - فإن الجماعات المتخلفة بالأقاليم الغنية لا توجد لديها تلك الكوابح؛ في ضوء فقر إمكانيات ومهارات أبناء الجماعة تعليمياً ومهنياً وعدم قدرتهم على المنافسة مع الجماعات الأخرى وضعف روابطها الخارجية بالأسواق والاستثمارات مقارنة بالجماعات المتقدمة ولذا فإنه غالباً ما تسعى الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية إلى الإطاحة بالجماعات المتقدمة في الإقليم والاستئثار بثرواته وموارده؛ على أنه مما يحد من إمكانيات تحقق ذلك ضعف وقلة عتاد

(١) اضطهاد الغرباء: Xenophobic هو شعور باليغض والكرهية والمخاوف غير المبررة تجاه الأجانب والغرباء بصفة عامة. ويؤدي ذلك لشعور إلى مزيد من التركيز حول الذات فقط د. أحمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥١.

الجماعات الفقيرة في الأقاليم الغنية، وندرة سيطرة تلك الجماعات على السلطة السياسية والقوة العسكرية والبوليسية في تلك الأقاليم<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة، القليلة على محاولات الجماعات المتخلفة الانفراد والاستئثار بإقليم غنى عبر إعلان انفصاله عن بقية أجزاء الدولة. محاولة انفصال إقليم كاتنجا (شبابا لاحقاً) عن الكنفو الديمقراطية في مطلع الستينيات من القرن العشرين<sup>(٢)</sup>.

فإقليم كاتنجا يتسم بالخفة السكانية، ولذا ونتيجة لسياسة جلب العمالة من الخارج والتي اتبعت منذ بداية القرن العشرين، توافدت جموع المهاجرين من خارج كاتنجا للعمل في الإقليم لاسيما في منطقة كاساي Kasai، الأمر الذي أدى إلى هيمنة "الغرباء" من المهاجرين إلى كاتنجا على الإقليم وكان في مقدمة تلك الجماعات جماعة اللوبا Luba الذين كانوا أكثر احتكاكاً بالأوروبيين وأكثر حراكاً اجتماعياً، الأمر الذي أدى إلى هيمنتهم على الوظائف التجارية والكتابية في مدن "كاتنجا" مقارنة حتى بأهل كاتنجا الأصليين أنفسهم. ولذا فإنه مع أواخر الخمسينيات من القرن العشرين فاق عدد "اللوبا" في المدن الكاتنجية عدد أهل المدن الأصليين خاصة من "اللو" الأمر الذي أدى إلى قيام بعض من المؤسسات والتنظيمات السياسية الداعية إلى إعادة الاعتبار لأهل كاتنجا الأصليين، وكان في مقدمة هذه التنظيمات حزب "كوناكات" Conakat بزعامة "تومبي"، الذي دعا إلى الانفصال؛ للتخلص من هيمنة جماعة المهاجرين من "اللوبا" على الإقليم، وتغفل نفوذهم بقوة إلى الحكومة المركزية. وهي الدعوة التي تضافرت مع مجموعة من الاعتبارات الأخرى، داخلية وإقليمية ودولية؛ لتسفر عن أزمة الكنفو الأولى؛ وهي الأزمة التي قُدر لها أن تكون بداية معضلة مزمنة عبر تراكمات الممارسة السياسية لنظم الحكم المتعاقبة في البلاد، وبالرغم من ذلك؛ فإنها تظل حالة خاصة واستثنائية في ضوء الاعتبارات التي صاحبته وفي ضوء القيود سالفة البيان، على الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية في سعيها للانفصال.

(١) Horowitz, Ethnic Groups ..... , Op.cit. , PP ; 254: 257

(٢) Young , "Comparative Claims ..... " , Op.cit. , PP 201: 204

### المطلب الثالث: الجماعات المتقدمة في أقاليم فقيرة

على العكس من مطالبة الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة بوضع خاص لها داخل الإقليم وبتمثيل خاص يتوازى وحجمها العددي أو الإقليمي في الدولة على مستوى كافة الأنشطة والمؤسسات (الوظائف، الخدمات، النفقات العامة، المناصب العليا). فإن الجماعات المتقدمة غالباً ما تسعى فقط لضمان عدم ممارسة التمييز ضدها. وكذلك فإنه في مقابل مطالبة الجماعات المتخلفة باتباع سياسة حصر وظائف الإقليم ومناصبه لأبناء الإقليم ومنع من هم من خارج الإقليم من العمل به، تطالب الجماعات المتقدمة بجعل كامل أقاليم الدولة نطاقاً واحداً للجميع أن يعمل فيه وفق معيار الكفاءة والجدارة، وعلى صعيد آخر؛ فإنه على حين تنسم المطالبات الانفصالية للجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة بأنها غالباً ما تأتي مبكرة وعقب عدم الاستجابة لمطالبها رغم كافة الصعوبات والأعباء الاقتصادية التي يتضمنها قرار الانفصال، فإن الجماعات المتقدمة بالأقاليم المتخلفة قلماً تلجأ إلى المطالبة بالانفصال إلا حال بأسها من الحفاظ على مكانتها في المجتمع وتأمينها، وهو ما يتأتي عندما تشعر الجماعة بأن مطالب البقاء في إطار دولة واحدة تفوق بكثير متاعب وأعباء المطالبة بالانفصال أو تحقيقه. لذا فإنه كثيراً ما تتحمل الجماعة المتقدمة في الأقاليم الفقيرة قدراً أكبر من الممارسات المضادة لمصالحها ووجودها قبل أن تلجأ للمطالبة بالانفصال. ومن أمثلة تلك الجماعات جماعة اللوزي Lozi في زامبيا، وجماعة الايبو في نيجيريا (قبل اكتشاف البترول)، والبالوبا Baluba في الكونغو الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

ويرجع السبب في عدم إقدام الجماعات الإثنية المتقدمة في الأقاليم الفقيرة إلى المطالبة بالانفصال إلى الوضع النسبي المميز لتلك الجماعات في إطار الدولة الموحدة، وقيام تلك الجماعات بتصدير العمالة المؤهلة من أبنائها إلى غيرها من الأقاليم، والاستفادة من تحويلات تلك العمالة، الأمر الذي يجعل خيار الانفصال

---

(١) Horowitz, Ethnic Groups ..... , Op.cit , P:245

وحول تفاصيل مثال الكونغو انظر :

Young , Comparative Claims . ... , Op.cit., PP 201:204, Donald Rothchild and Victor A Olorunsola , " African Public Policies on Ethnic Autonomy and State Control " in Rothchild and Olorunsola: Op.cit. , PP 233: 247.

خياراً صعباً في ضوء فقر إمكانيات إقليم الجماعة والخشية من فقدان تحويلات العمالة بل والعودة العكسية لتلك العمالة إلى الإقليم بما يزيد من أعباء الجماعة ويقلل إمكانية الحفاظ على مكانتها الاقتصادية.

فأرض اللوزي في زامبيا فقيرة التربة، وتعاني أرض الأيبو في نيجيريا من التعرية والانجراف، بما جعلها فقيرة أيضاً - قبل اكتشاف البترول بكميات اقتصادية بها - ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة لإقليم البالوبا في الكونغو الديمقراطية.

وفي ظل الطبيعة الفقيرة لأقاليم الجماعات الثلاث (اللوزي، الأيبو، البالوبا) في الدول الثلاث (زامبيا، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية)، أصبحت تلك الأقاليم مصدراً للقوى العاملة للأقاليم الأخرى في البلاد لاسيما في ظل ارتفاع نسبة التعليم بين أبناء تلك الجماعات مقارنة بغيرهم من الجماعات الأخرى، حيث ذهب أبناء اللوزي للعمل في تعدين النحاس كموظفين إداريين أو كعمال في مناجم استخراج الذهب في جنوب إفريقيا علاوة على المناصب الإدارية التي شغلها أبناء اللوزي في أرجاء زامبيا لمستواهم التعليمي وهو ذات الأمر الذي تحقق لأبناء الإيبو في نيجيريا بفضل خبرتهم التجارية والإدارية والتعليمية حيث فتحت أمامهم الكثير من الفرص في أنحاء البلاد بفضل تلك المهارات والمؤهلات. الأمر الذي يفسر معارضة أبناء الإيبو سياسات حصر الوظائف ودعوتهم إلى حرية حركة الأفراد والمشروعات في نطاق البلاد بأكمله<sup>(١)</sup>.

حاصل ما تقدم أن الجماعات الإثنية المتقدمة في الأقاليم المتخلفة قلما تقدم على المطالبة بخيار الانفصال إلا في أقصى الظروف، وذلك لأنه - أي خيار الانفصال - سوف يحرم الجماعة من عوائد وفرص العمل في بقية أقاليم الدولة، وسيؤدي إلى حركة نزوح عكسية للعمالة، التي رغم مهارتها، يضيق إقليم الجماعة عن استيعابها، كما أن رفع شعار المطالبة بالانفصال؛ سوف يعرض ممتلكات أبناء الجماعة في الأقاليم الأخرى للسلب، ويعرض حياة أبناء الجماعة هناك للموت. وهو ما يفسر سبب عدم لجوء الجماعات المتقدمة، في الأقاليم المتخلفة، إلى المبادرة بطلب الانفصال؛ رغم ما قد تتعرض له من ضغوط.

وتقدم جماعة اللوزي مثلاً لذلك؛ فإقليم الباروتسي - الموطن الرئيسي لجماعة اللوزي في زامبيا - كان يخضع لحكم خاص في ظل الاستعمار البريطاني، وأوصت بريطانيا

(١) Horowitz, Ethnic Groups ..... , Op.cit. , PP: 243. 245

عند رحيلها أن يستمر حكمه خاضعاً لذلك النمط، إلا أن حكومة زامبيا قامت بضمه فور الاستقلال وتجاهلت ذلك الوضع وتلك التوصية، وعاملت نخبة اللوزي بعنف؛ فألغت مؤسساتها التشريعية، وتصادع الصراع من أن إلى آخر بين جماعة البمبا الحاكمة وجامعة اللوزي، حيث انضم أبناء الأخيرة إلى صفوف المعارضة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من الممارسات الحكومية ضد أبناء جماعة اللوزي وسعيها في تقليص صلاحياتهم، ورغم مطالب الجماعة الأرستقراطية من أبناء اللوزي ودعوتهم إلى الانفصال، فإن الشاهد هو عدم استجابة وتأييد بقية النخب المتعلمة من أبناء الجماعة لتلك الدعوة؛ الأمر الذي يكمن تفسيره فيما سلف بيانه من اعتبارات<sup>(٢)</sup>.

وبرغم طابع الحذر والتباطؤ، في اتخاذ قرار الانفصال؛ فإن الجماعات المتقدمة في الأقاليم المتخلفة قد لا تجد أمامها مفر من ذلك - على نحو ما سلفت الإشارة - عندما تشعر تلك الجماعات أن أعباء البقاء في إطار دولة موحدة، أكبر بكثير من التضحيات والتكاليف المترتبة على قرار الانفصال، خاصة عند اتباع النظم الحاكمة سياسات تمييزية ضد هذه الجماعة وتصادع حجم اضطهاد أبنائها في الأقاليم الأخرى على نحو يدفعهم إلى العودة إلى موطنهم الأصلي، وتزداد ضغوط المطالبة بالانفصال عند اقتران محاربة أبناء الجماعة في أرواقهم مع اتباع أعمال عنف ضدهم وتهديد حياتهم.

ففي زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) عام ١٩٥٩ قام أبناء جماعة اللولوا: Lulua بعمليات قتل ضد جماعة البالوبا في منطقة كاساي الوسطى Central Kasai الأمر الذي أودى بحياة العديد منهم، ودفع نحو خمسين ألف من أبناء البالوبا إلى العودة الجماعية إلى إقليمهم الأصلي في جنوب كاساي، واستمرت تلك الممارسات وعمليات الطرد والترحيل حتى بلغ تعداد البالوبا في جنوب كاساي عام ١٩٦٣ م أربعة أضعاف عددهم في نهاية الخمسينيات مع تصاعد شعورهم بأن ثمة عدم ترحيب بهم، أو حاجة إليهم من جانب الجماعات والأقاليم الأخرى، الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال عن البلاد<sup>(٣)</sup>. وبالمثل على صعيد نيجيريا أدت موجات العنف التي شهدتها البلاد ضد أبناء الإيبو في الفترة من مايو حتى أكتوبر عام ١٩٦٦ م

(١) هورويتز، مرجع سبق ذكره ص ١٥٢.

(٢) Ibid., PP 243: 245

(٣) Ibid., P 247. Young, ~ Comparative ..., Op.cit, PP 201: 204

متضافرة مع تكريات مذابح جوس Jos عام ١٩٤٥م وكانوا Kanu عام ١٩٥٣م؛ التي مارسها الشماليون ضد أبناء الجنوب عامة، والإيبو خاصة إلى موجة فرار وعودة جماعية لأبناء الإيبو إلى موطنهم الأصلي جنوب شرق البلاد، وأدت أفواج العائدين وصورهم وبينهم النساء والأطفال إلى تأجيج مشاعر الغضب لدى أبناء الإيبو وإدراكهم أنهم مرفوضون من جانب الجماعات الأخرى؛ فضلاً عن إحساسهم بالمرارة؛ لحرمانهم من ثمار الاستقلال الذي شاركوا في صنعه؛ ومن ثم كانت دعوتهم للانفصال والاستقلال؛ على نحو قاد إلى حرب أهلية في البلاد<sup>(١)</sup>.

### المطلب الرابع: الجماعات المتقدمة في الأقاليم غنية

تشتم مطالب الجماعات المتقدمة في الأقاليم الغنية بأنها يغلب عليها الطابع الاقتصادي، ذلك إن الأقاليم الغنية في البلاد، عادة ما تسهم بالنصيب الأكبر من الناتج القومي، وغالباً ما تقوم بدعم الأقاليم الفقيرة داخل الدولة، وبالتالي يكون عائدها أو بالأحرى نصيبها من العوائد الكلية للدولة أقل من مقدار إسهام إقليمها في تكوين تلك العوائد.

وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع، بأن الجماعات في الأقاليم الغنية تكون أكثر ميلاً ومطالبة بالانفصال، فإن الواقع يشهد بأن أمثلة هذه المطالب، فيما يتصل بالجماعات المتقدمة، أقل كثيراً مما هو مفترض؛ ويرجع ذلك في جانب منه إلى مجموعة من العوامل التي تمثل كوابح للطلبات الانفصالية في تلك الأقاليم من ذلك أن الجماعة المتقدمة غالباً ما تتخذ من بقية الأقاليم مجالاً لاستثماراتها وتصدير عمالتها وأموالها، فضلاً عن اعتمادها على قدرات الدولة وإمكاناتها في حماية استثماراتها الجماعة في خارج البلاد<sup>(٢)</sup>.

ومن أقرب الأمثلة لتلك الجماعات في الساحة الأفريقية، جماعة اليوروبا في نيجيريا والباجاندا في أوغندا، والكيكويو في كينيا<sup>(٣)</sup>.

(١) لمزيد انظر:

K.W J Post, "Is There a Case For Biafra ? ", *International Affairs* (Vol. 44 , No. 1 , 1966)

د. عبد الملك عوده: "الحرب الأهلية في نيجيريا"، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأمرام عدد ١٠، أكتوبر، ١٩٦٧). ص من: ٢٠: ٣٩.

(٢) Horowitz , *Ethnic groups* ..... , *Op.cit.*, PP 249:251

(٣) لمزيد عن الأوضاع الإثنية وعلاقات الجماعات الإثنية وبعضها البعض ومطالبها انظر:

Maurice Nyamanga Amutabi , " Federalism as Cure for Trabilism ", in Ogot (ed. ) , *Op.cit.*, PP 179: 187

فاليوروبا يتمتعون مثلهم في ذلك مثل الإيبو - بقدرات إدارية ومهارات علمية وتجارية بفضل استفادتهم من السياسة البريطانية التي اتبعت خلال الحقبة الاستعمارية وأدت إلى انتشار البعثات التعليمية التبشيرية في جنوب نيجيريا دون شمالها، علاوة على الغنى النسبي لإقليم اليوروبا وأراضيه عن الشمال والشرق، وبالرغم من ذلك فإن اليوروبا لم يحاولوا الانفصال عن نيجيريا، والأكثر من ذلك أنه عندما قامت جماعة الإيبو بمحاولتها الانفصالية لم يشاركهم اليوروبا ولم يساندوهم، وكان من بين أسباب ذلك أن وضع اليوروبا كان أفضل من الإيبو فضلاً عن استفادتهم بالمناصب التي خلت من الإيبو قبل محاولة انفصالهم وخلالها في ظل أنهم الأكثر تأهيلاً ولرغبة الشماليين في استمالتهم ومنعهم من التحالف مع الإيبو.

وفي أوغندا، تمتع الباجندا بوضع مميز خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها حيث ظلت لهم الهيمنة على وظائف الخدمة المدنية في الستينيات من القرن العشرين، كما كان لهم تاريخ وتمثيل كبير في مجال الأعمال التجارية والمهنية، الأمر الذي ساهم في إحباط المحاولات المبكرة من جانب بعض معارضي الانضمام إلى أوغندا للمطالبة باستقلال الباجندا في إطار دولة خاصة بهم، وذلك خوفاً من فقدان الجماعة للمزايا النسبية المترتبة على البقاء في إطار دولة موحدة تتمتع فيها الجماعة بوضع مميز<sup>(١)</sup>.

حاصل ما تقدم، أن جاذبية البقاء في إطار دولة موحدة أكبر من إغراء المطالبة بوطن مستقل للجماعة الإثنية المتقدمة في الإقليم الغني، يزيد من تلك الجاذبية حالة ارتباط إقليم الجماعة المعنية، بغيره من أقاليم الدولة، كاعتماده - مثلاً - على تلك الأقاليم في الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة، أو المواد الخام والموارد، أو اتساع السوق أمام منتجات الإقليم وتمتعه بالحماية في مواجهة المنافسة الخارجية في إطار الدولة الموحدة، وهي الأمور التي قد تحرم منها الجماعة إذا دعت إلى الانفصال، أو حصلت عليه، ولذا فإن خيار أو مطلب الانفصال لا ترفعه الجماعات المتقدمة في الأقاليم الغنية؛ إلا حال تفاقم الأوضاع والمشكلات على نحو يجعل تكلفة البقاء في إطار دولة موحدة أكبر بكثير من أعباء المطالبة بالانفصال، أو الحصول عليه، وهو أمر يتطلب حسابات دقيقة ومعقدة لحجم التشابكات الاقتصادية

(١) راجع د. إبراهيم نصر الدين: "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا"، مرجع سبق ذكره. ولمزيد انظر:

د. مجوى الفوال: النظم العسكرية في إفريقيا: دراسة تطبيقية عن أوغندا ( ٧١ - ١٩٧٦ )، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ( القاهرة: معهد للبحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٧٧ )، ص ص ٩٩: ١٠٠.



والاجتماعية والسياسية بين الجماعة المتقدمة بالإقليم الغني وغيرها. ذلك إنه على خلاف الوضع بالنسبة للجماعات المتقدمة في الأقاليم المتخلفة، لا يكفي عودة أبناء الجماعة المتقدمة بالأقاليم الغنية إلى موطنهم الأصلي للمطالبة بالانفصال؛ وإنما لا بد من أن يُنظر إلى تلك العودة في ضوء جملة التشابكات سائلة البيان؛ لاسيما ما يتعلق بحجم الاعتماد الاقتصادي للإقليم على غيره من الأقاليم، وحجم استثمارات الجماعة بهذه الأقاليم، وموقف الحكومة المركزية والجماعات الأخرى من تلك الروابط والاستثمارات.

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول أن الجماعات المتقدمة في الأقاليم الغنية غالباً ما تسعى إلى بسط هيمنتها ونفوذها على السلطة المركزية في إطار دولة موحدة أكثر من سعيها إلى المطالبة بالانفصال<sup>(١)</sup>.

ويلخص الجدول التالي طبيعة مطالب الجماعات الإثنية عبر متغيري الجماعة / الإقليم. خلاصة القول، أن تفهم المطالب الإثنية يتطلب التعرف على مجموعة من المتغيرات وعلاقاتها ببعضها البعض فلا يكفي مجرد الاختصار على الوضع السكاني أو الاقتصادي الاجتماعي للجماعة الإثنية فقط بل لابد من الإحاطة بأوضاعها الإقليمية وطبيعة الإقليم من حيث الغنى والفقر، والقرب والبعد عن المركز. إضافة إلى موقع الجماعة الإثنية من السلطة؛ حيث تشير بعض الدراسات إلى إنه في ظل الطبيعة الصفرية للصراعات الإثنية؛ فإنه كثيراً ما تتبدل مطالب الجماعة الإثنية بحسب موقعها من السلطة.

فالجماعة المهيمنة غالباً ما تتمسك بوحدة البلاد والوضع القائم بصفة عامة في حين تسعى الجماعة المهيمنة والمستبعدة من السلطة إلى المطالبة بمزيد من المساواة، بل والامتيازات لتضييق الفجوة بينها وبين الجماعة المهيمنة. وفي حالة رفض مطالبها فإنها تسعى إلى الانفصال أو الهيمنة على السلطة عبر الإطاحة بالنظام القائم، فإذا ما تحققت لها الهيمنة على الدولة فإنها غالباً ما تسعى إلى الإبقاء على وحدة البلاد والحفاظ على الوضع القائم ربما بذات السياسات التي كانت تتبعها الجماعة السابقة<sup>(٢)</sup>.

(١) Horowitz , Ethnic groups .... , Op.cit. , P 252

(٢) Simatei , Op.cit. , P: 54

## أنماط الجماعات الإثنية ومطالبها وفق متغيري الجماعة / الإقليم

نمط الجماعة / الإقليم	المطالب الأساسية	الأحداث والترسبات السابقة	الآثار المترتبة	توقيت المطالب ومعدل تكرارها
جماعة متخلفة / إقليم فقير	توزيع نسبي لوظائف الخدمة المدنية والنفقات العامة	تجاهل ورفض مطلب الجماعة فيما يتعلق بالخدمة المدنية من جانب النظام وتدفق موظفي خدمة مدنية من الجماعات الأخرى وكذا استمرار عدم التجاوب لمطالبها بمدالة النفقات العامة	المطالبة بالانفصال رغم التكلفة الاقتصادية المترتبة على ذلك	غالباً ما تكون المطالب الانفصالية مبكرة ومنكرة
جماعة متقدمة / إقليم فقير	عدم التمييز وعدم التوزيع النسبي ورفض فكرة حجز الوظائف أو الحصص	تمييز شديد ضد الجماعة، وعنف متكرر تجاهها وعودة جماعية من أبناء الإقليم في الأقاليم الأخرى ونهب ممتلكاتهم وتهديد أرواحهم	المطالبة بالانفصال في حالة تعاضد فولد الانفصال في مواجهة أعباء البقاء في إطار الوحدة	متأخرة ، ولكنها متكررة غالباً
جماعة متقدمة / إقليم غني	عدم التمييز ، وانفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم، عدم التوزيع النسبي للفرص والموارد	تمييز شديد، عنف ضد الجماعة تهديد أبناء الجماعة في أرواحهم وأرزاقهم ممثلة في أساليب ووظائفهم وممتلكاتهم في الأقاليم الأخرى	المطالبة بالانفصال حال انخفاض التكلفة المترتبة على ذلك	متأخرة ، ونادرة الحدوث
جماعات متخلفة / إقليم غني	نسبة في وظائف الخدمة العامة، إنفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم	تجاهل مطالب الجماعة ورفضها ، واستبعاد أبناء الجماعة - ولو على أسس موضوعية - من مناصب للرئاسة بالبلاد	المطالبة بالانفصال بصرف النظر عن العوائد أو الخصائص المترتبة	مبكرة، ولكنها نادرة الحدوث لقلّة عدد الجماعة بالإقليم وضعف قدراتهم الميامية والعسكرية فيه

Donald Horowitz , **Ethnic Groups in Conflict**  
( London : University of California press , 1985 ) , P 258 .



## **الفصل الثالث**

### **إدارة التعددية الإثنية**

**الإستراتيجيات والمؤسسات والسياسات**



## إدارة التعددية الإثنية الإستراتيجيات والمؤسسات والسياسات

سلف بيان اختلاف توجهات الدارسين بشأن أسباب ظاهرة التعددية الإثنية وآثارها؛ ما بين فريق الوشائجيين؛ الذي يفسر ذلك التعدد بعوامل داخلية ذاتية، وفريق الذرائعيين الذين يفسرونه بأسباب اجتماعية بالمعنى الواسع. وقد أسفر ذلك عن تباين آخر فيما يتصل بسياسات إدارة تلك التعددية الإثنية.

وتجدر الإشارة، إلى أن دور النظام السياسي وموقفه من التعددية الإثنية، يعتبر واحداً من أهم مؤشرات حدة الصراع في المجتمع؛ وذلك من خلال التعرف على مدى حياد النظام أو عدم حياده بين أطراف الصراع؛ حيث يرى البعض أن الإثنية تصبح مشكلة سياسية عندما تتبلور الجماعات في صورة أقطاب؛ لأن البناء السياسي يجعل من الصعوبة المساومة بين تلك الجماعات<sup>(١)</sup>.

والواقع، أنه قد تعددت اجتهادات الباحثين في محاولة التوصل إلى سياسات فعلية لإدارة التعددية الإثنية، ما بين اجتهادات في وضع أنماط مثالية للعلاقات، وتصور إمكانية التحول ما بين تلك الأنماط؛ من ذلك مثلاً تمييز أحد الباحثين بين نموذجين من المجتمعات التعددية هما: نموذج الصراع ونموذج التوازن<sup>(٢)</sup>. ومن جانب آخر، اكتفى آخرون بطرح مجموعة من التصورات بشأن التعامل مع واقع التعددية، مع اعتراف أنصار هذا الاتجاه بنسبية تلك التصورات والاقتراحات<sup>(٣)</sup>. وعلى صعيد ثالث، عمد بعض الباحثين إلى مجرد رصد سبل تعامل النظم السياسية المختلفة-عملياً- مع واقع التعددية الإثنية، سواء اقترن ذلك بنقد تلك السبل وطرح بديل لها أو لم يقترن<sup>(٤)</sup>.

---

(١) Donald Rothchild & Victor Olorunsola, "African Policies On Ethnic Autonomy And State Control.", In Rothchild And Olorunsola (eds.), *Op.cit.*, P: 233

(٢) د. جابر سعيد عوض: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥-٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩-٣٣.

وانظر أيضاً: تيد روبرت جار: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٤-٣٩٣

د. عبد السلام بخداي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥-٢٩٤.

(٤) انظر في ذلك على سبيل المثال:

روزا اسماعيلوفا: مرجع سبق ذكره.

- شفيق العبرا: مرجع سبق ذكره، ص ٥٢-٥٤.

- د. حمدي عبد الرحمن: التعددية .... مرجع سبق ذكره.

John Mc Garry And Brendan O'leary (eds.), *The Politics Of Ethnic Conflict Regulation* (London: Routledge, 1993). =

ويسعى هذا الفصل إلى محاولة رصد وتصنيف نماذج إدارة التعددية الإثنية، وما تسفر عنه من صراعات؛ وصولاً إلى معرفة أهم أنماط الإدارة والتحكم في أشكال تنظيم المجتمعات والصراعات الإثنية، وكذلك التعرف على مدى كفاءة مختلف سياسات تنظيم الصراع الإثني، ومعرفة ما إذا كانت الدول متعددة الإثنيات، يمكنها أن تتمتع بالاستقرار باتباع قيم ومؤسسات الديمقراطية الليبرالية أم لا. وبناءً على ما سبق، فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، يعرض أولها لاستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، ويعرض المبحث الثاني لطبيعة المؤسسات ودورها في إدارة تلك التعددية، وأخيراً، يعرض المبحث الثالث للسياسات المستخدمة في التعامل مع المطالب الإثنية.

## المبحث الأول

### استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية

يقصد باستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية؛ الفلسفات العامة الظاهرة والمستترة، التي تتبعها الأنظم في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها. وتتمثل أهم تلك الاستراتيجيات في الاستيعاب والدمج واقتسام السلطة والاستئصال والترحيل. وتفاوتت استراتيجيات إدارة التعددية فيما بينها، من حيث القيم والمعايير المتضمنة، وآليات التعامل بين الجماعات، ودرجة التسامح مع واقع الاختلاف، وكذا درجة الاعتماد على آليات القسر والعنف. على نحو يمكن معها تقسيمها إلى نمطين أساسيين هما: الاستراتيجيات التساومية والاستراتيجيات القسرية لإدارة التعددية الإثنية.

### المطلب الأول: الاستراتيجيات التساومية لإدارة التعددية

يقصد بالاستراتيجيات التساومية لإدارة التعددية الإثنية محاولات احتواء الاختلافات الإثنية القائمة في البلاد، أو إدارتها عبر سبل وأدوات سلمية في معظمها، وتعتبر استراتيجيات الاستيعاب والدمج السلمي واقتسام السلطة هي أبرز أنماط تلك الاستراتيجيات. وفيما يلي بيان بطبيعة تلك الاستراتيجيات ومضامينها.

- 
- = Timothy D Sisk, **Power Sharing And International Mediation In Ethnic Conflict** (Washington D C.: United States Institute Of Peace 1996).
  - Donald Rothchild, **Managing Ethnic Conflict In Africa** (Washington D.C., Brookings Institution Press, 1997).
  - Horowitz, **Ethnic Groups . . . . Op.Cit.,**

## أولاً: استراتيجية الاستيعاب والدمج<sup>(١)</sup>

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة من خلال السعي إلى دمج واستيعاب الجماعات الإثنية الموجودة في إطار الهوية العامة المراد لها الوجود والسيطرة والتي عادة ما تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع<sup>(٢)</sup> وفي هذا الصدد يشير البعض إلى عدة أنماط للسياسة الاستيعابية منها:

أ- الاستيعاب الثقافي: ويعني تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة؛ حيث إنه غالباً ما يفضل المؤيدون للسياسات الاندماجية خفض حجم الاختلافات بين الكيانات الإثنية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات، ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب؛ من واقع أن أبناء الجماعات الإثنية المختلفة يلتحقون بنظام تعليمي واحد، ويخضعون لمناهج وأساليب تربوية - غالباً واحدة؛ الأمر الذي يمكن معه تنشئة هؤلاء الأبناء على لغة وتقاليد واحدة. هذا علاوة على ما تمتلكه الأنظمة من قدرات وإمكانات إعلامية وسياسات عامة (توظيف، إسكان، إعلام، ...) يمكن استخدامها لتأكيد سياسة الاستيعاب ودمج الجماعات الإثنية<sup>(٣)</sup>.

ب- الاستيعاب المادي: ويهدف هذا النوع من الاستيعاب ليس إلى مجرد خفض الاختلافات بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، وإنما إلى صهر الهويات الإثنية؛ إما داخل هوية قائمة (كالهوية الأمهرية بالنسبة للجماعات غير الأمهرية في أثيوبيا، والهوية الروسية في الاتحاد الروسي ومن قبله الاتحاد السوفيتي، والهوية الصربية في يوغوسلافيا)، أو داخل هوية جديدة (كالهوية الوطنية بالنسبة لمعظم الدول في مرحلة الاستقلال عن الاستعمار أو تحقيق الوحدة)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) يُفرق البعض بين الاستيعاب Assimilation والدمج (الاندماج) Integration على اعتبار أن الأخير يعني به السعي إلى إيجاد هوية وطنية مشتركة للمجتمع والدولة بينما يقصد بالاستيعاب إيجاد هوية ثقافية مشتركة من خلال استخدام فكرة "نوتقة الصهر"، حيث تقبل الجماعة القوية في المجتمع تلك الفكرة في محاولتها تبرير احتواء الجماعات الأقل قوة في المجتمع داخل ثقافتها. أنظر: د. محمود أبو العينين: إدارة الصراعات العرقية...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥. ومع الإقرار بأهمية تلك الفكرة إلا أن علاقة الاقتران والتلازم بين العمليتين تحمل من الإمكان الحديث عنها مما على نحو ما هو مثبت في المتن لصعوبة الفصل بينهما واقمياً.

(٢) روبرت جار: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١، مع مراعاة استخدام المترجمين لكلمة امتصاص بدلاً من كلمة استيعاب.

(٣) Mc Garry and O'leary (eds.), Op.cit., PP: 16-17.

وانظر كذلك روزا اسماعيلوفا: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

د. حمدي عبد الرحمن: التعددية...، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

(٤) Mc Garry and O'leary (eds.), Op.cit., P: 17.



ويرى الباحثون، أن أحد مؤشرات نجاح ذلك النوع من الاستيعاب هو ازدياد التزاوج بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض؛ على نحو يسفر في النهاية عن تآكل الحدود بين تلك الجماعات ثم زوالها<sup>(١)</sup>.

**ج- الاستيعاب المؤسسي:** ويعني إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية حيث يرفض أنصار هذا النمط من الاستيعاب قيام مؤسسات اجتماعية بصفة عامة وسياسية بصفة خاصة على أسس إثنية<sup>(٢)</sup>.

وتتسم سياسات الدمج والاستيعاب بدرجة كبيرة من النفعية والتفتح تستهدف في جوهرها الحصول على رضا الأفراد وموافقتهم على اكتساب هوية مدنية جديدة<sup>(٣)</sup>. وتجدر الإشارة، إلى أن هناك عدة اعتبارات حاکمة، فيما يتصل بفاعلية سياسة الدمج والاستيعاب، من ذلك -مثلاً- طبيعة إدراك الجماعات المستهدفة للدوافع والأغراض الكامنة خلف تلك السياسات الاستيعابية، وكذلك مدى وجود أو عدم وجود اتفاق بين الجماعات على الأهداف أو الأعداء، فوجود عدو مشترك يمكن أن يمثل مدخلاً جيداً لنجاح سياسات الدمج والاستيعاب، الأمر الذي يفسر إصرار حكومة الحزب الوطني في جنوب أفريقيا على أن جميع أفراد الجماعة البيضاء - وليس الأفريكانر وحدهم - مستفيدون من سياسة الفصل العنصري؛ وذلك لحشد تأييد الجماعة البيضاء، وتوحيدها خلف سياساتها في مواجهة الجماعات الأخرى. ويتصل بما سبق؛ أن سياسات الدمج والاستيعاب يمكن أن تحقق نجاحات معقولة. إلا إنه في حالة إصرار الجماعات الإثنية على السعي نحو مزيد من الاستقلال؛ وليس مجرد المساواة، أو تساوي الفرص؛ وإصرار كل جماعة على أن يكون لها حكومة مستقلة؛ فإن تلك السياسات الاستيعابية يمكن إلا تحقق أهدافها؛ وهو ذات الأمر الذي يحدث؛ حال إصرار إحدى الجماعات على استيعاب غيرها من الجماعات فسي كيان واحد، من خلال بسط هيمنتها اللغوية والثقافية والاجتماعية عليها؛ ذلك أنه في هذا الحالة، لا يكون الحديث عن استيعاب، وإنما عن عملية ضم

(١) د. حمدي عبد الرحمن: للتحدي . . . مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

(٢) د. عبد السلام بخداي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٥.

(٣) Mc Garry and O'leary (eds.), Op.cit., P: 17.

أو إلحاق Annexation. وفي هذه الحالة، فإنه كثيراً ما يشكو أبناء الجماعات الأخرى من محاولات الاستئصال الإثني، وتدمير ثقافتهم الخاصة؛ وهي الشكاوى والادعاءات التي غالباً ما ترفعها الشعوب والجماعات الأصلية في مواجهة المستوطنين والمهاجرين. وكثيراً ما تلجأ الشعوب المغلوبة على أمرها - كما سلف البيان - إلى محاولة تأكيد سموها المعنوي، بأن تُطلق على نفسها أسم الأمم الأولى First Nations لتمييز نفسها عن غيرها من الجماعات الوافدة، ولتبرير مطالبتها بالحماية الثقافية<sup>(١)</sup>، ورفض الخضوع لعملية الاستيعاب؛ الأمر الذي يدفع في كثير من الأحيان إلى استخدام القسر لفرض عملية الاستيعاب؛ وهو ما يقود بدوره إلى مزيد من مقاومة عمليات الاستيعاب القسرية عبر عمليات الإحياء الإثني والمطالب الانفصالية<sup>(٢)</sup> في ظل حقيقة أن العامل الإثني يكتسب نوعاً من الإشباع والتدعيم الذاتي، بل يُورث للأجيال المختلفة؛ عبر مختلف أدوات التشيئة الاجتماعية؛ كالأسرة، والمدرسة، والإعلام، والمؤسسات الدينية، ويُدعم حساسية تلك الجماعات تجاه الممارسات الاستيعابية للجماعة الحاكمة؛ حيث ترى فيها مجرد محاولة فرض هيمنة جماعة مهيمنة للاستئثار بالسلطة ومزاياها. ولا شك أن تلك الرؤية - بصرف النظر عن صحتها - تعزز الشعور بعدم الأمان وتثير المشاعر الإثنية؛ يؤكد ذلك تاريخ التوتر الإثني في السودان، نيجيريا، إثيوبيا، رواندا، بوروندي، زائير على صعيد أفريقيا، والهند وسريلانكا وأندونيسيا في آسيا، ويوغسلافيا والاتحاد الروسي على صعيد أوروبا<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: استراتيجية اقتسام السلطة

يقصد باقتسام السلطة Power Sharing، صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة، تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع؛ بحيث يحظى كل طرف بجانِب، أو نصيب من المشاركة في الحكم، على نحو يُخفف من مخاوف الأقليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم حال التطبيق الحرفي لنظام حكم الأغلبية، وقد تم تطوير هذا النمط تاريخياً بين الكاثوليك

(١) Ibid., PP 18-20.

(٢) Horowitz, Ethnic groups . . . , Op.cit., PP: 567-568.

(٣) انظر أوكو ادبانولي: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥، وانظر أيضاً: دانيال بروميرغ: مرجع سبق ذكره.

والبروتستانت في هولندا، كما تطرح سويسرا مثلاً مهماً يجسد اقتسام السلطة تطمح إليه العديد من الدول<sup>(١)</sup>.

وتأتي استراتيجية اقتسام السلطة عند ممارستها، استجابة للشعور بضرورة الحد من الميراث الصراعي بين الجماعات؛ استناداً إلى قناة مختلف الجماعات الفاعلة في المجتمع - وبخاصة - الجماعة أو الجماعات المهيمنة - أن التماذي في تجاهل الجماعات الإثنية الأخرى يؤدي إلى مزيد من الصراع، إلا إنه يجدر القول، أن وجود تلك القناة ليس كافياً بذاته لإقناع قادة الجماعات الإثنية بقبول استراتيجية اقتسام السلطة، أو انتهاز سياسة الاعتدال؛ ذلك أنه في بعض الحالات يمثل تصاعد الصراع الإثني الخيار الأقل تكلفة من وجهة نظر بعض الساسة في مقابل ما يتضمنه اقتسام السلطة من مخاطر على ما يتمتعون به من مزايا ونفوذ<sup>(٢)</sup>.

ويتخذ اقتسام السلطة أشكالاً مختلفة؛ حيث لا يقتصر على مجرد صيغة واحدة تُطبق على كافة المجتمعات، وفي هذا الصدد يفرق الباحثون بين نمطين من أنماط إدارة الصراع، هما: الإقترايات التوافقية Consociational والإقترايات الاندماجية Integrativ Approach وذلك على أساس رصد ثلاثة متغيرات أساسية، وطبيعة تعامل النظم المختلفة معها. وتلك المتغيرات هي: التقسيم الإقليمي للسلطة، وقواعد اتخاذ القرار، والسياسات العامة المتعلقة بتوزيع الموارد، والتي تحدد العلاقة بين الدولة والجماعات الإثنية.

ويرصد الباحثون في إطار الممارسات التوافقية ما يلي<sup>(٣)</sup>:

- الإقرار بالاستقلال والأخذ بترتيبات كونفدرالية للجماعات الإثنية.
  - إقامة نظام فيدرالي على أسس إقليمية أو إثنية.
  - تبني التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في الوظائف المختلفة.
  - الأخذ بنظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات المختلفة، في السلطة التشريعية.
  - الاعتراف بحقوق جماعية للجماعات والتكوينات الإثنية غير الانفصالية.
- وتتمثل الصيغ أو الممارسات الاندماجية لإدارة الصراع في<sup>(٤)</sup>:

(١) انظر: د. حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨) ص ٨٣-٨٤.

(٢) Sisk, Op.cit., P: XI

(٣) Idem.

(٤) Idem.

- إقامة نظام فيدرالي مختلط على أسس غير إثنية.
- الأخذ بنموذج الدولة الموحدة المركزية.
- إقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية وإدارية على أساس حكم الأغلبية.
- تبني نظام انتخابي يشجع على إقامة تحالفات انتخابية تتجاوز الخطوط الإثنية.
- اتباع سياسات عامة غير إثنية التوجه.

وبصفة عامة، يمكن القول أن الإقترابات الانتلافية تعتمد على تسويات النخبة، وتوفير ضمانات للجماعات الإثنية؛ بحماية مصالحهم؛ حيث تخول الجماعات المختلفة حق الاعتراض (فيتو) Veto، وذلك مقابل الإقترابات الاندماجية التي تعتمد على الأخذ بنظام وآليات تشجع على تجاوز الخطوط الإثنية؛ الأمر الذي يؤثر الشك حول مدى اتساق الممارسات الاندماجية مع فلسفة اقتسام السلطة ومبادئها؛ التي تتمثل في الاعتراف بالتعددية الإثنية، وبالتالي العمل على توفير ضمانات لحقوق الجماعات المختلفة وهوياتهم وحررياتهم؛ وخلق مؤسسات سياسية واجتماعية تمكنهم من التمتع بعوائد المساواة دون طمس أو إزالة للهويات الخاصة بالجماعات<sup>(١)</sup>.

وتعتبر سياسات مثل، الكونفيدرالية والحكم الذاتي الإقليمي، أو الحكم الذاتي لجماعات إثنية بعينها، وعدم المركزية الإدارية، إلى جانب السياسات الفيدرالية؛ هي أبرز أدوات استراتيجية اقتسام السلطة؛ حيث تشارك جميعها في التأكيد على مجموعة من الحقوق الجماعية لكافة الجماعات المتميزة في المجتمع، من ذلك حق كل جماعة في التعليم باستخدام لغتها المحلية، وأداء شعائرها الدينية، وحماية تراثها الثقافي، وكذا حقها في عملية صنع القرار على المستوى المركزي، إذا ما تعلق القرار بشأن من شئون الجماعة<sup>(٢)</sup>.

(١) Ibid., P: X

Mc Garry and O'leary (eds.), Op.cit., P: 36.

(٢) يفرق بعض الباحثين بين استراتيجية اقتسام السلطة والفيدرالية حيث يعتبرون الأخيرة استراتيجية مستقلة بذاتها وليست أداة من أدوات اقتسام السلطة. انظر: د. حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢-٨٣، وانظر أيضا: د. محمود أبو العنين: إدارة الصراعات... مرجع سبق ذكره، ص ٤٥:٤١.

Mc Garry and O'leary (eds.), Op.cit., P: 33.

ومع الاعتراف بوجاهة التمييز بين اقتسام السلطة وكل من الفيدرالية وغيرها من أدوات إدارة التعددية الإثنية، فإن المحك الأساسي لمدى اعتبار الفيدرالية استراتيجية مستقلة، أو أداة من أدوات الاستراتيجية اقتسام السلطة هو طبيعة التقسيم الفيدرالي ومدى استناده إلى الاعتراف بالكيانات الإثنية من عدمه، وبالنظر إلى أنه في الغالب الأعم يأتي التقسيم الفيدرالي مستندا إلى واحد أو أكثر من مكونات العامل الإثني (ديني، عرقي، لغوي، إقليمي، ...) فإن الرأي المكيث في المقن من اعتبار الفيدرالية أحد أدوات اقتسام السلطة يكون له وجاهته أيضا وحجيته.

ويؤكد أنصار استراتيجية اقتسام السلطة؛ لاسيما في صورتها الفيدرالية، على أن فعالية تلك الاستراتيجية تزداد، في حالة استقلال كل جماعة إثنية بوحدة إقليمية متميزة عن غيرها من الجماعات، وذلك بعكس الوضع في حالة التشتت الجغرافي للجماعة الإثنية<sup>(١)</sup>.

ويرتبط بالنقطة السابقة، ضرورة التوازن في حجم الأقاليم؛ على نحو يُحد من إمكانات تهديد أي منها لوحدة الدولة. حيث يرى البعض أن التقسيم الذي اتبعته حكومة نيجيريا للبلاد عند الاستقلال إلى ثلاث ولايات متميزة (شمال-شرق-غرب)، قد فشل في الحد من الصراعات الإثنية؛ في ظل ما تمتعت به حكومات تلك الولايات من استقلالية تشريعية وتنفيذية وأمنية وتعليمية؛ فيما يتصل بأمورها المحلية. ويرجع هذا النفر من الباحثين ذلك الإخفاق؛ إلى احتواء تلك الأقاليم على جماعات إثنية متعددة لم يكن التقسيم الثلاثي ليفي بتطلعاتها ومطالبها، ويستشهدون على صحة ذلك؛ بتراجع الصراعات الإثنية مع ازدياد عدد الولايات من ثلاثة مقاطعات في مطلع الستينيات إلى ستة وثلاثين ولاية في منتصف التسعينيات<sup>(٢)</sup>. بما يدعم ما ذهب إليه البعض، من أن منح الجماعات المختلفة مساحات حرية أكبر؛ يؤدي إلى مزيد من التماسك وليس العكس<sup>(٣)</sup>. ويرى أنصار الفيدرالية؛ أن أسباب نجاحها في إدارة الصراعات الإثنية يكمن في حقيقة أن الأخذ بالفيدرالية؛ يؤدي إلى تحويل التعبئة السياسية تجاه المراكز الفرعية والحكومات المحلية، بدلا من اتجاهها صوب الحكومة المركزية الوطنية، إضافة على جعل التنافس داخل الجماعات أكثر منه بين الجماعات على نحو يخفف العبء عن الحكومة الوطنية، أخيراً فإنها تمنح الجماعات الإثنية المحلية قدراً من الاستقلال الذاتي بما يقلل من مخاطر الضغط من أجل المشاركة في السلطة أو الانفصال<sup>(٤)</sup>.

(١) Ibid., P:33.

(٢) Rothchild, Managing Ethnic Conflict . . . , Op.Cit., P: 54.

وحول تلك الزيادة وملابساتها ولعائتها انظر: د. إبراهيم نصر الدين: الانعماج الوطني، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠، ٤٩، ٩١، روثشيلد سوبيرو: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٤، ص ٣٢٩.

Eghosa E. Osaghae, Op.Cit., PP: 237-258

(٣) Ejobwah, Op.Cit., P: 230

(٤) Rita Jalali And Seymour Lipset, "Racial And Ethnic Conflicts: A Global Perspective", Political Science Quarterly (New York: The Academy Of Political Science, Vol., 107, No 4, Winter 1992-1993), PP: 601-602

وانظر أيضا: في مبررات اللامركزية وأهميتها لإفريقيا:

-Dele Olowu, "Decentralization In Africa: Appraising The Local Government Revitalization Strategy In Nigeria", In George Nzongola Natalaga and Margaret C. Lee (eds ), The State And Democracy In Africa (Harare: The African Association Of Political Science, 1997), PP: 164-179.

وعلى الرغم من معارضة أباء الاستقلال الوطني، أمثال "كوامي نكروما" في غانا و"جومو كينياتا" في كينيا و"أحمد سيكوتوري" في غينيا لفكرة الفيدرالية؛ كأداة للتعامل مع واقع التعدد الإثني في إفريقيا، وإصرارهم على مركزية السلطة السياسية والاقتصادية، بحجة الخوف من أن تؤدي اللامركزية إلى مزيد من تفتت المجتمع، فإن واقع الحال في الآونة الأخيرة يشير إلى تقبل بعض القادة الأفارقة للأخذ بدرجة من اللامركزية في إدارة شئون البلاد؛ من ذلك اعتراف حكومة النيجر بالاستقلال الإداري للطوارق عام ١٩٩٤م،<sup>(١)</sup> وبالمثل اكتسبت الفيدرالية كخيار للتعامل مع التعددية الإثنية ساحة جديدة في إفريقيا. فعلاوة على التجربة النيجيرية للأخذ بالفيدرالية أخذت كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا بنمط من أنماط الفيدرالية في إدارة العلاقة بين الجماعات الإثنية داخل كل منها<sup>(٢)</sup>.

فمنذ مجئ النظام الجبهة الديمقراطية الثورية بزعامة ميليس زيناوي إلى الحكم في إثيوبيا وجد النظام في خيار الفيدرالية أداة جيدة لبناء الثقة مع الجماعات الإثنية القائمة، انطلاقاً من حقيقة فشل الأساليب القسرية والمركزية التي اتبعتها النظم السابقة في إثيوبيا لإحداث الاندماج الوطني في البلاد والتي أسفرت في النهاية عن حرب أهلية ، وانطلاقاً من تلك القناعة عمد النظام الجديد بقيادة ميليس زيناوي إلى إصدار مجموعة من المراسيم، التي نصت على حق "القوميات" في إدارة شئونها الخاصة داخل إقليمها، بما يتطلبه ذلك من منح تلك القوميات صلاحيات تشريعية وإدارية وقضائية فيما يتعلق بشئونها<sup>(٣)</sup>.

وتتفق تجربة جنوب إفريقيا في ملاحها مع التجربة الإثيوبية ، في إدارة التعددية الإثنية حيث أخذت هي الأخرى بنمط من أنماط تقاسم السلطة أقرب إلى الفيدرالية على نحو ما تكشف نصوص دستور ١٩٩٣م الانتقالي والدستور النهائي الصادر في ١٩٩٦م.

يتبين مما سبق، أن استراتيجية تقسيم السلطة رغم ما تتضمنه من إمكانيات لإدارة التعددية الإثنية وصراعاتها، فإن حالات اللجوء إليها محدودة ، فضلاً عن صعوبة

(١) د. محمود أبو العنين: إدارة الصراعات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠:٢١ وص ٤٤:٤٣.

(٢) Ejobowah. Op.Cit., PP: 226-232.

(٣) جمال ضلع: مرجع سبق ذكره، ص ٤١٨:٣٩٦.

القول بنجاح تلك الاستراتيجية في الحالات التي طبقت فيها؛ في ظل واقع الفشل الذي أحاط بتطبيقه في جنوب السودان وفي نيجيريا. والمخاطر والتحديات التي تحيط بتطبيقه، في كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا، والتي ترجع بالأساس إلى خشية من مخاطر المطالبة بالانفصال، خاصة مع إخفاق الحكومة المركزية في استيعاب مطالب الأقليات بمزيد من التمثيل على المستوى الفيدرالي<sup>(١)</sup>.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن اقتسام السلطة، كان مدخلاً ملائماً للتحول في جنوب إفريقيا؛ حيث ساعدت ترتيبات ذلك المدخل في إحداث توازن بين طموحات ومصالح الأقلية ومصالح وأمال الأغلبية في مرحلة ما بعد الأبارتيد؛ حيث إنه بدون اقتسام السلطة لم يكن ليتسنى تحقيق انتقال سلمي-نسبيًا- للسلطة<sup>(٢)</sup>.

ولا يمكن القول، بأن تجارب اقتسام السلطة التي عرفتھا المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم قد نجحت جميعها، على أنها تظل واحدة من أفضل البدائل في إدارة الصراعات الإثنية.

ويرى الباحثون أن تفعيل اقتسام السلطة كأداة لإدارة الصراعات الإثنية يرتبط بما يلي<sup>(٣)</sup>. أولاً: ألا تكون الجماعات الإثنية المتصارعة مجبرة على الاندماج والاستيعاب داخل جماعات أخرى، بعبارة أخرى حماية حقوق الأقليات .

ثانياً: أن يتوافر لدى القادة السياسيين قناعة، بعدم قدرة أي منهم على الانفراد بمغانم السلطة، وأن المكاسب المترتبة على اقتسام السلطة أكبر بكثير، من تلك المترتبة على انهيار تلك الترتيبات؛ بما تتضمن تمثيل كافة الجماعات الفاعلة.

ثالثاً: أن يتسع قادة الجماعات الإثنية أنفسهم، بقدر من الحرية والاستقلال في مواجهة جماعاتهم؛ على نحو يخولهم صلاحية إجراء تسويات دون التعرض للاتهام بالخيانة، ذلك أنه إذا انتقد هؤلاء القادة الثقة والاستقلال- بسبب خشيتهم من مزايده دعاء القومية الإثنية الخاصة والمتطرفين من أبناء الجماعة- فإنهم سوف يعزفون عن الدخول في ترتيبات اقتسام السلطة بصورة جدية، الأمر الذي يعني ضرورة،

---

(١) Mc Garry and O'Leary, *Op.cit.*, P: 34.

(٢) حيث مات خلال المرحلة الانتقالية نحو ١٤,٠٠٠ نسمة في إطار أحداث العنف التي شهدتها البلاد والتي شابهها البعد الإثني بدرجة كبيرة Sisk, *Op.cit.*, P: XXI

(٣) Mc Garry and O'Leary, (eds.), *Op.cit.*, P: 34.

وانظر د. حمدي عبد الرحمن: *التحديات ... مرجع سبق ذكره*، ص ٨٤.

ليس فقط إحكام السيطرة على النخب الخارجية للجماعة؛ بل كذلك إحكام السيطرة على النخب الداخلية على نحو يحول دون حدوث انشقاقات داخل الجماعة. رابعاً: تشير خبرة الواقع، إلى أن ترتيبات اقتسام السلطة تكون أكثر فاعلية، وقابلية للتطبيق، في المجتمعات معتدلة الانقسام، أكثر منها في المجتمعات شديدة الانقسام؛ الأمر الذي يثير الشكوك حول جدوى ذلك المدخل في مجتمعات مثل بوروندي وزائير والسودان<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: الاستراتيجيات القسرية لإدارة التعددية

تتعلق تلك الاستراتيجيات من افتراضات النموذج الصراعى للمجتمعات الإثنية، والتي تقوم على وجود مجموعات مهيمنة على بقية جماعات المجتمع، مع غياب القيم والدوافع المشتركة بين تلك الجماعات، وغياب المؤسسات الجامعة بينها؛ الأمر الذي قد يدفع بعض تلك الجماعات التابعة للمطالبة بالانفصال وإقامة دولة خاصة<sup>(٢)</sup>. ويسعى هذا المطلب إلى بيان أهم أشكال الاستراتيجية القسرية لإدارة المجتمعات التعددية وصراعاتها.

#### أولاً: استراتيجية الهيمنة

مثلت استراتيجية الهيمنة أكثر الاستراتيجيات القسرية شيوعاً واستخدماً من جانب النظم السياسية في دول العالم النامي، على اختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاجتماعية. وتهدف تلك السياسات إلى جعل اجترأ أي من تلك الجماعات على سلطة الجماعة المهيمنة أمراً غير وارد Unthinkable أو غير مجدي Unworkable<sup>(٣)</sup>. وتجدر الإشارة، إلى أن استراتيجية الهيمنة قد مارسها الجماعات الإثنية الكبرى وجماعات الأقلية الحاكمة على حد سواء، وعلى الرغم من ادعاء البعض، أن النظم الديمقراطية تنظم عملية التنافس بين الجماعات الإثنية<sup>(٤)</sup>، فإن الواقع يشير إلى أن المجتمعات الإفريقية التي أخذت بالنمط الليبرالي للديمقراطية قد عرفت هي الأخرى

(١) Horowitz, Ethnic groups . . , Op.cit., P: 5.

(٢) د. جابر سميد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩-٢٢.

(٣) Mc Garry and O'Leary (eds.), Op.cit., PP: 22-23.

(٤) انظر في ذلك:

Ibid., PP 23-26. , Safaran, Op.cit., PP: 10-11.



ومارست سياسات الهيمنة؛ عبر احتكار الجماعة المهيمنة للمؤسسات الديمقراطية على نحو ما تكشف خبرة مجتمعات روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)، وجنوب أفريقيا- قبل التحول- فعلى الرغم من الظاهر التكلي للديمقراطية في تلك المجتمعات فإنها كانت مقتصرة على الأقلية البيضاء؛ الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه البعض من أن النظم الديمقراطية غير محصنة ضد الممارسات القسرية لإدارة التنوع الإثني<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول، أن نموذج الهيمنة في جوهره، يعبر عن نموذج الاستيعاب في صورته القسرية خاصة في حالات استخدام سياسات الإخضاع أو العزل والتطويق في مواجهة الجماعات المناوئة للنخبة الحاكمة<sup>(٢)</sup> وعلى الرغم من دفاع البعض عن استراتيجية الهيمنة وسياساتها ومحاولة تبريرها قيمياً على اعتبار أن سياسات الهيمنة يمكن أن تكون البديل الوحيد لحرب أهلية ممتدة، فإن تلك المحاولات التبريرية لم تلق تأييداً، في ظل ما يمكن أن تسفر عنه من إضفاء الشرعية على كافة نظم القمع والاستبداد في أفريقيا، وغيرها من البلدان؛ بدعوى قدرة تلك النظم على منع تصاعد الصراعات الإثنية إلى حرب أهلية<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: استراتيجية التطهير الإثني

تمثل استراتيجية التطهير الإثني، بأشكالها المختلفة، واحدة من أقسى وأقدم سياسات التعامل مع مشكلات التعددية الإثنية عبر كافة العصور ومختلف المجتمعات<sup>(٤)</sup>

---

(١) حيث يرى ذلك النفر من الباحثين أنه مع الاعتراف بأن بؤرة ودرجة عدم التسامح في النظم الديمقراطية ستكون مختلفة عن غيرها من النظم، فإن أعنى وأكثر النظم ديمقراطية لا يتوقع أن تتسامح مع من يخرج عن منظومة القيم الاجتماعية التي تعمل تلك النظم في إطارها. ويضيف آخر أن معنى الديمقراطية الحقيقي هو أن لا يجبر الأفراد على فعل ما لا يرغبون، إلا أن ذلك المعنى أصبح يشير إلى إهم لن يتسامحوا مع ما لا يرغبون. انظر:

Andrew Bell Fialkoff, *Ethnic Cleansing* (London: Macmillan 1996), P: 48.

ولعله مما يؤكد ذلك الموقف الفرنسي من قضية ارتداء لفتيات المسلمات للحجاب في أماكن الدراسة.

(٢) انظر في ذلك: Safaran, *Op.cit.*, PP: 10-11. *Ibid.*, PP: 23-26.

(٣) انظر المقولات والرد عليها في: Mc Garry and O'Leary, *Op.cit.*, P: 26.

(٤) حول تاريخ استخدام استراتيجية الاستئصال الإثني انظر: Fialkoff, *Op.cit.*, PP: 51-56

حيث يقسم الباحث ذلك التاريخ إلى ثلاثة أقسام وفق ثلاثة معايير مختلفة تاريخية وجغرافية ومنطوية Paradigmatic على نحو ما يسميها فيالكوف.

فمن الناحية التاريخية يرى فيالكوف أن سياسات التطهير الإثني مرت بعدة مراحل؛ حيث استحدثت كأداة للسيطرة على العرباء والشعوب المهزومة وكمصدر للمبيد الذين مثلوا بعدا اقتصاديا هاما في العصور القديمة، أما في -

ويقصد بسياسة التطهير والترحيل الجبري المقترن - غالباً به ذلك (الإجراء العمدي المخطط للتخلص من جماعة من الأفراد غير المرغوب فيهم وإزالتهم عن إقليم ما لأسباب ترتبط بخصائص تلك الجماعة الإثنية أو الدينية أو العرقية...) <sup>(١)</sup>. وتستهدف سياسات التطهير الإثني إحداث التجانس والتماسك داخل إقليم الدولة عبر التخلص من العناصر "الدخيلة" عليه، وهو التخلص الذي يتخذ عدة أشكال تتراوح ما بين سياسة الاستئصال Genocide والترحيل الجبري Forced Transfers

#### أ- سياسة الاستئصال

تعتبر أكثر السياسات عنفاً وتطرفاً إذ أنها تعني محاولة إحداث التجانس داخل المجتمع المعني من خلال التخلص العضوي المتعمد والمباشر من الجماعات الإثنية المغايرة، أو من خلال التدمير غير المباشر؛ من خلال الإلغاء العمدي للظروف التي تعينهم على البقاء والاستمرار عضوياً واجتماعياً <sup>(٢)</sup>. وتطرح الخبرة الرواندية النموذج البارز على الساحة الأفريقية لتطبيق سياسات الاستئصال الإثني كأداة لإدارة التنوع عبر إلغائه، فمذ مرحلة ما قبل الاستقلال وفي

---

المصور الوسطى فقد شابت سياسات التطهير الإثني ليماد دينية وإن لم تخفف الأبعاد والسمات السياسية لعملية التطهير الإثني، أما في المصور الحديثة فيرى المؤلف أن الخصائص الدينية لسياسات التطهير قد تراجعت لتحل محلها خصائص وسمات إثنية خالصة. ويذهب فيالكوف إلى أن المرحلة الحديثة بدأت مع سياسات الاستعمار الموجهة ضد المواطنين الأصليين بالمستعمرات لإحلال المستوطنين الأوروبيين منهم، أما المرحلة الأخيرة والراهلة، فيرى المؤلف أنها اتسمت بالتطهير الأيديولوجي حيث يسميها مرحلة التطهير الأيديولوجي وهو في جوهره نتاج تراكم الخبرات والهويات المختلفة.

أما على الصعيد الجغرافي فيميز فيالكوف بين سياسات التطهير في العالم القديم (إفريقيا-آسيا-أوروبا) والعالم الجديد (الأمريكتين وأستراليا) حيث يرى أن سياسات التطهير في العالم القديم كانت ذات طابع نظامي تحكمه قواعد انطلاقاً من أن القائمين به وعنده كانت دول وإمبراطوريات وإمارات في إطار سعيها لبسط نفوذها على أقاليمها أو توسعتها، فسي حين أنه في العالم الجديد كان الصراع يدور بين المواطنين الأصليين والغزاة من المستوطنين الأوروبيين ولذا افقد الطابع النظامي، أما التصنيف الثالث لأنماط سياسات التطهير فهو ما يسميه فيالكوف التطهير المنظوري ويعني به كافة أشكال التطهير الإثني القائمة على خصائص معينة غير مرغوبة في جماعة ما من الأفراد ويدرج في ذلك الجماعات العمرية (شيوخ - أطفال) للحالة الصحية (المرضى) للوضع الطبقي (فقراء - أغنياء) النوع (رجال - نساء) الانتماء العرقي (مؤيد - معارض).

(١) Ibid., P. 3.

(٢) د. محمود أبو العيين: إدارة الصراعات...، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤:٢٢.

وانظر د. حمدي عبد الرحمن: قضايا في للنظم السياسية...، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

عام ١٩٥٩ تحركت جماعة "الهوتو" ضد التوتسي في ثورة دامية على الأوضاع السائدة ممثلة في هيمنة التوتسي على مقاليد الأمور في البلاد. وفي عام ١٩٦١ تمكن الهوتو من إسقاط النظام الملكي بقيادة التوتسي وإعلان الجمهورية بقيادة عناصر الهوتو. ومنذ عام ١٩٦٢م، ( وهو تاريخ الاستقلال الرسمي لرواندا كجمهورية يسيطر عليها الهوتو) اتبع الهوتو سياسة استبعاد منظم للتوتسي من المجالات المختلفة وبخاصة المجال السياسي؛ الأمر الذي دفع التوتسي إلى اللجوء إلى محاولة انتزاع حقوقهم بالقوة المسلحة، لتدخل البلاد في حلقة من العنف المتبادل منذ مطلع التسعينيات- بين الجبهة الرواندية المعارضة بقيادة التوتسي، وحكومة الهوتو المتطرفة بقيادة الرئيس هابياريمانا، وهو العنف الذي انعكس على ممارسة النظام الحاكم -لا سيما أجنحته المتطرفة- ضد جماعة التوتسي في صورة مذابح جماعية ضد أبناء تلك الجماعة بلغت ذروتها في الربع الأول من عام ١٩٩٤ م، في أعقاب اغتيال الرئيس هابياريمانا حيث سعت جماعات الهوتو المتطرفة إلى إيادة جماعة التوتسي إبادة شاملة حتى لا يهددوا جمهورية الهوتو في رواندا. وهو ما فشلت جماعة الهوتو في تحقيقه في كلا المرحلتين ولم تكن سوى ترسيخ العداء بين الجماعتين الرئيسيتين في البلاد<sup>(١)</sup>. الأمر الذي يُدعم مقولة أن سياسة التطهير الإثني غالباً ما تفشل في تحقيق أهدافها؛ على نحو يُزيد من المراتر والأحقاد بين أبناء وأحفاد ضحايا تلك السياسات؛ ويؤدي إلى سهولة اندلاع مواجهات جديدة بينهم وبين غرمائهم من أبناء الجماعات الأخرى<sup>(٢)</sup>، طال الأمد أم قصر، على نحو ما تكشف خبرة رواندا في إفريقيا ويوغسلافيا في أوروبا، وسيريلانكا في آسيا.

#### ب- سياسة الترحيل الجبري والاستبعاد

تقوم تلك السياسات أيضاً على أساس التخلص المادي من الجماعات الإثنية المستهدفة عن طريق الطرد والافتلاع جبراً لتلك الجماعات من مناطقها ونفعا للعيش في مكان أو أماكن أخرى<sup>(٣)</sup> داخل البلاد أو خارجها.

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجربة رواندا في هذا الصدد انظر: المرجع السابق، ص ٨٦-٩٠.

وانظر أيضاً: د. صبحي قصوة: "الأزمة الرواندية: من ثورة الهوتو عام ١٩٥٩م إلى مذابح الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول القصاصات والحروب الأهلية في إفريقيا" (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، للفترة من ٢٩ إلى ٣٠ مايو ١٩٩٩).

(٢) Sisk, Op.cit., P: 23.

(٣) د. حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

والترحيل الجبري يمكن أن يتم بالإرادة المنفردة للنظام السياسي، في مواجهة جماعة أو جماعات بعينها؛ مثال ذلك سياسة نظام عيدي أمين في مواجهة الجماعة الأسبوية في أوغندا وإجبارهم على مغادرة البلاد، وكذلك سياسة الفصل العنصري التي اتبعتها حكومات جنوب إفريقيا العنصرية في مواجهة الجماعات الإثنية غير البيضاء وبخاصة الأفارقة من خلال محاولة حصرهم في مناطق بعينها من البلاد، تمثلت فيما عُرف بـ "البانتوستانات" و"الأوطان المحلية"؛ التي تطورت بعد ذلك إلى اعتراف بالإرادة المنفردة للنظام العنصري باستقلال تلك الأقاليم. كأداة لحرمان الأفارقة من حقوقهم في المواطنة الجنوب إفريقية. وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى سياسات إعادة التوطين الإجباري التي مارستها دول مثل إثيوبيا ونيجيريا والمغرب والسودان<sup>(١)</sup>

وعلى صعيد آخر، فإن عمليات الترحيل الجبري يمكن أن تتم اتفاقاً بين دولتين، على نحو ما تكشف الخبرة الأوروبية (تركيا واليونان في أعقاب الحرب العالمية الثانية)<sup>(٢)</sup>. ويشير الباحثون، إلى أن اللجوء إلى الترحيل الجبري غالباً ما يستخدم في أثناء الحروب وفي أعقابها سواء تمثلت تلك الحروب في حروب أهلية أو دولية، وهو أمر تؤكد خبره القارة الأفريقية ممثلة في عمليات الترحيل الجبري المتبادلة التي صاحبت التوترات التي جرت بين موريتانيا والسنغال عام ١٩٨٩م بشأن الحدود؛ حيث شهدت تلك الحدود موجات هجرة ما بين الجماعات ذات الأصول السنغالية في موريتانيا، والجماعات ذات الأصول الموريتانية في السنغال، والتي بلغت أعدادها مئات الآلاف على الجانبين. وذات الأمر شهده القرن الإفريقي في إطار الحرب الإثيوبية الصومالية في السبعينيات من القرن العشرين، والحرب الإثيوبية الإريتيرية منذ عام ١٩٩٨م حيث جرت عمليات طرد لأبناء جاليات كل دولة لدى الدولة الأخرى بما في ذلك الذين تجنسوا بجنسية البلاد وولدوا على أرضها<sup>(٣)</sup>. ولا تقتصر القارة لأدلة على اتباع النظم السياسية وممارستها لسياسات

(١) د. محمود أبو العينين: إدارة الصراعات.....مرجع سبق ذكره ص ٢٥.

(٢) Fialkoff, Op.cit., PP: 220-234.

Mc Garry and O'Leary, (eds.), Op.cit., P: 9.

(٣) حول ذلك النزاع وما صاحبه من عمليات ترحيل متبادلة انظر:

د. صالح بكنتش: النزاع السنغالي الموريتاني: بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي (القاهرة: المستقبل العربي، ١٩٩٢) بخاصة الفصل الثاني من الباب الثالث، ص ص ٢٠٧-٢٢٥.

الترحيل الجبري للجماعات المعارضة ودفعها للرحيل إلى الدول المجاورة، من ذلك اندفاع جماعات التوتسي في رواندا -إيان هيمنة الهوتو- إلى دول الجوار، لا سيما أوغندا، والكنغو الديمقراطية، والكونغو، ورفض عودتهم إلى البلاد مجدداً، وقد تم تبادل المواقع بين الهوتو والتوتسي حينما تمت سيطرة التوتسي على السلطة؛ حيث فرّ نحو مليونين من الهوتو من البلاد، في حين عاد نحو ٤٠٠٠٠٠ (أربعمئة ألف) من التوتسي إليها<sup>(١)</sup>.

ختاماً فإنه تجدر الإشارة، إلى أن البعض يرى أن ثمة ظروفاً يتزايد فيها احتمال اللجوء إلى سياسات التطهير الإثني بأشكاله المختلفة تتمثل -إلى جانب حالات الحروب والتوترات الداخلية والخارجية- في الحالات الآتية<sup>(٢)</sup>:

- السعي إلى تأسيس إمبراطورية أو الحفاظ عليها (مثال المذابح التي ارتكبتها الأوربيون في مستعمراتهم).
- وجود جماعات إثنية تقتدر إلى النفوذ والسلطة مع إصرارها على المطالبة بالمشاركة في الحكم (جنوب السودان - الهوتو ....).
- وجود جماعة متميزة اقتصادياً وثقافياً مع افتقارها للسلطة السياسية والعسكرية (الأسويون في أوغندا الإيبو في نيجيريا).

### ج- سياسة التقسيم

سلف بيان، أن المطالب الانفصالية للجماعات الإثنية تمثل تهديداً كبيراً للنظام السياسي في ضوء ما تطرحه من تحدي لوحدة الدولة؛ على أن النظام السياسي قد لا يجد من سبيل أمامه للتعامل مع تلك المطالب سوى الإقرار بها والاستجابة لها في ضوء حسابات المكاسب والخسائر المترتبة على تلك الاستجابة<sup>(٣)</sup>.

فالتكاليف السياسية و المادية لسلسلة الحروب والاضطرابات المصاحبة للمطالب الانفصالية قد تزيد بكثير عن القيمة الرمزية والمادية للاحتفاظ بحدود الدولة؛ كما إنه في حالة تجانس التكوين البشري للدولة باستثناء الجماعة المطالبة بالانفصال،

(١) د. صبحي قنصوه: الأزمة الرواندية....، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

(٢) Mc Garry and O'Leary (eds.), Op.cit., P: 8.

(٣) روبرت جار: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

فإن الاستجابة لمطالب تلك الجماعة قد تُعتبر تضحية لازمة للوصول إلى الإدارة المثلى والتكوين الأمثل للمجتمع<sup>(١)</sup>.

ويعتبر الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير، هو الصورة الشائعة لتطبيق سياسة التقسيم؛ على الرغم من أن تطبيق ذلك المبدأ لا يعني بالضرورة مباشرة القبول بالتقسيم أو حدوثه؛ في ظل الخيارات العديدة التي يطرحها تطبيق ذلك المبدأ، وفي ظل المشكلات والتساؤلات التي يثيرها المفهوم ذاته وتتعلق بمن له حق تقرير المصير؟ وما هو النطاق الإقليمي لتطبيق ذلك المبدأ؟ وما هو حجم الأغلبية اللازمة وما هو معيارها؟ علاوة على ما هو مصير الجماعات الفرعية داخل الجماعة الإثنية المنفصلة؟ بعبارة أخرى هل يؤدي القبول بانفصال جماعة ما إلى سلسلة من المطالبات الانفصالية داخل الجماعة الأصلية وكذا داخل الجماعة المنفصلة؟<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ، أن ممارسة حق تقرير المصير وتطبيقه تكون أسهل نسبياً في الحالات التي لا توجد فيها أقلية كبيرة ساخطة، ورافضة للانفصال داخل إقليم الجماعة المطالبة بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير والمطالبة بالانفصال<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من اتجاه نفر من الباحثين إلى المطالبة بإدراج حق تقرير المصير في دساتير البلاد متعددة الإثنيات؛ كأداة لتهدئة مخاوف جماعات الأقلية من هيمنة جماعات بعينها، فإن المشاهد هو عدم إدراج ذلك المبدأ في الكثير من الدساتير، كما أن المطالبات الانفصالية ما زالت ذات وقع سيئ لدى مختلف الأنظمة السياسية؛ في ظل حقيقة أن المطالبات الانفصالية تهدد وحدة الدولة، وتقال من حقيقة وجودها، كما إنها تمثل تحدياً للأيديولوجيات القومية التي ترفعها الجماعات المسيطرة، وعادة ما يتم مواجهة هذه المطالبات باستخدام القوة. وفي المقابل فإن الإقرار بالانفصال يمكن أن يقود إلى أعمال عنف ومشكلات سياسية أسوأ من تلك التي يتم الانفصال بسببها. ففي ظل النظر إلى ذلك القبول على أنه تفريط في وحدة البلاد وثروتها؛ وهو ما قد

(١) المرجع السابق، ص ٣٥١. ولمزيد أنظر:

د. محمود أبو المينين: إدارة الصراع...، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧-٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠، وانظر:

Mc Garry and O'Leary, (eds.), *Op.cit.*, PP: 11-12.

(٣) *Ibid.*, P: 13

يؤدي إلى تحركات جماهيرية ضد النظام السياسي وإسقاطه<sup>(١)</sup>؛ الأمر الذي يفسر ندرة الأخذ بتلك السياسة في التعامل مع المطالب الإثنية؛ حيث تُشير الخبرة الدولية إلى أنه، لم يشهد العالم الحديث سوى حالات قليلة يمكن حصرها في حالة بنجلاديش وانفصالها عن الباكستان، وتيمور الشرقية وانفصالها عن أندونيسيا، علاوة على جمهوريات آسيا الوسطى واستقلالها عن الاتحاد السوفيتي في آسيا، وانفصال التشيك والسلوفاك، ودول البلطيق، وجمهوريات يوغسلافيا السابقة في أوروبا<sup>(٢)</sup>. ولقد شهدت أفريقيا - منذ الاستقلال - العديد من دعاوى الانفصال مثل مطالبة الأشانتي والإيوي الانفصال عن غانا، وسعي الإيوي للاستقلال عن نيجيريا، ومحاولة إقليم شابا الانفصال عن الكونغو الديمقراطية ومطالبة شعب الفولبي الذي يتركز في منطقة فوتالالون بالانفصال عن غينيا، والأورومو، والصوماليين في أثيوبيا، والباروتسي في زامبيا والباچندا في أوغندا؛ إلا أن المشاهد، هو أن أياً من هذه المطالب لم يكتب لها النجاح، حيث رأي العديد من الأنظمة التي تعرضت لتلك المطالب أن تكلفة القبول بالانفصال تفوق بكثير أعباء الاحتفاظ بالجماعة الانفصالية في إطار الدولة<sup>(٣)</sup>.

(١) Ibid., P: 14.

(٢) روبرت جار: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠ ولانظر أيضاً:

د. حمدي عبد الرحمن: قصايا في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٥.

## المبحث الثاني

### مؤسسات إدارة التعددية الإثنية وأثر الفساد السياسي عليها

تُمثّل المؤسسات السياسية أهمية خاصة في عملية إدارة التعددية الإثنية وتكمن تلك الأهمية في الدور الذي تقوم به تلك المؤسسات؛ فهي تقوم بعملية التحويل من جانب المدخلات إلى جانب المخرجات، كما تقوم بطرح الرموز العامة في المجتمع مما يساهم في تحقيق الاندماج، وطرح بدائل للأهداف والاختيارات، وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع وفق القواعد والأسس التي تعمل هذه المؤسسات على إرسائها وبلورتها مما يلطف من حدة الصراع بين الجماعات في المجتمع<sup>(١)</sup>.

فالمؤسسات السياسية في جوهرها أداة للحركة والمشاركة، وأحد قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكومين، وتسهم في تحديد وتجميع المصالح كما تساهم في عملية التنشئة السياسية لأعضائها، كما أن تلك المؤسسات تعد أداة للتجنيد السياسي وإعداد القيادات، ووسيلة لإضفاء الشرعية وصنع السياسة، ولذا فإن غياب المؤسسات في المجتمع يعني أن السلطة مبعثرة ويثير أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج وغيرها؛ وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين دور المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية في إدارة التعددية الإثنية. على أن ذلك وحده لا يكفي للحكم على كفاءة تلك المؤسسات في إدارة التعددية الإثنية بحيث يقتضي الأمر التعرف على المعوقات الأساسية التي تعترض تلك المؤسسات؛ لا سيما الفساد الذي يمثل أبرز العوارض التي تعترض مؤسسات دول العالم الثالث وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الأول: المؤسسات الحكومية

تتعدد المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة التعددية الإثنية في المجتمع، لذا فسوف يتم التركيز على أهم تلك المؤسسات؛ وهي المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، والمؤسسة العسكرية؛ وذلك لحبوية دور تلك المؤسسات في إدارة التعددية الإثنية.

(١) عبد الغفار رشاد: دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على دول العالم الثالث (النموذج المصري) رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة: ١٩٧٨)، ص ١٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩١.



## أولاً: المؤسسة التشريعية

وهي تلك المؤسسة المختصة - اختصاصاً أصيلاً - بإصدار التشريعات والأصل مشاركة كافة أفراد الشعب في تلك المؤسسة، إلا أن الواقع العملي يحول دون ذلك. ومن هنا تأتي علاقة المؤسسة التشريعية بإدارة التعددية الإثنية؛ ذلك أن كافة جماعات المجتمع - غالباً - ما تطالب بتمثيلها في السلطة التشريعية.

وتتباين الدول في تنظيمها للسلطة التشريعية ما بين دول تأخذ بنظام المجلس الواحد، أو نظام المجلسين ولكل منهما فلسفته ومبرراته<sup>(١)</sup>.

وتعتبر القواعد والقوانين الدستورية واحدة من أبرز أدوات السلطة التشريعية في تنظيمها لعملية إدارة التعددية الإثنية في المجتمع.

فمن ناحية يمكن أن يستخدم الدستور في إضفاء المشروعية على الكيانات الإثنية القائمة أو لنزع تلك المشروعية عنها، ومن ناحية أخرى، تكشف القواعد والقوانين

---

(١) يرى البعض أن الأساس الفلسفي لنظام المجلس النيابي الواحد هو نظرية سيادة الشعب التي تقوم على أن الجماعة السياسية التي تشمل هيئة الناخبين في فترة معينة تكون مالتى المعبرة عن إرادة الجماعة. ولما كان الإجماع غير ممكن، فإنه يجب احترام رأى ممثلى أغلبية هيئة الناخبين، دون التمويل على ما إذا كان هذا الرأى يمثل لمعلا الإرادة الحقيقية للجماعة أم لا.

أما نظام المجلسين فأساسه الفلسفي هو نظرية سيادة الأمة والتي تذهب إلى أن الأمة لا تختلط بالشعب الحقيقي في جيلته الحاضر؛ فلا تشمل هيئة الناخبين في وقت معين، وإنما هي امتداد لأجيال سابقة وتشمل الأجيال القادمة؛ وعلى ذلك فإن هيئة الناخبين منظوراً إليها في فترة معينة لا تكون معبرة تماماً عن إرادة الأمة الحقيقية، مما يتطلب عدم الأخذ برأى هذه الهيئة ربما تتكشف الأمور على حقيقتها، وبالتالي يصبح مشروعاً وضع قيود على إرادة الأغلبية الطارئة لضمان توفر الأغلبية الرشيدة المائلة التي تعبر تمهيداً حقيقياً عن إرادة الأمة. وهو ما يحققه الأخذ بنظام المجلسين، فوجود المجلس الأعلى الذي يملك إعادة النظر فيما يقرره المجلس الأدنى يؤدي إلى توافر الأغلبية الرشيدة المائلة القائمة على البحث والتمحيص وتبادل للرأى والمناقشة داخل المجلسين النيابيين.

و يذهب هؤلاء إلى نظام المجلسين هو أنسب النظم للمجتمعات التعددية في ظل ما يتوخه ذلك النظام من إمكانية تمثيل المصالح والأقليات في المجتمع من خلال جعل التمثيل في أحد المجلسين على أساس المصالح، أو الإقليم أو الإثنية؛ لتدافى هيمنة جماعة بعضها على المؤسسة التشريعية؛ وقد جرت العادة على جعل المجلس الأعلى هو المجلس الممثل للمصالح والجماعات على أسس متساوية، الأمر الذي يحد من إمكانية استبداد جماعة ما بسلطة التشريع. علاوة على ذلك فإن أهمية نظام المجلسين تتزايد في حالة الدول الاتحادية (الفيدرالية)؛ حيث يتم تمثيل الجماعات الإثنية أو الوحدات الفيدرالية - بصفة عامة - على أسس المساواة في أحد المجلسين مع تمثيل سكان تلك الوحدات بحسب أهميتهم العددية في المجلس الآخر.

رمزي الشاعر : مرهج سبق ذكره ، ص ص ٣٦٧ : ٣٦٨ ، ص ٤٢٣ ولمزيد لنظر :  
الصادق محمد الشيباني : أزمة الديمقراطية الفدرية المعاصرة دراسة تحليلية - (طرابلس : المركز العالمي  
لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط ٢ - ١٩٩٠ ) ص ص ٥٣ : ٦٢ .

الدستورية في جانب منها - عن حجم ودرجة المساواة - القانونية - بين الجماعات الإثنية، في ظل ما يمثل الدستور من منظومة عامة تضم داخلها كافة المنظومات الأخرى، وتنظمها. ومن ناحية ثالثة تعتبر درجة مرونة أو عدم مرونة إجراءات تعديل القواعد الدستورية أحد المؤشرات الهامة على حجم الضمانات الممنوحة للجماعات الإثنية المختلفة في المجتمع.

وعلى صعيد آخر تمثل القواعد المنظمة للعملية الانتخابية أحد الأدوات الهامة لإدارة التعددية الإثنية، وأحد المؤشرات الهامة على مدى حيادية النظام السياسي ونزاهته، وطبيعة تحيزاته على مختلف الأصعدة المتعلقة بالعملية الانتخابية (إثنية، إقليمية، طبقية، دينية، ...).

ويتصد بالقواعد المنظمة للعملية الانتخابية؛ الشروط والمعايير التي تضعها الحكومات بشأن من له حق الاقتراع، وقواعد الاقتراع، واحتساب النتائج؛ حيث توجد بعض النظم التي تشترط شروطاً أخرى تتعارض ومبدأ الاقتراع العام؛ كاشتراط التعليم أو الملكية أو نصاب مالي معين، أو حصر حق الانتخاب في جماعة معينة دون غيرها<sup>(١)</sup>، على نحو ما تشهد خبرة حكم الأقلية البيضاء في كل من جنوب إفريقيا (قبل التحول)، وزيمبابوي قبل الاستقلال.

ويرتبط بما سبق، عملية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وهي العملية التي تتضمن - غالباً - في إطار دستور البلاد، وفي هذا الصدد تتباين النظم في طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية فالغالب هو تقسيم الدوائر بحسب عدد السكان؛ على نحو يجعل لكل عدد معين من السكان ممثلاً في الهيئة النيابية وإن لم يمنع ذلك من التجاء بعض النظم إلى تقسيم الدوائر على أساس إقليمي، أو إثني، ديني، أو توليفة من تلك المعايير مجتمعة. ويلاحظ أنه في الدول النامية التي تأخذ بتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس عدد السكان يتطلب الأمر - عادة - إعادة النظر من حين إلى آخر في ذلك التقسيم لإحداث توازن مع معدلات النمو السكاني؛ وهو ما يُعرف بعملية إعادة توزيع المقاعد؛ والتي كثيراً ما تؤدي إلى صراع بين الجماعات حول مدى مصداقية التزايد السكاني لدى كل جماعة، لا سيما في المجتمعات شديدة الانقسام؛ الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى تحديد عدد ثابت من النواب لا يرتبط بتزايد، أو نقصان عدد سكان الدولة. ومع ذلك

(١) د. رمزي الشاعر : مرجع سبق ذكره، ص ٤١٣ : ٤١٤.

تظل عملية تقسيم الدوائر أحد أدوات النظام في إدارته للعلاقة مع الجماعات الإثنية، ويبن بعضها البعض، من خلال السماح، أو عدم السماح لجماعات معينة بالتمثيل في الهيئات النيابية وحجم ذلك التمثيل؛ وعبر تضيق الدائرة الانتخابية وحصرها على جماعة بعينها لضمان تمثيلها، أو توسيع تلك الدائرة ليتم إدخال جماعات أخرى معها في ذات الدائرة على نحو يحد من قدرتها على الفوز في الانتخابات.

وأخيراً، في هذا الصدد؛ تلعب طريقة الانتخاب والتمثيل دوراً أيضاً في إدارة التعددية الإثنية من حيث مدى تلاقيها للعوامل الشخصية ومدى تمثيلها للجماعات المختلفة، فمن حيث مدى تلاقيها للعوامل الشخصية يفاضل البعض بين طريقة الانتخاب الفردي؛ حيث تُقسّم الدولة إلى عدد من الدوائر؛ يتساوى مع عدد النواب الذين يتألف منهم المجلس؛ ويصوت الناخب لمرشح واحد، ويكون لكل دائرة نائب واحد. وطريقة الانتخاب بالقائمة؛ حيث تُقسّم الدولة إلى عدد صغير من الدوائر كبيرة الحجم، ويمثل الدائرة في هذه الحالة عدة نواب ويكتب الناخب قائمة بالنواب الذين ينتخبهم.

ويرى منتقدو طريقة الانتخاب الفردي أنها تُكرّس الإثنية وتُعَلّي المصالح الفئوية - بصفة عامة - على المصالح الوطنية، في حين يذهب أنصار الانتخاب الفردي إلى أن الانتخاب بالقائمة يُضعف من فرصة تمثيل الأقليات في الانتخابات؛ في ظل كبر حجم الدوائر الانتخابية.

وعلاوة على ما سلف بيانه بشأن الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة تلعب طريقة الإحصاء وفرز الأصوات دوراً في التحكم في درجة تمثيل الجماعات؛ حيث يمكن التمييز بين نمطين أساسيين في هذا الصدد، هما: نمط الفائز يحصل على كل شيء، ونمط التمثيل النسبي.

ففي النمط الأول يفوز المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات الأمر الذي يراه البعض متنافياً مع مبدأ التمثيل الحقيقي؛ ويؤدي إلى استبعاد العديد من الجماعات من التمثيل النيابي؛ وقد عارض الكثيرون تلك الصيغة؛ على أساس تعارضها وجوهر الديمقراطية النيابية حيث تضع القوة السياسية في يد جماعة، بعينها وتهمل ما عداها من جماعات الأمر الذي يجعل المجلس النيابي المنتخب أبعد ما يكون عن تمثيل كافة أبناء المجتمع. ولذلك عمدت بعض النظم إلى الأخذ بطرق مختلفة لضمان تمثيل مختلف الجماعات أبرزها التمثيل النسبي بمعنى أن يكون لكل جماعة

فسي المجتمع نسبة، أو عدد معين من المقاعد يتناسب مع نسبتها إلى مجموع الشعب وهو ما يراه الكثير من الباحثين أنسب النظم الانتخابية في المجتمعات التعددية. يبين مما سبق، أن القواعد المنظمة للانتخابات بما تحتويه من قواعد وإجراءات تمثل واحدة من أبرز الأدوات الدستورية في إدارة التعددية بصورها المختلفة؛ لذا فإن رصد تلك القواعد والإجراءات يمكن أن يكشف عن درجة المرونة أو التشدد، في التعامل مع واقع التعددية، وما يفرضه من مطالب؛ لا سيما فيما يتصل بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي في هياكل ومؤسسات النظام.

### ثانياً: المؤسسة التنفيذية والقيادية

المؤسسة التنفيذية هي الجهة المسئولة عن تنفيذ إرادة الشعب كما تعبر عنها القوانين الصادرة عن المؤسسة التشريعية وبصفة عامة فإن المقصود هنا هو المعنى العام للمؤسسة التنفيذية حيث تشمل كل من الشق السياسي (الرئيس والوزراء) والشق الإداري (الجهاز البيروقراطي) حيث تلعب المؤسسة بهذا المعنى دوراً جوهرياً على صعيد إدارة التعددية الإثنية حيث تمثل المناصب الوزارية والإدارية مجالا للصراع بين الجماعات الإثنية حولها وأداة لإدارة ذلك الصراع من خلال سياسات شغل تلك المناصب، ومدى تمثيلها للجماعات القائمة في المجتمع على نحو ما تكتشف خبرة نيجيريا حينما حاول النظام الحاكم منح الجماعات المختلفة حق التمثيل الوزاري بوزير على الأقل لكل جماعة إثنية وهو ما تبدى عدم واقعيته وصعوبة تنفيذه<sup>(١)</sup>. وتحل القيادة السياسية مركزاً جوهرياً في قلب المؤسسة التنفيذية كأداة لإدارة التعددية الإثنية الدول النامية، انطلاقاً من حقيقة ضعف المؤسسات السياسية في هذه الدول؛ على نحو يجعل من تلك المؤسسات تعبيراً عن طموحات ومشروعات قادتها وليس عن أيديولوجية وعقيدة متماسكة ومصالح ثابتة، الأمر الذي يمنح القادة السياسيين حرية كاملة في تحديد السياسات وتنفيذها، ومن هنا تتبدى أهمية القيادة السياسية في إدارة المجتمع نحو مزيد من الاندماج الوطني والتطور السياسي<sup>(٢)</sup>.

(١) د. إبراهيم نصر الدين : الاندماج الوطني . . . مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ : ٦٢

(٢) جلال عبد الله معوض : ظاهرة التخلف : حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي ، رسالة

ماجستير ( كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ) ص ٢٢٢

وتجدر الإشارة إلى أن دور القيادة على صعيد إدارة التعددية يتطلب أن ترتفع القيادة بنفسها عن الصراعات والانقسامات الداخلية، بحيث تكون حكماً فيها وموضع ثقة ومساندة كافة الجماعات وليست طرفاً أصيلاً في تلك الصراعات. كما يتطلب نجاح القيادة في مواجهة عدم الاندماج درجة كبيرة من المرونة؛ بحيث لا تكون سياستها ثابتة في مواجهة الانقسامات، أو أن تحاول صهرها بعنف وقوة. فالأمر يقتضي من القيادة اتباع سياسة التوفيق بين هذه الجماعات وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين النظام من ناحية أخرى؛ على نحو يضمن الاحترام للقيادة والولاء للدولة، وفي هذا الصدد يلعب تبني القيادة لهدف عام، أو مجموعة من الأهداف، أو المشروعات الوطنية دوراً هاماً في تجميد الصراعات الداخلية ومنعها من الاتساع<sup>(١)</sup>؛ على نحو ما تشير خبرة سياسة (الاجامبا) في تنزانيا أثناء حكم جوليوس نيريري<sup>(٢)</sup>، ومشروع نهضة إفريقيا الذي يطرحه ثابوامبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا.

### ثالثاً: المؤسسة العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية واحدة من أهم أدوات النظام السياسي في دول العالم النامي وإفريقيا خاصة للتعامل مع قضية التعددية الإثنية والاندماج الوطني انطلاقاً من حقيقة قدرات تلك المؤسسة العسكرية التنظيمية والاتصالية، حيث كثيراً ما تلجأ تلك المؤسسة للتدخل في حالة استفحال أي نزاع أو فشل القيادة في السيطرة على الأوضاع. وعلى عكس الاتجاه الغربي القائم على أبعاد المؤسسة العسكرية عن ممارسة السياسة وخضوع القوى العسكرية لسيطرة الحكومة المدنية<sup>(٣)</sup> فإن النظم في الدول النامية تعرف ظاهرة تسييس ومدينة العسكر Civilisation & Politicization انطلاقاً من اعتبار رجال الجيش هم بالدرجة الأولى مواطنون، وبالتالي فإن دورهم لا يجب أن يقتصر على نواحي الدفاع عن الدولة وأمنها ولكن يجب أن يمتد نشاطهم إلى نواحي الخدمة المدنية؛ حيث أُعتبرت المؤسسة العسكرية من أهم عوامل

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د. حمدي عبد الرحمن: الإيديولوجية والتنمية في إفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩١) ص ٢٢٨: ٢٣٩.

(٣) كذلك الحال في النظم الشيوعية حيث يخضع العسكريون لتوجيهات الحزب المركزي الحاكم وأجهزته ويخضع الجيش لرقابة صارمة من جانب أجهزة الحزب ويتلقى أفرادها تلقائياً إيديولوجيا ويخضعون لعمليات تطهير دورية. انظر: عبد الغفار رشاد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

التحديث في إفريقيا<sup>(١)</sup>، وأشار الباحثون إلى قدرة تلك المؤسسة على تحقيق الاندماج الوطني بين أبناء الجماعات المختلفة في ضوء ما تحدثه من تحلل للانتماءات الأولية وما تتيحه من فرص للحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي في المجتمع<sup>(٢)</sup>

### المطلب الثاني: المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح

تلعب المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح دوراً أساسياً في إدارة المجتمعات التعددية ذلك أن التعرف على طبيعة تلك المؤسسات وأشكالها والقواعد المنظمة لها يتيح إمكانية الحكم بمدى القدرة التمثيلية للنظام السياسي لجماعات المجتمع المختلفة. ولذا يسعى هذا المطلب للتعرف على دور كل من التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح بصفة عامة، ودورها في إدارة المجتمعات التعددية بصفة خاصة.

#### أولاً: دور المؤسسات الحزبية في إدارة التعددية الإثنية

تساهم عوامل عديدة في تنوع وظائف الأحزاب يعود بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي توجد فيها تلك الأحزاب من حيث طبيعة الفلسفة والنظم السياسية للمجتمع (ديموقراطية، اشتراكية، شيوعية، ...) ودرجة التصنيع والنمو الاقتصادي وكذا درجة التماسك الاجتماعي والوحدة الثقافية، ويعود البعض الآخر من التنوع إلى الخصائص الخاصة بكل حزب من حيث حجمه، صفته التمثيلية، إيديولوجيته أو مشروعه السياسي. ومع ذلك فإن الناظر إلى الأحزاب السياسية يجد أنها جميعاً تتفق في التطلع إلى المشاركة السياسية المباشرة في السلطة، أو السعي إلى رفع صفتها التمثيلية إلى أقصى حد ممكن .

(١) لمزيد من التفاصيل عن علاقة المؤسسة العسكرية بعملية التنمية والتحديث انظر: د. حمدي عبد الرحمن:

العسكريون والحكم في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩: ١١٦.

(٢) يقصد بالحراك الاجتماعي الرأسي انتقال جماعة ما من وضع طبقي إلى آخر سواء كان الوضع الجديد أعلى أو أدنى من سابقه وفي الحالة الأولى يعرف بأنه حراك صاعد والثاني يعرف بأنه حراك هابط. أما الحراك الأفقي فيقصد به الانتقال المكاني لجماعة ما من منطقة إلى أخرى سواء داخل الدولة أو خارجها. حول الحراك الاجتماعي وقواعده وأنماطه انظر.

عبد السلام علي نويز: الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٧، رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١: ٣٤.

وعلى صعيد دورها في إدارة التعددية الإثنية يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأدوار والوظائف.<sup>(١)</sup>

فمن ناحية تضطلع الأحزاب بدور هام في ما يتصل بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، حيث يمكن أن تساهم في تكوين ثقافة سياسية موحدة وجامعة لأبناء الدولة، ويمكن أن تكون أداة في بلورة أو تكريس الولاءات التحتية، على نحو يمثل تحدياً للنظام السياسي، وفق ما تكشف خبرة العديد من الدول الإفريقية التي أخذت بالتعددية الحزبية، بعد الاستقلال؛ الأمر الذي يفسر اتجاه العديد من الدول الإفريقية للأخذ بنظام الحزب الوحيد بدعوى أنه النظام الأكفأ لإدارة التعددية في المجتمع. وتمثل هياكل عضوية الأحزاب وشروطها أحد المؤشرات الأساسية في الحكم على دور الأحزاب في تكريس أو عدم تكريس واقع الانقسام في المجتمع. ومن ناحية ثانية، تمارس الأحزاب دوراً أساسياً بالنسبة لعملية تمثيل المصالح وتحديد أولويات القضايا العامة، استناداً إلى قيام الأحزاب بوظيفة تجميع المصالح وطرحها على النظام السياسي، وفق تصورات قيادة الحزب ونخبه لتلك المصالح والأولويات. وتؤثر مقدرة الحزب على أداء مهامه بعدة اعتبارات أهمها الإيديولوجية والقيادة الكاريزمية، والبنیان التنظيمي، فالإيديولوجية - لا سيما غير المحافظة - أداة هامة ولازمة للحزب من أجل إحداث أي تغيير منشود وتبريره. كذلك فإن ارتباط الحزب بقيادة كاريزمية يضيف عليه نوعاً من الشرعية، الأمر الذي يزيد من فاعليته في مجال التنشئة، غير أن تلك الشرعية المستمد من القيادة مؤقتة بطبيعتها لارتباط بقائها ببقاء القيادة وبقاء كاريزميتها، ولذا فإنه كثيراً ما تنقوض قدرات الحزب بعد خروج الزعيم من السلطة، أو بعد وفاته. ومن ناحية ثالثة تتأثر مقدرة الحزب بطبيعة بنيانه، فكلما امتدت تشكيلاته إلى مختلف أنحاء البلاد، وكلما كانت كوادراً ملتزمة ومتفاعلة مع الجماهير كلما كان أكثر مقدرة على تغيير القيم والاتجاهات السياسية والعكس صحيح.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر في تلك الوظائف : فيليب برو : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ) ص ٣٥٩ : ٤٠٧  
د. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الريعان للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٧) ص ص ١٨٣:٢٠٥

(٢) د. كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٩:١٩٨.  
د. حورية مجاهد : نظم الحزب الولد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧) ص ص ٣٣:٣٠.

ومن ناحيتها تعتبر جماعات المصالح أحد الأدوات الهامة واللازمة في التفاعل مع التعددية المجتمعية بصفة عامة والإثنية بصفة خاصة في ظل ما تقوم به تلك التنظيمات من تنظيم لمطالب الجماعات التي تعبر عنها وكذا فيما تمارسه عليها من ضبط، فغياب تنظيمات جماعات المصالح يؤدي إلى سيادة العلاقات الشخصية والولاء الشخصي وليس الروابط التنظيمية والولاء التنظيمي حيث تصبح العلاقات الشخصية والانتماءات الأولية هي قنوات الحراك ومع ترسيخ تلك العلاقات والانتماءات فإن قيام جماعات مصالح كالتنقيات والاتحادات المهنية لن يعدو أن يكون أداة لتوسيع تلك العلاقات وخلق تحالفات شخصية بين أعضاء تلك التنظيمات<sup>(١)</sup>

ويؤدي الاستقرار المجتمعي في الدول النامية إلى جماعات مصالح منظمة إلى حرمان النظام الحاكم من أحد الوسائل الهامة في تقدير حجم المطالب وكيفية توزيع القيم والاتجاهات في المجتمع، وبالتالي لن يستطيع أن يحدد بسهولة القوة النسبية لأولئك الذين يحتمل أن يؤيدوا إجراء أو قراراً ما، يسعى إلى اتخاذ النظام ومن يعارضونه كما لن تستطيع النخبة الحاكمة تقدير حجم الموارد اللازمة لكسب تأييد العناصر المترددة أو المعارضة لسياساتها على نحو يحيط بسياساتها وقراراتها بقدر من الغموض بشأن آثارها واحتمالات نجاحها<sup>(٢)</sup>.

ويرى البعض أن جماعات المصالح في الدول النامية قد تصبح أداة بوليسية للإشراف والتجسس والتدخل في أدق شؤون الحياة الخاصة للفرد والجماعة، فهي قد تبدو رسمياً مثقلة لمصالح معينة إلا إنها في حقيقتها ليست سوى أدوات للنخبة الحاكمة وظيفتها تعبئة التأييد للجماعة الحاكمة، وليس تمثيل مصالح أعضاء الجماعة. ويرى هذا النفر من الباحثين إنه حتى في حالة وجود جماعات مصالح ذات استقلال فإنها لا تمارس ضغطاً أو تأثيراً على الحكومة وإنما تصبح جماعات واقية يقتصر دورها على حماية أعضائها من نتائج القرارات الحكومية ومن التأثير السياسي للآخرين<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد الغفار رشاد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧

(٣) السيد غانم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠ وأيضاً:

عبد الغفار رشاد: : مرجع سبق ذكره، ص ١١٦: ١١٧.



وإجمالاً، يمكن القول أن جماعات المصالح تقوم بوظيفة مزدوجة على صعيد إدارة التعددية الإثنية فهي من ناحية تمنع النخبة الحاكمة من السيطرة على جميع الموارد السياسية وتقدم مصدراً للآراء الجديدة، كما إنها تقوم بتدريب الأفراد وتزويدهم بالمهارات وتساهم في زيادة مستوى المشاركة والاهتمام بالسياسة، ومن ناحية أخرى فإنها تعمل على حماية النخبة من الضغوط المباشرة للجماهير من خلال تحمل أعباء تلك المطالب صياغة وطرحاً، فضلاً عن حرص قلة تلك الجماعات على دعم نظام الحكم القائم انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين سلطة هؤلاء القادة وبين بقاء ذلك النظام<sup>(١)</sup>.

وختاماً تجدر الإشارة إلى أن فاعلية جماعات المصالح ترتبط بمجموعة من المتغيرات أبرزها الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدى تماسكها الداخلي وحجم تمويلها. وكذلك طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تجانسها واتساقها، إضافة إلى مدى استقلال جماعة المصلحة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى بحيث لا تعتبر أداة لدعم ومساندة النظام فقط، ويرتبط أيضاً بالفاعلية طبيعة الإطار السياسي ومدى ما يتيح من إمكانيات للنفوذ والتأثير في صنع القرار<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: الفساد السياسي وثره على إدارة التعددية الإثنية

يعتبر الفساد السياسي بصفة عامة وفساد المؤسسات بصفة خاصة واحداً من أخطر العوارض التي تعتري النظم السياسية فتتحرف بها عن مقصودها وتحد من قدراتها على تحقيق أهدافها الأساسية. ويعرض هذا المطلب لأهم أنماط الفساد السياسي وأثر ذلك على عملية الاندماج الوطني بين الجماعات الإثنية في المجتمع على اعتبارها (أي عملية الاندماج) مؤشراً على مدى فاعلية النظام في إدارة التعددية بالمجتمع.

#### أولاً: أنماط الفساد السياسي

تتعدد أنماط الفساد السياسي؛ الأمر الذي دفع الباحثين إلى محاولة تصنيف تلك الأنماط في فئات أو مستويات حيث يدور الحديث عن فساد القيادة وفساد المؤسسات وفساد صغير وفساد كبير<sup>(٣)</sup>. وبالنظر إلى الغرض الأساسي من المطلب موضع

(١) المرجع السابق، ص ١٢٢: ١٢٤، وانظر فيليب برو : مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١: ٢٩٤

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٦: ٢٨٨

وانظر أيضاً دكمال المنوفي : مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠: ١٨١

(٣) انظر في ذلك : د. حمدي عبد الرحمن : الفساد السياسي... مرجع سبق ذكره، ص ٢٧: ٢٨ -

البحث فإنه سوف يتم التركيز على فساد المؤسسات السياسية مع الأخذ في الاعتبار أنه يدخل في إطاره فساد مؤسسة القيادة، أو الرئاسة هي يُطلق عليها البعض فساد القمة<sup>(١)</sup> ويدخل في إطاره أيضا فساد المؤسسة العسكرية؛ في ضوء ما سلف بيانه من دور فاعل لها على صعيد الدول النامية.

يعتبر فساد القيادة السياسية أكثر أشكال الفساد انتشارا في كثير من الدول المتخلفة، وتتبدى ملامحه في العديد من صور الإنفاق البذخي، وكذا تورط تلك القيادات في قضايا رشاوى دولية لمنح تراخيص وامتيازات لجهات أجنبية<sup>(٢)</sup> ويرتبط بفساد القيادة فساد السلطة التنفيذية وأجهزة الإدارة، الناجم عن سعيهم إلى تعظيم استفادتهم الشخصية من فترة وجودهم في السلطة لتحقيق مصالحهم ومصالح ذويهم من أبناء جماعاتهم الإثنية، الأمر الذي تكشف عنه نقشي ظواهر الرشاوى والمحسوبية.<sup>(٣)</sup>

ولا يختلف الحال كثيراً فيما يتصل بالمؤسسة التشريعية، حيث تشير الدراسات إلى تورط بعض أعضاء المجالس النيابية في إفريقيّا، على سبيل المثال، في قضايا تهريب وصفقات مريبة؛ فضلاً عن إعلاء المصالح الشخصية وإثنية الضيقة على الصالح العام فيما يتصل بالقضايا المطروحة للمناقشة في البرلمان<sup>(٤)</sup>.

---

- جلال معوض : مرجع سبق ذكره، ص ٦٠ : ٢٦٦.

Arnold J Heidenheimer (Ed), *Political Corruption : Reading In Comparative Analyzsis* (New York : Holtrinehart And Winstan Inc, 1970).

Robert Williams, *Political Corruption In Africa* (Hampshire: Goves Publishing., Ltd , 1987) PP 51: 59

(١) د. حمدي عبد الرحمن : الفساد السياسي... مرجع سبق ذكره، ص ٢٧

(٢) حول فساد القيادة انظر: د. حمدي عبد الرحمن : الفساد ..... مرجع سبق ذكره، ص ٢٨: ٢٧.

- جلال معوض: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠.

R.D Umant, "Remuneration Levels And Corruption In French Speaking Africa". In Heidenheimer., *Op.cit.*, PP 454: 456.

(٣) د. جلال معوض : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٢ بصمونيل منتجتون: مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

فراسوا بيان: مرجع سبق ذكره، ص ١١٣: ٩٥، ٢٩١: ٢٧٢.

د. حمدي عبد الرحمن: الفساد..... مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

Robert Williams, *Op.cit.* PP59: 72.

(٤) جلال معوض : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٢،

د. حمدي عبد الرحمن: الفساد..... مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

وتمتد ظواهر الفساد في بعض الدول إلى السلطة القضائية، لا سيما فيما يتصل بالقضايا السياسية، حيث يتعرض القضاء للتأثير عبر المغريات المادية والضغط والترهيب للفصل في القضايا السياسية بشكل معين، أكثر من ذلك تلجأ بعض النظم في بعض الأحيان إلى انتهاك قاعدتي التخصص والاستقلالية من خلال نقل اختصاصات القضاء إلى محاكم خاصة لا تتوافر فيها ضمانات التخصص والحياد والاستقلالية<sup>(١)</sup>.

على إن أكثر ملامح الفساد تكراراً ووضوحاً، هو الفساد الانتخابي، والتي تظهر ملامحه في شراء أصوات الناخبين والتلاعب في سير العملية الانتخابية بدءاً من إدراج الأسماء في كشوف الناخبين وعملية التصويت وصولاً إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج<sup>(٢)</sup>.

وعلى صعيد آخر يلاحظ، إنه على الرغم من إن العسكريين كثيراً ما يتدخلون في الحياة السياسية في الدول المتخلفة، ويسيطرون على السلطة بشكل مباشر بدعوى القضاء على الفساد ومحاربه<sup>(٣)</sup> فإن المؤسسة العسكرية تعرف بدورها، العديد من صور الفساد، لا تختلف كثيراً عن ما تشهده الحياة المدنية، من هذه الصور استغلال المنصب لأغراض شخصية أو المحاباة والمحسوبية فيما يتعلق بعمليات الترقية أو التجنيد والإعفاء من التجنيد<sup>(٤)</sup>. وفي كثير من الأحيان تتحول وحدات عسكرية إلى جماعات مرتزقة وقاطعي طريق، كما قد يتغاضى حرس الحدود عن عمليات التهريب، بل وربما يشاركون فيها لا سيما في تلك الدول التي تشهد تأخراً وعدم انتظام في دفع رواتب الجنود.

ومن الملاحظ أن قوات الشرطة أكثر تورطاً في الحصول على رشاوى وفي عمليات الفساد الداخلي انطلاقاً من احتكاكها المباشر بالجمهور<sup>(٥)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ٣١:٣٠، جلال معوض : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤:٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٤، وانظر د. حمدي عبد الرحمن: الفساد... مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(٣) د. حمدي عبد الرحمن: الفساد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣١: ٢٢ وللمزيد انظر نفس المؤلف : العسكريون والحكم ... مرجع سبق ذكره.

(٤) د. جلال معوض: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٦.

(٥) د. حمدي عبد الرحمن : الفساد السياسي ...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢: ٣٣.

وانظر في ذات الفكرة فرانسوا بيار: مرجع سبق ذكره، ص ٩٦: ٩٧.

## ثانياً: أثر الفساد السياسي على عملية إدارة التعددية

تحدث كثير من الكتابات الغربية عن الدور الوظيفي لظاهرة الفساد، حيث يرون أن الفساد يُتيح للجماعات الصغيرة -كالأقليات- فرصة التأثير على العملية السياسية دون اللجوء إلى العنف، كما إنه -أي الفساد- يسمح بمواجهة أزمة البطالة من خلال توفير العمل عبر شبكة المحسوبية والواسطة، فضلاً عما يحدثه الفساد من رواج اقتصادي وتسهيل للإجراءات من خلال تجاوز التعقيدات البيروقراطية<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك فإن الآثار التي يقود إليها الفساد في الدول المتخلفة، لا سيما على صعيد إمكانات تحقيق الاندماج الوطني لا يمكن وصفها بالإيجابية، حيث تؤثر عملية الفساد على قضية الاندماج الوطني من زاويتين أساسيتين، متميزتين؛ ومتشابهتين هما: زاوية تقليص قدرات الدولة والثانية تعميق هوة الفوارق والاختلافات بين الجماعات.

فمن ناحية تقليص قدرات الدولة يمكن القول أن الفساد السياسي بما يحتويه من فساد القيادة يؤدي إلى تكريس العلاقات غير المتكافئة بين قيادات الدول المتخلفة والقوى الخارجية الداعمة لهذه القيادات الأمر الذي يؤدي إلى استمرار عملية استنزاف الفائض الاقتصادي للدولة النامية؛ ويُضعف حصيلة الدولة، لا سيما وأن عوائد الجماعات أو النخب الحاكمة غالباً ما يتم تحويلها إلى البنوك الخارجية فضلاً عن أن الجزء الذي تحتفظ به هذه النخب وتنفقه في الداخل ليس ضئيلاً فحسب وإنما يوجه إلى إنفاق غير إنتاجي لا يخدم التطور الاقتصادي للبلاد وقدراتها، وهو الأمر الذي تصب في اتجاهه ظواهر أخرى للفساد كالتهرب الضريبي وسوء توجيه الاستثمارات العامة، إذ كثيراً ما توجه الاستثمارات إلى قطاعات معينة كالإسكان والتعليم وهي قطاعات لها أهميتها غير المذكورة إلا أن مردود الاستثمار في هذه القطاعات يكشف أن الغاية من اختيار هذه القطاعات في الدول المتخلفة لم تكن بحال الارتقاء بالعنصر البشري بقدر ما مالي ملائمة هذه القطاعات لإخفاء المعاملات المرتبطة بالفساد من اختلاس وعقود وهمية وغيرها، وهو ما يزيد من إضعاف قدرات الدولة الاستخراجية ويضعف مردودات سياساتها التوزيعية<sup>(٢)</sup>.

(١) صموئيل هنتجتون: مرجع سبق ذكره، ص ٨٩: ٩١. وانظر أيضاً جلال معوض: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥

وانظر أيضاً:

Robert Williams , Op cit., PP 271: 273

Robert C. Prook, "Apologies for Political Corruption", in Heidenheimer (ed), Op. cit., PP 501 508

(٢) جلال معوض: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥: ٢٧٦

وعلى صعيد تعميق الفوارق والاختلافات بين الجماعات، يلاحظ أن الفساد السياسي يدعم من حدة مشكلة الاندماج الوطني، سواء بما يُحدثه من تأكيد لمشاعر التفوق الإثني أو الديني لجماعة ما، أو بالحفاظ على الوضع الاقتصادي المسيطر لجماعة معينة؛ عيدي الحالة الأولى يلاحظ أن العديد من الدول الإفريقية عمدت نخبتها الحاكمة إلى محاباة جماعاتها الإثنية فيما تتخذه من قرارات وذلك على الرغم مما ترفعه هذه النخب من شعارات عامة للعدالة والمساواة.

من ذلك مثلاً، أن حكومة نيجيريا الفيدرالية في الستينيات من القرن العشرين قد قامت بترحيل نحو ١١,١٧٠ نسمة من مساكنهم غير الصحية بالعاصمة بدعوى تطهير العاصمة من أحزمة الفقر وإقامة مساكن جديدة، ولكن في النهاية ذهبت تلك المساكن الجديدة هي بلغ عددها نحو ٢٦٢ وحدة سكنية في معظمها، وتحديدًا ٢٣٨ وحدة منها إلى الساسة والإداريين والضباط بالجيش وأقاربهم ممن ينتمون إليهم بروابط قبلية<sup>(١)</sup>.

وعلى ذات الصعيد فإن إمعان النخبة الحاكمة في ممارسات الفساد بصورة سائلة البيان يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات بين الجماعات الحاكمة المميزة والجماعات المحكومة والمحرومة في الغالب ؛ على نحو يدفع الأخيرة إلى التمرد على قواعد اللعبة السياسية ومحاولة إعادة صياغتها عبر آليات التمرد والانتقال الأمر الذي تشهد عليه العديد من الانقلابات ومحاولات الانقلاب التي عرفت كثير من دول العالم الثالث لا سيما إفريقيا منذ استقلال دولها<sup>(٢)</sup>.

ويرتبط بما سبق، أن انتشار الفساد على نطاق واسع يؤدي في بعض الأحيان إلى جعل السلطة السياسية مجرد أداة لخدمة مصالح أصحاب القوة الاقتصادية الذين قد لا يكتفون بالتأثير على السلطة من وراء ستار، بل قد يعتمدون على قوتهم المادية في الحصول على مناصب سياسية يحمون من خلالها وضعهم المسيطر في المجتمع على نحو يؤدي إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتعميق مشكلة الاندماج الوطني بإضافة أبعاد جديدة للمشكلة<sup>(٣)</sup>.

(١) للمرجع السابق، ص ٢٧٨ ولمزيد من الأمثلة حول صور الفساد في الدول الإفريقية انظر:

د. حمدي عبد الرحمن: الفساد السياسي..... مرجع سبق ذكره.

(٢) جلال معوض : مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٨ : ٢٧٩

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٧٩ . وانظر: فرانسوا بيلار: مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ : ١٠٧.

وكذلك انظر: هانتجتون: مرجع سبق ذكره، ص ٨٦ : ٨٧.

## المبحث الثالث سياسات إدارة التعددية الإثنية

إذا كانت إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية تمثل الإطار العام الذي تنطلق منه النظم الحاكمة في تعاملها مع مطالب الجماعات الإثنية، وإذا كانت المؤسسات السياسية بمثابة الأبنية التي تتم عبرها عمليات التفاعل والتجاوب مع مطالب الجماعات علاوة على ما تفرضه تلك المؤسسات نفسها من مطالب خاصة؛ فإن السياسات تعد بمثابة أدوات النظام في الاستجابة لمطالب الجماعات وترجمتها في صورة مخرجات تتضمنها تلك السياسات وما تحتويه من آثار.

فالنظم الحاكمة توظف السياسات العامة كأدوات لتحقيق العديد من الأغراض أو الأهداف، وبدون قدرة النظام على تعبئة الموارد العامة واستخدامها في حفظ الاستقرار فإنه لن يقدر له الحفاظ على استمراريته وذاتيته في ظل ما تطرحه النخب البديلة من مطالب وتحديات لممارسات النظام والأسس التي يقوم عليها الأمر الذي يزيد من ضرورة سعي النظم إلى توظيف ما تملكه من موارد مادية وغير مادية لإنجاز أهدافها وحفظ استقرارها<sup>(1)</sup>.

وبديهى أن الدول القوية تمتلك قدراً أكبر من التنوع الكمي والنوعي في الموارد التي يمكن توجيهها في سياسات عامة تدعم استمرارية النظام وبقيائه. ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهم السياسات المستخدمة في التعامل مع الجماعات الإثنية وما تطرحه من مطالب وتحديات وكيف حاولت الدول المختلفة توظيف تلك السياسات كأدوات للتهدئة والتوفيق بين المطالب المتعارضة أحياناً للجماعات الإثنية بالمجتمع.

وسعيًا لتحقيق الهدف سالف البيان سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يعرض أولهما: للسياسات الاستخراجية والتوزيعية ويعرض المطلب الثاني لسياسات الضبط وإعادة التنظيم ويعرض المطلب الثالث للسياسات الرمزية.

### المطلب الأول: السياسات الاستخراجية والتوزيعية

ترتبط السياسات الاستخراجية والسياسات التوزيعية ارتباطاً وثيقاً على نحو يمكن معه معالجتهما في سياق مشترك، ذلك أن نجاح وفعالية السياسات التوزيعية يعتمدان في غالب الأحيان - على مدى نجاح السياسات الاستخراجية في أداء دورها وإدراك أهدافها، وهو ما يزيد وضوحاً عند التعرف على طبيعة ومضمون تلك السياسات.

(1) Keller, Op.cit., PP 254: 255

وقبل البدء في بيان مضمون تلك السياسات وعلاقتها بإدارة التعددية الإثنية، تجدر الإشارة، أيضاً إلى أن سياسات التوزيع تفترض وجود موارد مستقلة غير موزعة لدى النظام، إلا أنه في كثير من الأحيان لا يتوافر للنظام قدر كاف من تلك الموارد؛ ولذا فإنه يلجأ إلى إعادة توزيع الموارد القائمة في المجتمع بصياغة جديدة يرى النظام أنها أكثر حفظاً لأمنه واستقراره<sup>(١)</sup>. وفي ظل هذا الارتباط فإن هذا المطلب سوف يتناول إلى جانب كل من سياسات الاستخراج والتوزيع وسياسات إعادة التوزيع.

### أولاً: السياسات الاستخراجية

تتعلق السياسات الاستخراجية بمدى قدرة النظام على حشد وتعبئة الموارد المادية والبشرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الدولية<sup>(٢)</sup>. وتمارس كل النظم السياسية - بلا استثناء - تلك السياسة وإن اختلفت أساليب وفاعلية الممارسة والأساس الذي يتم بمقتضاه تحديد أهداف النظام السياسي ومدى إمكانات تحقيقها<sup>(٣)</sup>. وتعتبر الضرائب والمعونات والخدمة العسكرية أكثر السياسات الاستخراجية شيوعاً حيث إنه بالإضافة إلى دورها في تعبئة الموارد التي يستلزمها الإنفاق العام فإن الضرائب تعتبر أداة هامة لإعادة توزيع الدخل ووسيلة لكبح جماح التضخم وزيادة فرص النمو والعمالة<sup>(٤)</sup>.

وترتبط حصيلة الإيرادات الضريبية بدرجة تقدم المجتمع ومدى كفاءة الجهاز الضريبي وهي تتوقف أيضاً على طبيعة توزيع الثروة والدخل، إضافة إلى المذهب السياسي الذي يساعد في تبرير كيف ومتى وعلى ماذا تفرض الضرائب<sup>(٥)</sup>. ومن ناحية أخرى، تمثل القروض والمنح التي تحصل عليها الدولة من الخارج مصدراً هاماً لتمويل خططها وبرامجها الإنمائية، وهذه المعونات يمكن أن يكون مصدرها دولة أخرى أو منظمة دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم مما تتيحه تلك المعونات من دعم للقدرات الاستخراجية والتوزيعية للنظام

(١) Ibid., PP 255-256

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: "إشكالية الدولة..." مرجع سبق ذكره، ص ٢٢

(٣) عبد الغفار رشاد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥

(٤) د. كمال المنوفي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩: ٣٠٢

(٥) للمرجع السابق، ص ٢٩٩: ٣٠٠

فإنها لا تخلو من آثار جانبية تتمثل في تقييد حرية الدولة المتلقية للمعونة فيما يتصل بشروط تلقي تلك المعونة أو أوجه إنفاقها<sup>(١)</sup>.

أما الخدمة العسكرية فتعتبر من أبرز مظاهر تعبئة الموارد البشرية في المجتمع المعاصر وإن اختلفت النظم من حيث طبيعة التجنيد ومدته والفئات الخاضعة للتجنيد، فهو اختياري في بعض الدول وإجباري في دول أخرى، وقد يشمل كافة المواطنين أو يقتصر على فئات دون أخرى<sup>(٢)</sup>.

وتشير معطيات الواقع إلى أن الوظيفة الاستخراجية آخذة في التآكل لدى كثير من الدول المتخلفة ؛ بفعل تقلص قدراتها على إدارة الاقتصاد والتحكم فيه، وفي ضوء ما تفرضه اعتبارات الأخذ باقتصاديات السوق والاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتبادل التجاري والتعريفات الجمركية<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: السياسات التوزيعية

يقصد بسياسة التوزيع تلك السياسة الهادفة إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع. فالجماعات والأفراد يسعون عبر أنفسهم أو ممثليهم إلى طرح مطالبهم على صانعي السياسة الذين يقومون بدورهم بالنظر في تلك المطالب ومحاولة الاستجابة لها<sup>(٤)</sup>.

وتعتمد فاعلية هذا النمط من السياسات على مدى وجود رصيد مستقل للنخبة الحاكمة تستطيع من خلاله إرضاء تلك المطالب التوزيعية على نحو يحول دون شعور أي من الأفراد أو الجماعات بالحرمان<sup>(٥)</sup>.

ومن أشهر أمثلة السياسات المستخدمة في التعامل مع الجماعات الإثنية، وتحديدًا مع نخبة تلك الجماعات هو الميل إلى تخصيص مواقع اقتصادية وسياسية محددة على أسس إثنية وهو ما يعرف بالهندسة الإثنية أو التوازن الإثني.

(١) المرجع السابق، ص ٣٠١: ٣٠٢

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٢

(٣) د. إبراهيم نصر الدين: "أمنالية الدولة...."، مرجع سبق ذكره، ص ٢١

(٤) عبد الغفار رشاد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣

(٥) Keller : Op. cit ., PP 255: 256



وعلى الرغم من أنه لا يشترط التساوي الحسابي في تمثيل الجماعات الإثنية مع نسبة تمثيلها في المجتمع، إلا إنه يجب أن تبدو السياسة التوزيعية عادلة، وبخاصة عندما تكون الجماعات المتنافسة متكافئة القوى، عيدي زيمبابوي على سبيل المثال حرص موجابي على إحداث توازن إثنى عد اختيار مجلس وزرائه عام ١٩٨٠، حيث أولى عناية خاصة لإشراك ممثلين من الجماعة البيضاء وجماعة النديبيلي وهي جماعة جوشوا نكومو (منافسه على السلطة) حيث خصص لجماعته أربعة مقاعد في حين خصص للجماعة البيضاء مقعدين فقط في مجلس الوزراء<sup>(١)</sup>، وتجدر الإشارة، إلى أن الميل إلى تحقيق التوازن الإثنى عند توزيع الوظائف و المناصب السياسية لا يقتصر على المناصب العليا، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الرئيس الكيني الأسبق، جومو كينيا قد استخدم في بعض الأحيان سلطاته في التعيين كأداة لمكافحة، أو لعقاب جماعات بعينها، عيدي عام ١٩٧٢ م، على سبيل المثال، تم إقالة ثلاثة من كبار الموظفين المنتمين إلى الكيكويو، في أعقاب محاولة القيام بانقلاب ضده من جانب بعض فروع تلك الجماعة الإثنية، وما يقال عن سياسة كينيا يتقال أيضا عن سياسات هوفوية بوانيبية في ساحل العاج وموبوتو في زائير وغيرهم من القادة الأفارقة الذين استخدموا صلاحيتهم في التعيين في المناصب الحكومية كأدوات للثواب والعقاب للجماعات المختلفة<sup>(٢)</sup>.

ومن النقاط الجديرة بالاعتبار عند دراسة السياسات التوزيعية هو التعرف على طبيعة العلاقة بين مطالب الجماعات والقوة النسبية لكل منها من ناحية، وطبيعة استجابة النظام الحاكم لتلك المطالب من ناحية أخرى؛ ذلك أنه في كثير من الأحيان تأتي المبادرة من جانب الحكومة لعلاج صور عدم المساواة في المجتمع، دون ضغط كبير عليها من جانب الجماعات المستهدفة التي غالبا ما تكون جماعات ضعيفة، إلا إنه في ضوء طبيعة ذلك التوزيع فإنه يسهل إلغاء المبادرة والتراجع عنها، انطلاقا من واقع ضعف أو سلبية الجماعات المستهدفة<sup>(٣)</sup>. وبصفة عامة يعتمد تقييم كفاءة السياسات التوزيعية على القيم الموزعة وحجم المستفيدين منها، والملاحظ هو ضعف القدرات التوزيعية للدول النامية إجمالا؛ في ضوء افتقارها

(١) راجع د. إبراهيم نصر الدين : زيمبابوي ... مرجع سبق ذكره.

(٢) Keller Op cit, PP 260

(٣) من الأمثلة الدالة على ذلك قرار الحكومة الكينية في عام ١٩٧٠م بمنح رعاية خاصة للأقليات الإثنية في المقاطعات الشمالية لتحسين ظروفهم المعيشية عبر تخصيص المزيد من القروض التعليمية، ثم إقدام الحكومة على إلغاء تمهدها السابقة بدعوى أن شعوب المنطقة لم تبد تقديراً للعملية التعليمية على النحو المطلوب . وذلك دون خشية أن تثار تلك الجماعات في ظل قلة حيلتها وضعفها

للموارد اللازمة للوفاء باحتياجات مواطنيها؛ بل وتراجع ما لديها من موارد في ضوء ضعف قدراتها الاستخراجية على نحو ما سلف البيان<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: سياسة إعادة التوزيع

تتميز سياسة إعادة التوزيع عن سياسة التوزيع في أن الأولى غالباً ما تكون لصالح جماعات معينة وعلى حساب أخرى، ولذا فإنه مع صدور قرارات إعادة التوزيع تسعى الجماعتان أو المجموعتان من الجماعات (من صدرت لصالحها السياسات ومن صدرت ضدها) إلى محاولة تعظيم، أو تقليص نطاق تطبيق تلك السياسات وأكثر السياسات التي تتخذ فيها قرارات إعادة التوزيع هي سياسات التعليم والإسكان والصحة وكذا كافة السياسات الاجتماعية الهادفة إلى إصلاح، أو تصحيح أخطاء الماضي.

وجدير بالبيان، أن القول بأن سياسة إعادة التوزيع تكون لصالح جماعة على حساب جماعة، أو جماعات أخرى لا يعني بالضرورة الاقتطاع من موارد الأولى لصالح الثانية؛ حيث إنها في بعض الأحيان تكون في صورة إعادة توزيع نسبي للموارد الجديدة للنظام وزيادة النسبة للجماعات المستهدفة من تلك الموارد الجديدة، وذلك على نحو ما تكشف الخبرة النيجيرية في أعقاب الطفرة البترولية بها وسعيها لتضييق الفوارق بين الجماعات الإثنية بالدولة.

ويمكن القول أن سياسة إعادة التوزيع غالباً ما تقابل بمعارضة شديدة من جانب الجماعات غير المستفيدة أو المتضررة منها، ولذا يذهب بعض الباحثين إلى ضرورة عدم لجوء القادة السياسيين إلى عزل الجماعات القوية أو استبعادها ما لم يكن وضع هؤلاء القادة آمن وسلطتهم راسخة، أو في حالة عدم ارتكان شعبيتهم وشرعيتهم إلى تأييد الجماعات المحرومة.

على أنه تجدر الإشارة إلى أنه كثيراً ما تؤدي سياسات إعادة التوزيع لصالح الجماعات المحايضة أو المعارضة للنخبة الحاكمة إلى استقطاب تلك الجماعات لتأييد النظام أو الحد من معارضتها لسياساته على نحو ما تكشف خبرة زامبيا منذ أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات حينما قام الرئيس كينيث كاوندا باتباع سياسة تنمية وتمويل مشروعات للمناطق الأكثر فقراً في البلاد بصرف النظر عن توجهاتها السياسية نحو الحكومة القائمة، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول المقاطعات الشمالية والشمالية الغربية (معقل الجماعات المعارضة) على أكثر نصيب في تلك المشروعات وقد أضرمت تلك السياسة

(١) د. إبراهيم مصر الدين : إشكالية الدولة .....، مرجع سبق ذكره، ص ٢١ : ٢٢ .

عن ارتفاع شعبية الرئيس كاوندوا والحزب الحاكم في تلك المقاطعات من ٢١% إلى ٤٥% في الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٨ م على التوالي<sup>(١)</sup>.  
وتعتبر قضية إعادة توزيع الأراضي واحدة من أبرز قضايا إعادة التوزيع في بعض الدول لا سيما تلك البلاد التي شهدت استعماراً استيطانياً مثل كينيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا؛ حيث يرتبط بقضية إعادة توزيع تلك الأراضي العديد من المشكلات التي تفاقم من خطورتها، من ذلك، مشكلة تعويض أو عدم تعويض المالكين الأوروبيين عن تلك الأراضي وكذا تحديد الجماعات التي يتم إعادة توزيع الأراضي عليهم ونصيب كل جماعة وكيفية توطين تلك الجماعات، وفوق كل ذلك كيف يمكن إجراء هذه العملية وإدارتها مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي والرضا الخارجي لا سيما من الدول ذات الروابط العضوية مع الجماعات المتضررة من عملية إعادة توزيع الأراضي.

### المطلب الثاني: سياسة الضبط والتنظيم

وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي على ممارسة الضبط ومراقبة سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع. وتتخذ السياسات التنظيمية - بصفة عامة - لتحقيق غايات وأهداف محددة.

وعلى الرغم من عمومية تطبيق سياسات الضبط والتنظيم على المجتمع ككل فإنها تستهدف في كثير من الأحيان جماعات بعينها بالحماية والمحابة أو الحظر والتقييد<sup>(٢)</sup>.  
ويقتضي توفير الأداء التنظيمي للنظام السياسي معرفة مجالات السلوك أو النشاط الإنساني التي تخضع للتنظيم وإجراءات وأدوات الضبط والتنظيم.

#### أولاً: مجالات السلوك الخاضع للتنظيم

يمكن القول أن مجمل أوجه النشاط الإنساني تقبل الخضوع لقواعد وسياسات الضبط والتنظيم؛ على تفاوت بين النظم السياسية في درجة تدخل كل منها في هذا المجال أو ذلك، وعليه فإنه يمكن الحديث عن تنظيم مجالات مثل الأحوال الشخصية وحماية الأفراد والممتلكات من الاعتداء والنشاط الاقتصادي بأبعاده المختلفة، وكذلك ضبط وتنظيم عمليات التنقل المكاني والاجتماعي وممارسة الحقوق

(١) Keller, Op. cit., P 263: 265

(٢) Ibid., P261

الاجتماعية كالحق في التعليم والتأمين الصحي وكذلك الحقوق والأنشطة الدينية التي تخضع بدورها للضبط والتنظيم الحكومي<sup>(١)</sup>.

وانستقالا للنشاط السياسي موضع الاعتبار، يمكن القول، أنه تحكمه هو الآخر جملة من القواعد التي تتعلق بحق التصويت وطبيعة الهيئة الناخبة والدوائر الانتخابية وطريقة احتساب الأصوات - على نحو ما سلف بيانه - عند الحديث عن المؤسسات - ويمتد مجال السياسات التنظيمية إلى سبل تولي المناصب السياسية وطرق تمويل وإدارة الحملات الانتخابية<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: أدوات وإجراءات الضبط والتنظيم

تتنوع صور أدوات وإجراءات الضبط والتنظيم الذي تتبعها الدول في تعاملها مع الجماعات القائمة في المجتمع ومطالبها؛ حيث تتراوح ما بين الإكراه بصورة المادية والمعنوية من جانب وبين الإقناع والوسائل الأخلاقية من جانب آخر<sup>(٣)</sup>.

وعلى الصعيد السياسي تعتبر سياسة الحظر أشهر أشكال السياسات التنظيمية، فالأحزاب والمؤسسات التمثيلية يمكن حظرها بالقانون، والأفراد يمكن اعتقالهم باعتبارهم أعداء للسلام الوطني أو خطر على المجتمع وأمنه، وهو الأمر الذي استند إليه العديد من القادة الأفارقة وغيرهم في تبريرهم حظر التعدد الحزبي باعتباره متعارضاً مع مقتضيات تحقيق الوحدة الوطنية ويفتح الباب لتكريس الانتماءات الإثنية<sup>(٤)</sup>.

ولما كان حظر قيام الأحزاب السياسية ليس كافياً للتخلص من الانتماءات المؤسسية الإثنية التي يمكن أن تتبدى في أشكال أخرى غير سياسية، لجأت بعض الأنظمة كنظام موبوتو في زائير إلى حظر كافة التنظيمات والمؤسسات الجماعية الإثنية<sup>(٥)</sup>.

وعلى صعيد آخر؛ فإن العديد من النظم الإفريقية قد سعت إلى القضاء على عمليات التمييز الإثني في المجتمع؛ من خلال منظومة من الضوابط والقرارات والقوانين المحرمة والمُجرمة لممارسات التمييز الإثني أو دعاوى الانفصال مؤكدة على حقوق المساواة بين كافة الأفراد بصرف النظر عن انتمائهم الإثني. إلا أن إصدار تلك القواعد والقوانين لم يقترن بالضرورة في معظم الأحوال بترجمة فعلية لهذه

(١) د. كمال المنوفي : مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٧ : ٣٠٨

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٩

(٣) عبد الظفار رشاد : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠

(٤) Keller, Op.cit., P 267

(٥) Idem

القرارات إلى سياسات واقعية فاعلة حيث استمر واقع التمييز وعدم المساواة رغم تعهد الحكومات بغير ذلك<sup>(١)</sup>.

وإضافة إلى إجراءات الحظر والاعتقال سالفة البيان، استخدمت بعض النظم الإفريقية أشكال تنظيمية أخرى للتعامل مع واقع التعددية وما يفرضه من تحديات من ذلك إقدام دول مثل كينيا وتنزانيا وإثيوبيا وموزمبيق على تصميم المناهج المدرسية والتعليمية بصفة عامة، بصورة تعمل على خفض وتقليص الولاءات التحشيدية الضيقة ودعم الهوية الوطنية في نفوس الطلاب وفي أحوال أخرى عمدت بعض النظم إلى استخدام ذات الأداة التعليمية لفرض هوية لغوية ودينية بعينها على أبناء الجماعات على نحو ما تشهد خبرة فترة حكم الدرج في إثيوبيا ومحاولتهم فرض اللغة الأمهرية كلغة وطنية والمسيحية القبطية كديانة وطنية الأمر الذي أثار حفيظة الجماعات الأخرى ومعارضتها<sup>(٢)</sup>.

وبإلى جانب الإجراءات سالفة البيان، للضبط والتنظيم تعتمد النظم بصفة عامة، والنظم المتخلفة بصفة خاصة، على استخدام الوسائل القمعية الإكراهية ممثلة في جهاز الشرطة وغيره من المؤسسات المناظرة في حماية النخب الحاكمة وقهر المعارضة وفرض الأمن والنظام في الداخل<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: سياسة إعادة التنظيم

على غرار سياسات إعادة التوزيع تقوم سياسة إعادة التنظيم على أساس تعديل أو تغيير أوضاع قائمة وليست منشئة ابتداء على نحو ما هو الحال في سياسات التوزيع وسياسات التنظيم.

وتستهدف سياسات إعادة التنظيم مثلها في ذلك مثل سياسات الضبط والتنظيم، إما تقوية يد النظام الحاكم وسلطاته التنفيذية أو إعادة التوزيع للقوة السياسية لاحتواء مطالب جماعات معينة.

---

(١) Ibid., P: 262

وانظر في ذات الفكرة:

Clive Nabier, "Africa's Constitutional Renaissance? Stocktaking In The 90s" In Africa Dialogue (South Africa :The African Center For The Constractive Resolution Of Disputs (Accord) No 1.2000), PP: 77: 83

(٢) Keller ,Op.cit., PP: 262: 263

(٣) د. كمال الصولي : مرجع سبق ذكره. من ص ٣٠٩ : ٣١٠.

وسياسات إعادة التنظيم، يمكن أن تتضمن إعادة هيكلة وصياغة الدساتير، أو الجهاز الإداري أو النظام الحزبي حيث تشير الخبرة الإفريقية إلى أنه قد شهدت الكثير من الدول الإفريقية تعديلات دستورية تم فيها الانتقال من الشكل الموحد للدولة إلى الشكل الاتحادي (السودان - نيجيريا - إثيوبيا) أو الانتقال من نظام التعدد الحزبي إلى الحزب الوحيد، على نحو ما شهدت خبرة مرحلة ما بعد الاستقلال، أو التحول العكسي من الحزب الوحيد إلى الأخذ بالتعددية الحزبية على نحو ما تكشف خبرة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ومرحلة التسعينيات من القرن العشرين<sup>(١)</sup>. وفي ظل هذه السياسات المختلفة لإعادة التنظيم احتلت قضية احتواء المطالب الإثنية وتحقيق الاندماج الوطني موقعاً مركزياً في تبرير تلك السياسات والاتجاه إليها وذلك بصرف النظر عن مدى فاعلية تلك السياسات المختلفة لإعادة التوزيع في تحقيق أهدافها.

### المطلب الثالث: السياسات الرمزية

تستهدف السياسات الرمزية ابتكار واستخدام الرموز بمختلف مستوياتها ( دينية، عسكرية، ثقافية، اجتماعية.. ) لدعم الشعور بالمواطنة والولاء للنظام وأهدافه<sup>(٢)</sup>. فالدول تهتم بالآثار وتنشئ المتاحف لتذكر الناس بأجدادهم التاريخية، كما أن القيادات السياسية لا تألو جهداً في الإشارة في أحاديثها إلى رموز البطولة والحكمة التي يتضمنها تاريخ الأمة. وفي ذات الاتجاه تصب احتفالات الدول بالأعياد الوطنية والدينية وما تقوم به من عروض عسكرية<sup>(٣)</sup>.

وجدير بالبيان أن السياسات العامة نفسها -في بعض الأحيان- تكون سياسات رمزية؛ ذلك أنه في كثير من الأنظمة فقيرة الموارد يجد النظام السياسي نفسه محاطاً بمطالب جماعات معينة من أجل القيام بعمل ما، وفي ظل واقع ندرة الموارد اللازمة لأداء وتحقيق المطالب يلجأ النظام السياسي إلى الحفاظ على جودة من خلال السياسات الرمزية التي تقوم على إقناع الجماهير بأن قادة النظام يقومون

(١) Keller, Op.cit., PP 265: 268

Nabier, Op.cit., PP 84-91.

(٢) د- كمال المنوفي : مرجع سبق ذكره، ص ٣١٠

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

ببذل قصارى جهدهم لحل مشكلاتهم وتحقيق مطالبهم، أو إثبات أن النخبة الحاكمة أنشط من غيرها في هذا الصدد<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول، أن المكون الأساسي للسياسات الرمزية هو مكون أيديولوجي، ممثلاً في شعارات يرفعها سدة النظام ورموزه، لا سيما الأحزاب الحاكمة والقيادة، القائد أو الرئيس يمكن أن يحتفظ بمكانته وقيادته السياسية من خلال عزو نجاحات له في التعامل مع قضايا ربما لا تكون موضع خلاف، أو لا تكون موجودة أصلاً، وأن يشيع عبر وسائل الإعلام امتلاكه لصفات محببة إلى الشعب، ولعل أكثر الشعارات التي استخدمت على صعيد الدول النامية هي ادعاء قادتها أنهم قد ساهموا ويساهمون في وقف الاستغلال الغربي لثروات بلادهم وطهروا بلادهم من الاستعمار، كما أن بعض قادة الدول الإفريقية قد عزفوا طويلاً على سياسة الإصلاح الزراعي، وإعادة توزيع الأرض على المواطنين؛ على الرغم أن المساحات التي قد تمت مصادراتها، قد لا تكون كبيرة، وأن أجود الأراضي ما زالت في يد المستوطنين على نحو ما تكشف خبرة كينيا وزيمبابوي. فالهمم هو الدعاية المصاحبة لذلك السلوك الرمزي في جوهره، وما يُحدثه ذلك السلوك، وتلك الدعاية من أثر لدى الجماعات، من زيادة رصيد وشعبية القائد وامتصاص وخفض حدة عدم الرضا في البلاد<sup>(٢)</sup>.

يبين مما سبق، أن فاعلية السياسات الرمزية، تتوقف في جانب منها على مدى فاعلية الاتصال بين النخبة الحاكمة والجمهور؛ ذلك أنه قد يستخدم النظام الحاكم رموزاً لا يفهمها، أو لا يعترف بها أبناء جماعة، أو جماعات معينة؛ وفي هذه الحالة فإن الرسالة الرمزية ستفقد محتواها وأثرها؛ بل قد تأتي بأثر عكسي؛ حال فهمها على نحو خاطئ من جانب الجماعات المستهدفة، الأمر الذي يعني ضرورة وعي النظام السياسي بواقع المجتمع ومتطلباته، وكذا حجم القدرات والموارد المتاحة للتعامل مع تلك المطالب، وسبل الاستجابة لها<sup>(٣)</sup>.

(١) Keller, Op.cit., P: 257

(٢) Ibid., PP: 257: 258

(٣) عبد الغفار رشاد : مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

فالنظم السياسية يمكنها أن تستميل الجماعات بصورة أكبر عبر سياسات التوزيع، إلا أن تلك السياسات - على نحو ما سلف البيان - تتطلب امتلاك الدولة موارد كافية؛ لتحقيق ذلك، وهو ما لا يتوافر لمعظم دول العالم، ولجميع الدول النامية تقريباً؛ حيث تعاني هذه الدول من فقر في الموارد المتاحة للتوظيف لهذا الغرض، الأمر الذي دفع بعض النظم إلى البحث عن موارد معنوية قابلة للتوزيع أو إعادة التوزيع لتعويض الافتقار للموارد المادية. ومن الأمثلة التقليدية في هذا الشأن على الصعيد الإفريقي؛ مثالي كينيا وتنزانيا في عهد كينياتا ونيريري على التوالي، حيث استُخدمت الرمزية السياسية بصورة واضحة لحشد وتعبئة الجماهير خلف القيادة والنظام الحاكم<sup>(١)</sup>.

ففي تنزانيا حاول نيريري إحداث اندماج وطني بين الجماعات الإثنية القائمة في المجتمع التنزاني عبر سياسة "الأوجاما" أو "الجماعة"، إلا أنه في ظل عدم اتفاق جماعات المجتمع حول مضمون وأهداف تلك السياسة، بدا فشل تلك السياسة في أداء رسالتها في مطلع السبعينيات؛ ففي عام ١٩٧٢م، أوضح أن العديد من المجتمعات الجماعية التي أقامتها ودعت إليها الحكومة التنزانية لم تحظ بالإقبال؛ وهو ما دفع الحكومة إلى استخدام الأدوات القسرية والإجبار لتعمير تلك المجتمعات بالأفراد على نحو كشف عن تداخل واختلاط بين السياسة الرمزية وسياسة الضبط والتنظيم<sup>(٢)</sup>.

وعلى الصعيد الكيني مثلت سياسة الهارامبي - Harambee وتعني لغة "نعمل سوياً" - أحد نماذج السياسات الرمزية واستهدفت بالأساس تخفيف العبء عن الحكومة من خلال تحويل بعض الخدمات والأعمال الحكومية إلى كاهل الجماعات والتنظيمات الأهلية المحلية؛ على نحو يجعل سبب نقص الخدمات والسلع الموجهة إلى تلك الجماعات، هو عدم التزام أبناء الجماعة أنفسهم بأداء واجباتهم، وليس تقصير النظام. ولقد كانت أبرز مطالب السياسة الكينية أنها رسخت الولاءات الضيقة بدلاً من بسط الهوية الوطنية على نحو ما فعلت - بدرجة ما - سياسة اليوجاما في تنزانيا<sup>(٣)</sup>.

(١) Keller, Op.cit., P: 270

(٢) حول تفاصيل تلك السياسة وتقييمها انظر :

د. حمدي عبد الرحمن : الأيديولوجية والتنمية . . . . مرجع سبق ذكره .

(٣) لمزيد انظر : للمرجع سبق ذكره،



وتجدر الإشارة، إلى أن الرئيس العاجي السابق هو فويه بوانيه قد طرح نموذجاً مغايراً للسياسات الرمزية؛ فعلى حين اتسمت السياسة الرمزية في كينيا وتزانيا باختزالها في صيغة أيديولوجية، فإن النموذج العاجي قد خلا من تلك الصيغة واعتمد على التواصل المباشر بين الرئيس والجمهور. عيدي عام ١٩٦٩ قام الرئيس بوانيه بعقد سلسلة اجتماعات جماهيرية بلغت ٣٣ اجتماعاً جماهيرياً ضمت جماعات وظيفية لا إثنية كـ (التجار، الطلاب، والآباء، والموظفين، والجنود. . .) للتعرف على مطالبهم؛ وعلى الرغم من الطبيعة اللا إثنية لهذه الاجتماعات فإنها قد حفلت بالاختلافات على أسس إثنية واضحة، وقد انتهى الرئيس بوانيه إلى ضرورة جعل اجتماعاته مع الجماعات المختلفة بالبلاد عملية دورية سنوية على أن تتوزع الاجتماعات عبر البلاد لتشمل أكبر عدد من الجماعات وتثير اهتمام أكبر عدد من المسؤولين في البلاد بمطالب الجماهير<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن اجتماعات بوانيه قد أسفرت في بعض الأحيان عن مكاسب مادية لبعض الجماعات فإن العائد الأكبر لهذه السياسات كان رمزياً ممثلاً في شعور العديد من الجماعات أن الرئيس شخصياً مهتم بمشكلاتها ومتعهد بحلها كما أسفرت تلك السياسة عن ازدياد دائرة المشاركين والمهتمين بالشئون السياسية من الشعب<sup>(٢)</sup>.

وعلى صعيد آخر تجسد إريتريا نموذجاً آخر لفاعلية السياسات الرمزية ودورها في دعم النظام الحاكم على العديد من المستويات، فانطلاقاً من واقع فقر وندرة الموارد المتاحة للنظام اعتمدت النخبة الحاكمة بدرجة كبيرة على السياسات الرمزية منذ استقلالها رسمياً عام ١٩٩٣م؛ حيث حرصت النخبة الحاكمة على توظيف الأداة الإعلامية لإثبات الفاعلية لسياستها التنموية القائمة على الاعتماد على النفس سواء تمثلت تلك المشروعات في مد سكك حديد أو رصف طريق بري؛ ذلك بالإضافة إلى الحرص على إبراز الدور التطوعي لأهل القرى والمناطق المستفيدة من تلك المشروعات<sup>(٣)</sup>. وقد ازدادت أهمية السياسات الرمزية مع اندلاع الحرب الإريترية الأثيوبية حيث حرصت القيادة الإريترية على التركيز على شعارات الصمود

---

(١) Keller, Op.cit., P. 272

(٢) Idem.

(٣) انظر على سبيل المثال جريدة إريترية الحديثة للناطقة باسم حكومة إريترية العدد ١٠٨ في ٢٠٠٠/٥/٩ م كمثال على الرمزية بأبعادها المختلفة حيث عرضت لمهرجان الطلاب والشباب في أسمرة. وكذا لدور العمل التطوعي في إنشاء إحدى الطرق البرية بالتعاون مع الحكومة علاوة على التأكيد على الصمود الإريترية في وجه العنوان الإثيوبي

وتاريخ النضال، والتخلص من نير الاستعمار الإثيوبي، والتأكيد على حتمية الانتصار الإريتري؛ بل أن اسم العملة الإريتريّة نفسه "النقفة" لم يخل من السمة الرمزية حيث جاءت التسمية على اسم موقعة انتصرت فيها الحركة الشعبية الإريتريّة على القوات الإثيوبية أثناء النضال الإريتري من أجل الاستقلال<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة، إلى أنه لا تجب المبالغة في الاعتماد على السياسات الرمزية وحدها دون ما مساندة من السياسات الأخرى لا سيما السياسات التوزيعية حيث إن تلك المبالغة يمكن أن تزيد من حدة رد الفعل حال انكشاف إفلاس تلك السياسات الرمزية وعدم واقعيتها كأن تتعرض الجيوش ضخمة الاستعراضات إلى هزيمة عسكرية في مواجهة مع دول مكافئة، أو أقل قدرة، أو اكتشاف تلاعب النظام بمشاعر الجماهير وآمالهم؛ على أنه واقعا يصعب اعتماد نظام سياسي على نمط واحد من السياسات سالفة البيان؛ فالمشاهد هو أن النظم السياسية تعتمد على توليفة من السياسات؛ وإن تباينت في الوزن النسبي لكل سياسة.

وختاماً، يمكن القول أنه ما من دولة تستطيع البقاء والاستمرار استناداً إلى السلطة والقهر وحدهما؛ لذا فإن عليها أن تعتمد إلى تنمية قدراتها الاقتصادية والثقافية والأمنية والاجتماعية للارتقاء بمستوى رفاهية المواطنين ودعم الاندماج الوطني بين الجماعات الإثنية بالمجتمع على نحو يدعم شرعية النظام ويؤهله لاتخاذ ما يراه من قرارات دون حاجة للاعتماد بدرجة كبيرة على أدوات القسر والقمع وتعرض النظام لعدم الاستقرار الناجم عن ازدياد سخط وعدم رضا الجماعات المختلفة في المجتمع<sup>(٢)</sup>.

ويتبقى القول، أنه بالنظر إلى حقيقة تباين النظم والمجتمعات فيما يتعلق بأسباب الصراعات الإثنية تبعاً لاختلاف التركيب الاجتماعي والتاريخ السياسي لها؛ وانطلاقاً من اختلاف النظم في طرق استجابتها وإدارتها للمطالب الإثنية؛ تبعاً لاختلاف قدراتها بالمعنى الشامل، ومدى انكشافها الداخلي والخارجي للضغط السياسي، وخصائص القيادات السياسية والإدارية، ومدى مرونة وحساسية صانعي السياسة للمطالب الإثنية، فإن التعرف على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي في دولة ما والجماعات الإثنية الموجودة بها يتطلب دراسة ذلك النظام في إطار سياقه وقدراته الخاصة؛ وإن لم ينف أهمية التعرف على المشترك بين التجارب المختلفة للاسترشاد به في إدارة العلاقة على نحو فاعل.

(١) مركز الحضارة للدراسات السياسية: فتي في العالم : حولة قضايا العالم الإسلامي ( القاهرة: مركز الحضارة

لدراسات السياسية، ١٩٩٩ ) ص ٥٥٥

(٢) Keller, Op.cit., P: 258



## الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن تأكيد بعض ما ورد فيه من خلاصات، وكشف مدي صحة المقولات والافتراضات التي انطلق منها البحث في ضوء طبيعة العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي. ويمكن إجمال أهم الخلاصات الواردة في البحث فيما يلي:

• أن التعددية الإثنية ظاهرة مركبة معقدة، ذلك أنها نتاج معطيات طبيعة سننية (واقع التعدد والتنوع والاختلاف) ومعطيات ثقافية (تميز لغوي، عقدي، تاريخ) ومعطيات نفسية (إدراك ووعي الجماعة الإثنية بذاتها وغيرها)، الأمر الذي يجعل كل جماعة إثنية في نشأتها وتطورها محكومة بقدر خاص من تلك المعطيات والعوامل، ويضفي عليها قدراً من التفرد، بما يعني ضرورة الإحاطة بتلك المعطيات والعوامل لفهم طبيعة الجماعات الإثنية في ذاتها وتفاعلاتها .

• وقد أوضحت الدراسة أن مناط تميز الجماعة الإثنية في مقابل الجماعة العرقية، أن الأخيرة تستند في وجودها بالأساس على رابطة الدم بين أعضائها، وإن أشار بعض الباحثين إلى وجود روابط ثقافية وحضارية للجماعة العرقية، أما الجماعة الإثنية فمناط وجودها البعد الثقافي الإدراكي لآبناء الجماعة بأن هناك تراثاً ثقافياً وتاريخاً مشتركاً يميزها عن غيرها، حتى ولو لم يوجد رابط سلالي أو عرقي للجماعة الإثنية ذلك أن تلك الرابطة ليست ركناً من أركان الجماعة الإثنية، وفي هذا أوضحت الدراسة أن مفهوم الإثنية يقترب في مكوناته ومحتواه من مفهوم الأمة وأن الفارق بينهما إنما يكمن في المدي والحجم، وليس في الطبيعة والمحتوي، وانطلاقاً من تلك المشابهة خلصت الدراسة إلى أن الجماعة الإثنية في علاقتها بالقومية إنما مالي علاقة كيان اجتماعي حاضن (الإثنية، الأمة)، بحركة سياسية فاعله (القومية)، فالجماعة الإثنية يمكن أن تكون ركيزة لحركة قومية هادفة لقيام دولة مستقلة .

على صعيد آخر، أوضحت الدراسة تعدد أسس تصنيف الجماعات الإثنية لدى الباحثين والكتاب المهتمين بالظاهرة، كنتاج لتعدد واختلاف زوايا نظر كل فريق إلى الظاهرة، حيث ركز البعض على العامل الفارق؛ فكان حديثهم منصباً على جماعات سلالية، أو ثقافية لغوية، أو دينية مذهبية وركز آخرون على طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية داخل المجتمع؛ فجاء تصنيفهم الجماعات إلى

جماعات تراتبية ولا تراتبية، وذهب فريق ثالث إلى تصنيف الجماعات حسب غاياتها؛ فكان الحديث عن جماعات انصهارية وجماعات اندماجية، وجماعات منادية بالتعددية، وجماعات استعلائية وجماعات انفصالية . وتكمن أهمية تلك الخلاصة، في تأكيدها واقع تعقد الظاهرة، وضرورة توخي الحذر عند التعامل معها، وتحديد طبيعة الأساس التصنيفي الذي ينطلق منه الباحث، وعلاقته بالأسس الأخرى ومدى إمكانات الجمع بينها على نحو ما أوضحت الدراسة .

ويرتبط بالخلاصة سאלفة البيان، خلاصة أخرى مالى: تعدد اتجاهات ومدارس تحليل الظاهرة الإثنية؛ وقد حاولت الدراسة عرض أهم تلك الاتجاهات والمدارس، حيث تم إجمالها في ثلاثة اتجاهات رئيسية أولها يذهب أنصاره إلى أن الإثنية معطي نابع من ولادة الفرد في إطار بيئة بعينها ويرون أن الإنسان رهين تلك المعطيات القرابية التي تبلور هويته الإثنية ولا يملك منها فكاكاً، ويذهب الاتجاه الثاني إلى أن الإثنية أداة في التنافس الاجتماعي والسياسي وأنها ليست جامدة على نحو ما يذهب انصار المدرسة الأولى، ويذهب الفريق الثالث إلى أن آيا من المدرستين لا يكفي منفرداً لتفسير الظاهرة ، وأنه ينبغي دمج كل من الاتجاهين معاً لفهم الظاهرة.

كما تجدر الإشارة، إلى ضرورة التمييز بين واقع التعدد الإثني كمعطي سلبي رباني تقتضيه حقيقة الوجود البشري وما يفرضه من علاقات تفاعل من ناحية ، وبين الإثنية كحركة سياسية ناجمة عن العوامل الاقتصادية الاجتماعية وفعل النخب؛ حيث إن ذلك التمييز يسهم بقدر ما في التوفيق بين مقولات انصار الاتجاهات سألفة البيان التي ينجم التعارض الظاهري بينها من الافتقار إلى ذلك التمييز في مستويات التحليل بين واقع تعدد الجماعات الإثنية وتعدد الإثنيات.

وعلى صعيد المطالب الإثنية ومبرراتها وعوامل فاعليتها، يمكن القول إن المطالب الإنسانية تتباين حسب الطبيعة الغالبة عليها، ما بين مطالب رمزية؛ يأتي في مقدمتها اللغة، والدين، والعادات والتقاليد والرموز الخاصة بالجماعة، ومطالب مادية؛ كالتمثيل في المؤسسات والمناصب العامة، ونصيب الجماعة في الأنفاق العام، وملكية الأرض، والاستقلال بشقبة الإداري والسياسي. وقد أوضحت الدراسة أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين كلا النمطين من المطالب الرمزية والمادية لا يمكن تجاهله أو تجاوزه، حيث يقود كل منهما إلى الآخر ويدعمه.

وعلى صعيد آخر يمكن القول، بأنه توجد علاقة بين قدرات الجماعة وراثتها الحضاري وواقعها من ناحية، وبين طبيعة المبررات التي تتوصل بها الحصول على مطالبها من ناحية أخرى، حيث تتمسك الجماعات المستضعفة والأقل قدرة وكفاءة بمبررات تاريخية بالأساس، كأسبقية الوجود بالإقليم، ومبررات قيمية معيارية، كالمساواة بالمفهوم المطلق. في حين تذهب الجماعات الإثنية المميزة المكانة والقدرات، إلى التمسك بمبررات موضوعية كالكفاءة والجدارة، كأساس لدعم مطالبها كما أوضحت الدراسة كذلك أن وضع الجماعة الإثنية وإقليمها الذي تظنه من حيث الغنى والفقر يحكم بقدر كبير طبيعة مطالب الجماعة وعلاقتها بالنظام .

وقد أبرزت الدراسة، أن طبيعة هيكل المجتمع الإثني وجماعاته يلعب دوراً أساسياً في دعم وفاعلية مطالب الجماعات الإثنية، حيث خلصت الدراسة إلى أنه في المجتمعات التراتبية تحظى مطالب الجماعات السائدة بدرجة أكبر من الفاعلية وحرية الحركة في ظل امتلاك الجماعة المهيمنة مكثات التأثير والضبط المختلفة، وفي ظل إقرار وقبول الجماعات الخاضعة لواقع عدم المساواة. على أن ذلك التوافق بين الجماعة المهيمنة والجماعة الخاضعة على واقع عدم المساواة، يحمل في طياته مخاطرة جمة تتمثل في إنه في ظل الطبيعة المغلقة لنظام المجتمع التراتبي، فإن السبيل لتسوية الصراعات بين الجماعات المكونة للمجتمع - غالباً - ما يأخذ صورة الحرب الأهلية أو الثورة الاجتماعية . أما المجتمعات غير التراتبية، فإنه في ظل إمكانات الحراك الاجتماعي والسياسي داخل الجماعات وفيما بينها، فإن الصراع قلما يأخذ صورة الصراع المفتوح أو الحرب الأهلية .

وعلى صعيد آخر، تبين من التناول السابق اعتماد فاعلية المطالب على عوامل واعتبارات أخرى حاكمة؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن فاعلية مطالب الجماعة الإثنية تعتمد -أيضاً- على حجم الجماعة الإثنية وطموحات نخبها ودرجة تماسكها وتركزها الإقليمي، وحظ إقليمها من الغنى والفقر؛ حيث يمكن القول بصفة عامة، أن ثمة علاقة طردية بين كل عنصر من تلك العناصر، وفاعلية مطالب الجماعة الإثنية. وقد أوضحت الدراسة أيضاً، أن فاعلية مطالب الجماعات الإثنية ، لا تقتصر فقط على العوامل الذاتية الخاصة بالجماعة الإثنية، ولكن ترتبط كذلك بطبيعة قدرات النظام السياسي على الاستجابة لتلك المطالب واستيعابها، أو قمعها؛ في ضوء

تركيبة النظام على صعيد المؤسسات والنخب . وعلى ذات الصعيد خلص الباحث من دراسة العلاقة بين طبيعة الجماعة الإثنية وإقليمها الذي تقطنه من حيث الغني والفقر من ناحية وبين طبيعة مطالبها من ناحية أخرى ما إلى :-

- أن الجماعات المتخلفة التي تقطن أقاليم فقيرة، غالباً ما تطالب بتوزيع موارد البلاد على أساس نسبي بين الأقاليم وحسب التعداد السكاني . وأنه في حالة تجاهل مطالبها فإنها -غالباً- ما تلجأ إلى المطالبة بالانفصال في مرحلة مبكرة وبصورة متكررة ، رغم التكلفة الاقتصادية الكبيرة المترتبة على ذلك الانفصال ، حيث يحقق ذلك الانفصال مصالح أساسية للنخب حتى وإن جاء على حساب أعضاء الجماعة الإثنية من غير النخب .

- أن الجماعات المتقدمة التي تقطن أقاليم فقيرة، تتركز مطالبها في ضرورة عدم التمييز بين الجماعات ورفض التوزيع النسبي للموارد على أساس الجماعات وتطالب بتطبيق مبادئ الجدارة والكفاءة ، وأوضحت الدراسة، أنه في حالة في عدم الاستجابة لمطالب تلك الجماعات، والإمعان في ممارسة سياسات تمييزية ضدها ، فإنها غالباً ما تلجأ - في نهاية المطاف - إلى المطالبة بالانفصال في ظل الإحساس بتعاظم فوائد الانفصال على أعباء البقاء في إطار الوحدة .

- أن الجماعات المتقدمة التي تقطن إقليماً غنياً ، تتمثل مطالبها الأساسية في عدم التمييز بين الجماعات فيما يتصل بتولي المناصب القيادية ، وضرورة إنفاق عوائد كل إقليم على أهله ، وعدم التوزيع النسبي للموارد أو الفرص ، وقلما يلجأ هؤلاء إلى المطالبة بالانفصال إلا في حالات الإحساس بالتمييز الشديد ضدهم وتهديد أبناء الجماعة في أرواحهم وأرزاقهم .

- أن الجماعات المتخلفة القاطنة في إقليم غني ، تتركز مطالبها الأساسية غالباً في اتباع سياسات حفظ الوظائف والتوزيع النسبي لها وإنفاق عوائد كل إقليم على أهله ، وفي حالة تجاهل مطالب الجماعة ورفضها ، فإن الجماعة قد تلجأ إلى المطالبة بالانفصال ، بصرف النظر عن الخسائر المترتبة على ذلك .

وعلى صعيد استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية وأدواتها والسياسات المستخدمة في هذا الصدد ، انتهى الرأي إلى أن هناك مجموعتين أساسيتين من استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، تميزان من حيث الطبيعة والغايات هما: الاستراتيجيات التساومية

لإدارة التعددية الإثنية؛ والتي تستهدف بالأساس الحفاظ على ذلك التنوع والتعدد الإثني وتفعيل الجوانب الإيجابية فيه ، من خلال التركيز على الجوانب المشتركة بين الجماعات ، لخلق هوية عامة جامعة، والاستراتيجية القسرية؛ والتي تستهدف إزالة أوجه التعدد الإثني واستئصالها ، عبر الأدوات القمعية بصورها المختلفة .

وقد أكدت الدراسة على إنه ، ما من نظام يستطيع البقاء والاستمرار استناداً إلى السلطة والقهر وحدهما ، لذا فعليه أن يعتمد إلى دعم قدراته التنموية ، بأبعادها المختلفة ، على نحو يحقق الاندماج الوطني اللازم للتعايش بين الجماعات الإثنية القائمة في البلاد ، وبما يحفظ للنظام استقراره واستمراره عبر دعم شرعية النظام لدى قطاعات الشعب ممثلة في جماعاته المختلفة.

وعلى صعيد الأدوات أوضحت الدراسة دور كل من الدستور، والقانون الانتخابي، والمؤسسات الحكومية (التشريعية والتنفيذية) والمؤسسة العسكرية في إدارة التعددية الإثنية ، في ظل الاستراتيجيات سالفة البيان ، والسياسات المتبعة في هذا الشأن. كما أوضحت الدراسة كذلك دور التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح في بلورة المطالب الإثنية ودعمها من ناحية ، والمساهمة في ضبطها وإدارتها من ناحية أخرى في ظل الوظائف المنوطة تقليدياً لتلك المؤسسات وقد خلصت الدراسة، أيضاً، إلى أن الفساد بأشكاله وصورة المختلفة يعتبر أحد أخطر المعوقات التي تعترض أداء المؤسسات المختصة بإدارة التعددية الإثنية، وأنه كثيراً ما تكون له آثار سلبية فيما يتصل بإحداث اندماج وطني في المجتمع.

وعلى صعيد السياسات، أكدت الدراسة أن النظم السيامية في تعاملها مع الظواهر المختلفة - ومن بينها التعددية الإثنية - تستخدم حزمة من السياسات العامة ، في سعيها لإدارة واقع التعددية الإثنية وما تفرزه من مطالب ، وتمثل أهم السياسات المستخدمة في هذا الشأن في السياسات الاستخراجية وسياسات التوزيع وإعادة التوزيع ، وسياسات التنظيم وإعادة التنظيم، والسياسات الرمزية، حيث أوضحت الدراسة أن أياً من النظم لا ينبغي أن يعتمد في إدارته لواقع التعدد الإثني على سياسة بعينها دون غيرها من السياسات في ضوء علاقة التساند بين تلك السياسات وبعضها البعض، كما إنه لا يجب المبالغة في الاعتماد على السياسات الرمزية لما قد تسفر عنه من ردود فعل سلبية حال انكشاف زيف تلك الرموز والسياسات الرمزية وعدم استنادها إلى رصيد من واقع وسياسات توزيعية داعمة.





## **قائمة المراجع**



## أولاً: المراجع العربية :

### أ- كتب :

- ١.أ.أدبواهن (مشرف): "تاريخ إفريقيا العام" المجلد السابع (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا، ١٩٩٧).
- ٢.إبراهيم نصر الدين: حركة التحرير الوطني في جنوب إفريقيا (القاهرة: المستقبل العربي، ١٩٨٩).
- ٣.إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في إفريقيا : نموذج نيجيريا (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦).
- ٤.إبراهيم نصر الدين(مقرر):الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا ( القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة،٢٠٠٠).
- ٥.أحمد ثابت: التعددية السياسية( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).
- ٦.أحمد سويلم العمري: التفارقة العنصرية ( القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة المكتبة الثقافية عدد ١١٥، ١٥ أغسطس ١٩٨٤).
- ٧.أرشي مافيجي:الإثنية والصراع السياسي في إفريقيا، ترجمة صلاح أبو نار (القاهرة: مركز البحوث العربية،د.ت).
- ٨.إمباى لوبشير:قضايا اللغة والدين في الأدب الإفريقي ( القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧ )
- ٩.برهان غليون، نظام لطائفية: من دولة إلى قبيلة (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠).
- ١٠.بيتر فارب : بنو الإنسان ، ترجمة: زهير الكرمي ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٧، يوليو ١٩٨٣ ).
- ١١.تيد روبرت جار:أقليات في خطر: ٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، ترجمة : مجدي عبد الحكيم وسلمية الشامي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).
- ١٢.جان فرانسوا بايار : سياسة ملء البطون : سوسولوجية الدولة في إفريقيا، ترجمة . حليم طوسون ،(القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٢).
- ١٣.جيري بارندر (محرر) المعتقدات الدينية لدى الشعوب، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٧٣، مايو ١٩٩٣ ).
- ١٤.جمعية الدعوة الإسلامية: ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا ( الجماهيرية العربية الليبية: جمعية للدعوة الإسلامية، ١٩٩٨ ).
- ١٥.حمدي عبد الرحمن: الايديولوجية والتنمية في أفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩١ ).

١٦. حمدي عبد الرحمن: **الفساد السياسي في أفريقيا ( القاهرة: دار القارئ العربي، ط١، ١٩٩٣م).**
١٧. حمدي عبد الرحمن : **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية . (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦) .**
١٨. حمدي عبد الرحمن: **للسكريون والحكم في أفريقيا ( القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦) .**
١٩. حمدي عبد الرحمن: **قضايا في النظم السياسية الإفريقية (للقاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨) .**
٢٠. حورية مجاهد :**نظام الحزب الواحد في إفريقيا :بين النظرية والتطبيق (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧) .**
٢١. دانيال برومبرغ (محرر): **للتعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ ترجمة: عمر سعيد الأيوبي ( بيروت: دار الساقى، ١٩٩٧) .**
٢٢. دانييل كينلس، وليروي هود (محرران):**الشفرة الوراثية للإنسان: القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري ( الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢١٧، يناير ١٩٩٧) .**
٢٣. دونالدل. وايدنر: **تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء: الجزء الأول، ترجمة: علي أحمد فخري و شوقي الجمل (القاهرة: مؤسسة سجل للعرب، ١٩٧٦)**
٢٤. ر. ج. سيمونز: **لون البشرية وأثره في العلاقات الإنسانية، ترجمة علي عزت الأنصاري (القاهرة: الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، سلسلة الألف كتاب، عدد ٥٢١، د. ت)**
٢٥. روزا إسماعيلوفا : **المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية . ترجمة سامي الرزاز (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٣) .**
٢٦. ستيفن روز وآخرون: **علم الأحياء والأيدولوجيا والطبيعة البشرية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٨، أبريل ١٩٩٠) .**
٢٧. سعد الدين إبراهيم: **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤) .**
٢٨. سعد الدين إبراهيم: **تأملات في مسألة الأقليات (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢) .**
٢٩. صالح بكتاش: **النزاع السنغالي الموريتاني: بين المازق العرقي والمخرج الوطني الشعبي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢) .**
٣٠. الصديق محمد الشيباني : **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة 'دراسة تحليلية' ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط ٢ ، ١٩٩٠) .**

٣١. صموئيل هنتجتون: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقى، ١٩٩٣).
٣٢. عبد السلام إبراهيم البغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣) .
٣٣. عبد الملك عوده: سنوات الحسم في أفريقيا ١٩٦٠-١٩٦٩ ( القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩م).
٣٤. فاروق حمادة: بناء الأمة: بين الإسلام والفكر المعاصر ( الدار البيضاء: دار الثقافة: ١٩٨٦).
٣٥. فريد فون دير مهند: السياسة في الدول النامية، ترجمة مصطفى عباس (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم، مشروع الألف كتاب، ١٩٦٨)
٣٦. فريدريك هرتز: للقومية في التاريخ والسياسة، ترجمة عبد الكريم أحمد ( القاهرة: المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٨) .
٣٧. فيليب برو : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨).
٣٨. كايفين رايلي: الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات ( القسم الثاني) ترجمة: عبد الوهاب المسيري، هدى عبد السميع حجازي ( الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٩٧، يناير ١٩٨٦) .
٣٩. كمال المنوفي : أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ط ١ ، ١٩٨٧) .
٤٠. لويد دب .س.: أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨، أبريل ١٩٨٠).
٤١. محمد أحمد بيومي: علم الاجتماع الديني (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١).
٤٢. محمد أحمد خلف الله: مفاهيم قرآنية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٧٩، يوليو ١٩٨٤).
٤٣. محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٠٧، نوفمبر ١٩٨٦).
٤٤. محمد عبد الغني سعودي: قضايا إفريقية (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد ٣٤، ١٩٨٦).
٤٥. محمد عبده محجوب : الاثريولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨١).

٤٦. محمود أبو العينين: إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، عدد ٥٩، ٢٠٠٠م)
٤٧. مركز الحضارة للدراسات السياسية: آمتي في العالم : حولية قضايا العالم الإسلامي (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩).
٤٨. مصطفى كامل السيد: قضايا في التطور السياسي لبلدان القارت الثلاث ( القاهرة: بروفيسنال للإعلام والنشر، ١٩٨٤).
٤٩. ناصيف نصار: تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر (بيروت: دار أمواج، الطبعة الثانية، ١٩٩٤).
٥٠. نيفين مسعد : الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، ١٩٨٩).
٥١. وليم باسكوم: هليل ميرسكوفنتز (محرران)، الثقافة الإفريقية: دراسات في عناصر الاستقرار والتغيير، ترجمة عبد الملك الناشف (بيروت: المكتبة المصرية، د.ت).
٥٢. ليونسكو: تاريخ إفريقيا العلم، (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العلم، ١٩٩٧).

## ب- مقالات :

- ١- أحمد الخشاب: "المدخل السسيو- أنثروبولوجي للتمييز العنصري"، المجلة الاجتماعية القومية ( القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن، عدد ٣، عام ١٩٧١).
- ٢- جابر سعيد عوض : "للتعددية في الأدبيات للمعاصرة : مراجعة نقدية". قراءات سياسية (فلوريدا : مركز دراسات الإسلام والعالم ، ٣٤ ، ١٩٩٤).
- ٣- رمزي الشاعر : " الأيديولوجية التحررية وأثرها في الأنظمة السياسية " مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ( القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس، العدد الأول ١٩٧٥ ).
- ٤- شفيق الفجرا ، "الإنسية المسيية : الأدبيات والمفاهيم" ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت : جامعة الكويت ، ع ٣ ، ١٩٨٨).
- ٥- طه جابر العلواني: "للتعددية: أصول ومراجعات"، منبر الحوار (بيروت: دار الكوثر، العددان ٣٢-٣٣، ربيع وصيف ١٩٩٤).
- ٦- عبد الملك عوده: "الحرب الأهلية في نيجيريا"، السياسة الدولية ( القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ١٠، أكتوبر ١٩٦٧ ).
- ٧- عثمان فراج: "المنفرقة العنصرية وجهود هيئة الأمم في مواجهتها"، المجلة الاجتماعية القومية (المجلد الثامن، العدد الثالث، ١٩٧١).

- ٨- عفيف النوني: "في الهوية القومية العربية"، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٥٧، نوفمبر ١٩٨٣).
- ٩- عماد الدين خليل: "الوحدة والتنوع في تاريخ المسلمين"، إسلامية المعرفة (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد الخامس، صفر ١٤١٧ هـ - يوليو ١٩٩٦).
- ١٠- محمد رضا حجازي، "التعددية الدينية: نظرة تحليلية"، ترجمة: علاء الرضائي، مجلة التوحيد (طهران: مؤسسة الفكر الإسلامي، عدد ٨٧، مارس ١٩٩٧).
- ١١- محمد سليم العوا: "التعددية السياسية من منظور إسلامي"، المستقبل الإسلامي (بريطانيا: مركز دراسات المستقبل الإسلامي، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤١٢ هـ، نوفمبر ١٩٩١).
- ١٢- محمد نور الدين آفاية: "في الهوية والاختلاف: معان وحدود"، الوحدة (باريس: المجلس القومي للثقافة، عدد ٥، فبراير ١٩٨٥).
- ١٣- نديم البيطار: "الهوية القومية والوحدة العربية"، الوحدة (عدد ٥، فبراير ١٩٨٥).
- ١٤- نيفين عبد الخالق: "التعددية والاختلاف: دراسة في العطاء الإسلامي في مبادئ الحكم والسياسة"، مجلة للمسلم المعاصر (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العددان ٧٥-٧٦، رجب ١٤١٧ هـ - فبراير ١٩٩٦، ذو الحجة ١٤١٦ هـ - يوليو ١٩٩٥).
- ١٥- هشام داود: "الإثنيات والسلطات في الشرق الأوسط: الحالة الكردية"، النهج (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، عدد ٥٤، ربيع ١٩٩٩).

### ج- بحوث منشورة وغير منشورة :

- ١- إبراهيم نصر الدين: إشكالية الدولة في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة "إفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية" (القاهرة: المركز الفرنسي للثقافة والتعاون ومركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ٢٠٠٠).
- ٢- إبراهيم نصر الدين: "الوضع الراهن في السودان واحتمالاته المستقبلية"، ورقة عمل منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧).
- ٣- إبراهيم نصر الدين: "قضية جنوب السودان"، ورقة مقدمة إلى ندوة "الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا" (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٩ - ٣٠ مايو ١٩٩٩).
- ٤- إبراهيم نصر الدين: مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل"، بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مارس ١٩٨٧).



- ٥- جابر سعيد عوض: "مفهوم التعددية في الألبانيات المعاصرة: مراجعة نقدية"، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في الوطن العربي التي نظمتها وزارة الأوقاف الكويتية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي في يوليو ١٩٩٣ (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣).
- ٦- صبحي قنصوه: "الأزمة الرواندية: من ثورة الهوتو عام ١٩٥٩م إلى مذابح الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م" بحث مقدم إلى ندوة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ مايو ١٩٩٩).
- ٧- عبد العزيز صقر: "الدولة القومية وظاهرة التعددية دراسة فلسفية وواقعية" بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في الوطن العربي التي نظمتها وزارة الأوقاف الكويتية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي في يوليو ١٩٩٣ (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣).
- ٨- ماهر عطية شعبان: "الحرب الأهلية النيجيرية: انفصال بيفارا" بحث مقدم إلى ندوة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ٢٩ - ٣٠ مايو ١٩٩٩).
- ٩- مصطفى محسود منجود: "في مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ"، بحث مقدمه إلى ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٩٩٣).
- ١٠- نيفين عبد الخالق: "الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية، قراءة في واقع الدول القطرية العربية واستقراء لمستقبلها"، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٣).

#### د. الرسائل العلمية:

- ١- أحمد إبراهيم: ظاهرة الحرب الأهلية في أفريقيا: دراسة في أسباب نشأة الظاهرة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠).
- ٢- جلال عبد الله معوض: ظاهرة التخلف: حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتنوع السياسي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢).
- ٣- جمال محمد ضلع: للنظام السياسي في أثيوبيا منذ عام ١٩٦٠، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٩٧).

- ٤- السيد عبد المطلب غانم : المشاركة السياسية في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة، ١٩٧٩).
- ٥- صبحي قنصوه: مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ( القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ١٩٨٩ ).
- ٦- عبد السلام علي نوير: الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٧، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية "جامعة القاهرة" ١٩٩٣).
- ٧- عبد الغفار رشاد: دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على دول العالم الثالث ( النموذج المصري )، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة: ١٩٧٨).
- ٨- محمود أبو العينين، حق تقرير المصير: مع دراسة مقارنة لقضيتي إريتريا والصحراء الغربية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه ( القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧ ).
- ٩- منصور صالح فاضل المواصلة: سيادة الأمة وموقف الإسلام منها، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ( كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤).
- ١٠- نجوى الفوال: النظم العسكرية في إفريقيا: دراسة تطبيقية عن أوغندا ( ١٩٧١-١٩٧٦)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ( القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ١٩٧٧ ).
- ١١- نيفين مسعد : الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه (كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ).

## هـ - المعاجم والقواميس:

- ١- أبن منظور:لسان العرب (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١).
- ٢- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة لبنان، الطبعة الثانية. ١٩٨٦)
- ٣- علي الدين هلال، نيفين مسعد (محرران): معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤ ).
- ٤- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ط٣، ١٩٨٥).
- ٥- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).

**B- Books**

- 1- Barkan, Joel D. and John. Okumu (eds.), **Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania**, (London: Praeger Publishers, 1979)
- 2- Chazan, Naomi, Robert Mortimer, John Ravenhill and Donald Rothchild, **Politics and Society in Contemporary Africa**, (Boulder Lynne Rienner Publishers, 1992).
- 3- Colman J., **Nigeria Background to Nationalism**, (Barkeley: University of California Press, 1958)
- 4- Deng ,Francis M. and Zartman ,T.William, (eds.), **Conflict Resolution in Africa**, (Washington D C: the Brookings Institution, 1991).
- 5- Du Toit, Brian M. (ed.), **Ethnicity In Modern Africa**, (Boulder: Westview Press , 1978).
- 6- Esman, Milton J, **Ethnic Politics**, (London. Cornell University Press, 1994)
- 7- Esterhuysen, Pieter, **Africa A-Z Continental and Country Profiles**, (Pretoria. Africa Institute of South Africa 1998).
- 8- Fialkoff, Andrew Bell, **Ethnic Cleansing** , (London: Macmillan 1996).
- 9- Grinker, Roy. R & Christopher B. Steimer (eds), **Perspectives on Africa**, (U.K: Blackwell Publishers, 1997).
- 10- Hall, Raymond (ed.). , **Ethnic Autonomy Comparative, Dynamics**, (New York Pergamon Press, 1979).
- 11- Heidenheimer, Arnold J, (ed), **Political Corruption: Reading in Comparative Analysis**, (New York: Holtrinehart and Winston Inc, 1970).
- 12- Horowitz , Donald L. , **Ethnic Groups In Conflict**, (Berkeley University of California Press., 1985).
- 13- Keller, Edmond J.and Donald, Rotchild(ed), **Africa in the New International Order : Rethinking States Sovereignty and Regional Security**, ( London: Lynne Rienner Publication, 1996).
- 14- L Sills ,David (ed.). **International Encyclopedia of The Social Sciences**, (London : The Macmillan & Free Press , Vols 13-14 , 1968).
- 15- Lemarchand, **Political Awakening in Belgian Congo**, (Berkeley University of California Press., 1964).
- 16- Maquet, Jacques, **Power and Society in Africa**, Translated by Jeannette Kupfermann (London: World University Library, 1971)
- 17- -----, **The Premise of Inequality in Rwanda :A Study of Political Relations in African Kingdoms**, (London: Oxford University Press, 1961)
- 18- Mason, Philip, **Race Relations**, (London : Oxford University Press, 1970)
- 19- Mc Garry, John and Brendan O'Leary (eds.), **the Politics of Ethnic Conflict Regulation** , (London: Routledge, 1993).

- 20- NaTalaga, George Nzongola, and Margaret C. Lee (eds.), **the State and Democracy in Africa** ,(Harare: the African Association of Political Science, 1997).
- 21- Ogot,Bethwell A.(ed.), **Ethnicity, Nationalism and Democracy in Africa**, (Kenya: Maseno Univ. College, May 28-31, 1995).
- 22- Rothchild ,Donald ,and Victor A. Olorunsola ( eds.), **State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas**, ( Colorado: Westviews Press , 1983 ).
- 23- Rothchild, Donald, **Managing Ethnic Conflict in Africa** ,(Washington D.C.: Brookings Institution Press, 1997).
- 24- Sisk, Timothy D., **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflict**, (Washington D.C.: United States Institute of Peace, 1996).
- 25- Smith, Anthony, **the Ethnic Revival In The Modern World**, (London:Cambridge University Press, 1981)
- 26- Touval, Saadia, **the Boundary Politics of Independent Africa** (Massachusetts: Harvard University Press, 1972).
- 27- Williams, Robert, **Political Corruption in Africa**, (Hampshire :Gowes Publishing, Ltd ,1987).
- 28- Young ,Crowford, **The Politics of Cultural Pluralism**, ( Madison: University of Wisconsin Press,1976).

## C- Articles:

- 1- Banton, Michael, "Modeling Ethnic and National Relations.", **Ethnic and Racial Studies** (Vol. 17, No .1, January, 1994 ).
- 2- Benin, Henry, "Leaders, Violence, and the Absence of Change in Africa" **Political Science Quarterly** (New York: the Academy of Political Science, Vol. 108, No.1, Spring 1993).
- 3- Berman, Bruce J, "Ethnicity, Patronage and the African State: the Politics of Uncivil Nationalism", **African Affairs** (London: Oxford University Press, Vol. 97, No.388,1998).
- 4- Birch, Anthony H. "Minority Nationalist Movements and Theories of Political Integration." **World Politics**, (Vol. 30 No, 1978).
- 5- Bowen, John R., "the Myth of Global Ethnic Cohort", **Journal of Democracy** (Vol. 7, No 4, 1996).
- 6- Carment, David, "The International Dimension of Ethnic Conflict: Concepts, Indicators and Theory", **Journal of Peace Research** (Oslo :International Peace Research Center, Vol. 30, No 2, 1993).
- 7- Campbell ,Aidan., "Ethical Ethnicity: A Critique", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 35,No.1, 1997).
- 8- Ejibowah ,John Boye, "Reflections on Normative Empirical Approaches To Ethnic Accommodation", **Journal Of Contemporary African Studies** ( South Africa :Rods University ,Vol.15, No.3,1997).
- 9- H Birch, Anthony, "Minority Nationals Movements and Theories of Political Integration", **World Politics** (Vol. 36 ,No . 3, 1978).

- 10- Habib, Adam, "The Transition to Democracy in South Africa: Developing A Dynamic Model" **Transformation** (South Africa, No.27,1995).
- 11- Hagendoorn, Louk, "Ethnic Categorization and Out Group. Exclusion: Cultural Values and Social Stereo Types in the Construction of Ethnic Hierarchies" **Ethnic and Racial Studies** (Vol. 16 , No. 1, Jan 1993).
- 12- Horowitz, Donald L., "Three Dimensions of Ethnic Politic", **World Politics** (Vol. 23 ,No. 1, Jan. 1971).
- 13- Jackson, Robert H. and Carl G. Rosberg, "Why African's Weak States Persist: the Empirical and Juridical in State Hood", **World Politics** (Vol. 35, No.1, October 1982).
- 14- Jalali, Rita and Seymour Lipst, "Racial and Ethnic Conflict: A Global Perspective", **Political Science Quarterly** (Vol. 17, No .4, Winter 1992-1993).
- 15- Jenkins, Richard, "Rethinking Ethnicity, Identity , Categorization And Power". In **Ethnic And Racial Studies** (Vol. 17 ,No. 2 April 1994).
- 16- Nabier, Clive, "Africa's Constitutional Renaissance? Stocktaking in the 90s", **Africa Dialogue** (South Africa: the African Center for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD). No 1.2000)
- 17- Post, K.W.J., "Is There A Case for Biafra?", **International Affairs** (Vol.44, No.1, 1969).
- 18- Richmond, Antony H., "Ethnic Nationalism: Social Science Paradigm", **International Social Science Journal** (February 1987).
- 19- Riggs, Fred.W., "Ethno national Rebellions and Viable Constitutionalism" **International Political Science Review** (Vol. 16, No. 4, 1995).
- 20- Sitholle, Masibula, "the Salience of Ethnicity In Africa Politics: the Case Of Zimbabwe", **Journal Of Asian And African Studies** (Japan: Institute for The Study of Language and Culture Of Asia And Africa , Vol. 20 , No 3- 4 , 1985 ).
- 21- Skalnik , Peter, "Why Ghana is not a Nation State", **Africa Insight** (Pretoria: the African Institute of South Africa , Vol.22, No, 1992
- 22- Van Binsbergen, William M. J, "The Kazanga Festival: Ethnicity as Cultural Mediation and Transformation in Central Western Zambia" , **African Studies** (Vol. 53, No.2, 1994).
- 23- Van Der Berg, Servaas, "Consolidating South Africa Democracy: the Political Arithmetic of Budgetary Redistribution", **African Affairs** (Vol, 97, No.387, 1998)
- 24- Welsh , David , "Ethnicity in Sub-Saharan Africa", **International Affairs** (Vol. 72, No. 3 , 1996).
- 25- Young, Crawford " the Temple of Ethnicity", **World Politics** (Vol. 35, No.4, July 1983).
- 26- Young, Crawford, "Nationalism, Ethnicity and Class: A Retrospective", **Chiers d'Etudes Africains** (Vol., 26, No, 3, 1986).
- 27- Yun, Ma Shu., "Ethno nationalism, Ethnic Nationalism and Mini Nationalism :A Comparative of Conner, Smith and Snyder", **Ethnic and Racial Studies** (Vol.13, No.4, October 1990).

## **D- Encyclopedias, Dictionaries, Year Books & papers**

- 1- Hawkesworth ,Mary And Maurice Kogan (eds.), **Encyclopedia Of Government And Politics: Volume 2**. (London:Routledge , 1992 ).
- 2- Levinson, Daved & Melvin Ember (eds)., **Encyclopedia Of Cultural Anthropology** (New York: Henry Holt And Company , Vol 2,1996 ).
- 3- **Longman, Active Study Dictionary** (U.K: 1983).
- 4- **Nouveau Petit Larousse** (Paris: Librairie Larousse, 1969).
- 5- Oninons, C.T. (ed), **the Shorter Oxford English Dictionary** (Oxford: the Clatendon Press, 1956).
- 6- Safaran ,William N., "Ethnicity and Pluralism :Comparatives and Theoretical Perspective ",**Paper Presented to the Penal on Ethnicity at the xiv World Congress of International Political Science Association,(Washington, DC, August 29-September 1,1988).**
- 7- Sills ,David L (ed)., **International Encyclopedia of Social Science** (New York: 1972).
- 8- **The New Encyclopedia Britannica** (Chicago: Encyclopedia Britannica, 15th Edition, Vol.14, 1992).
- 9- **Webster's New World Dictionary of American Language** (New York the World Publishing Co., 1962).
- 10- West, Michael, **the New Method English Dictionary** (U.K.Longman,1976).

## **E- Internet Resources**

- 1- Grimes, Barbara F. (ed.)., **Ethnologue** (Summer Institute Linguistics, 13<sup>th</sup> Edition, 1996)."Ethnologue: South Africa", at:<file:///a:south.html>
- 2- W Riggs ,Fred, "**Glossary For Terms Used In I.P S.R.. Symposium**", at:<http://www2.hawaii.edu/~fedr/7-isala> fil: [//a/gloss.htm](file:///a/gloss.htm)
- 3- Riggs, Fred W. " the Modernity of Ethnic Identity and Conflict." , at:<http://www2-hawaii.edu/~fedr/7-isala.htm>
- 4- Riggs ,Fred W., " Ethnic Nationalism in the Para- Modern Context", at:<http://www2-hawaii.edu/~fedr/17>
- 5- Van Eck , " Identity Crisis: Moving Past Partisanship ., " at:<http://ccrweb.Ccr.uct.ac.za/two12/P15.html> .

## **F- Others**

- New African** ( UK: Inc Publication Ltd ,No 367, October,1998).
- New African** ( No 385 , May 2000).
- New African** (No 386 June 2000).

الإمام



محمد خطاب

هنا سور الأزبكية  
غواصن في بحر الكتب  
باحثون